الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية ـ ٢٠٠٠

مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. تداعيات.. استخلاصات



أ. نواف الزرو

الانتفاضة الفلسطينية الكبرى/ ٢٠٠٠

مقدمات . وقائع . تفاعلات. تداعيات.. استخلاصات

يرصد ريع هذا الكتاب لدعم الانتفاضة

اهداءات ٢٠٠٢

جامعة الحسين بن طلال

الاردن



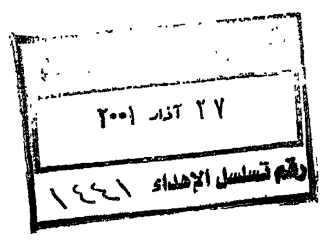
الانتفاضة الفلسطينية الكبرى/٢٠٠٠

مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. تداعيات.. استخلاصات



تأليف

د. أسعد عبد الرحمن
أ. نـواف الـزرو



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٦٩١ / ٤ / ٢٠٠١)

٤٠٥٣ر ٩٥٦
رحم عبد الرحمن، أسعد
الانتفاضة الفلسطينية الكبرى/ أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو .ـ عمان : المؤلفين ، ٢٠٠١
(٢٦٧) ص
ر.أ(٦٩١ / ٤ / ٢٠٠١)
الواصفات // الانتفاضة الفلسطينية ـ ٨٧ فلسطين/
// نواف الزرو (مشارك)/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

المحتويات

مقدمة

هـــذه فصول متصلة في سلسلة "دراسة حمراء" جديدة ما برح أبناء الشـــعب العـــربي الفلســـطيني يسطرونها بدفق مستمر من الدماء البشرية والاقتصـــادية ذات الكـــلفة العالية. وهم إذ يودعون دراستهم، بل درسهم، الانتفاضـــي هذا في مجلد التاريخ الملحمي لذلك الشعب الذي طالما اختزنته طـــبقات أرض فلسطين العربية، فإن كل ما فعلناه أننا قمنا باستعادة بعض فصول تلك "الدراسة الحمراء" وقدمنـــاه بعنوان:

"الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية – ٢٠٠٠"

تلك "الانتفاضة الجديدة" التي جاءت للكثيرين – بعبارات الشاعر محمود درويش – بمثابة "درس البدهيات العسير لتعليمنا، فليست فلسطين جغرافيا فحسب، بقدر ما هي أيضا تراجيديا وبطولة. ولا هي فلسطينية فقط، بقدر ما هي اخصاب لفكرة العربي عن نفسه. ومعنى إضافي لمعنى وجوده في صراعه مع خارجه ومع داخله، ليكون جزءا من تاريخه الخاص ومن التاريخ العام". انتفاضة جديدة لتعليمنا درس البديهيات العسير. فلم يكف الإسرائيليون عن شرح مفهومهم لسلام يريدونه مفروضا بالقوة، خاليا من الأرض ومن العدالة، وهو سلام السادة والعبيد، الذي لا يعدنا بأكثر من حق الإقامة في ضواحي المستوطنات وعلى أطراف الخرافة.

أ. د. أسعد عبد الرحمن
أ. نـــواف الـــزرو

الفصل الأول

الانتفاضة: جذور وعوامل التفجير

- سياسات وتطبيقات الاحتلال الحربية الاستيطانية التنكيلية كانت المفجر الأساسي للانتفاضة.

- اعتمدت الحكومات الصهيونية المتعاقبة ثلاث صيغ استعمارية: سلب الأراضي وغزوها استيطانيا بعد تفريغها من أصحابها، والهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني.

الانتفاضة: جذور وعوامل التفجير

نود أن نثبت بداية وقبل الإبحار في يم قراءتنا التحليلية الشاملة لمقدمات ووقائع وجبهات وتداعيات وسيناريوهات انتفاضة القدس والاستقلال – ٢٠٠٠، أن هذه الانتفاضة باتت تشكل، بما يشبه إجماع مختلف الأطراف والأطياف والتحليلات، نقطة تحول بالغة الأهمية في مسيرة القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني الشامل من أجل التحرير والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينبة المعززة بكامل مقوماتها المركزية الجوهرية السيادية، في الوقت الذي باتت تشكل فيه محطة فاصلة ما بين مرحلتين وخطابين. فقد أسقطت هذه الانتفاضة مرحلة وخطاب مدريد وأوسلو بكامل مرجعياتهما وملاحقهما ونتائجهما على قاعدة القراءة الإسرائيلية معززة القراءات الفلسطينية المتمسكة بقرارات الشرعية الدولية، ويمكن القول أن انتفاضة الأقصى والقدس فتحت ودشنت بقوة متعاظمة مرحلة وخطابا جديدين سيكون لهما بالتأكيد مرجعياتهما وملاحقهما وحصادهما النوعي المتميز والمكمل تماما لحصاد الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣، ولكن على مستوى نوعي يراد له أن يأتي انضج وأصلب وأشمل.

ذلك أن هذه الانتفاضة الأقصوية القدسية الاستقلالية انفجرت انفجارا بركانيا نتج عن تضافر فيض واسع من عوامل الغليان والاشتعال والتفجير، تعود جذورها لتشمل ذلك الكم المتراكم من معطيات مشهد الاحتلال والمصادرة والتهويد والقمع والتنكيل والهيمنة من جهة، ومشاعر

الغضب المتأججة دائما في نفوس عموم أهل فلسطين التاريخية من أقصاها إلى أقصاها (وباقي أبناء الشعب العربي الفلسطينى) من جهة ثانية.

فمرجل الغليان الفلسطيني كان جاهزا للانفجار المدوّي بفعل جملة الظروف والأسباب والعوامل المتراكمة، التى يمكننا ان نتوقف أمامها بغية تسهيل مهمة قراءتنا لدلالات وأبعاد انتفاضة الأقصى الاستقلالية وذلك ضمن المحاور والعناوين التالية:

أولا: سياسات وتطبيقات دولة الاحتلال الصهيوني:

برهنت سياسات دولة الاحتلال الصهيونى وتطبيقاتها الحربية التنكيلية الاستيطانية الاحلالية على الأرض الفلسطينية المحتلة على أن جوهر السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأراضى العربية المحتلة ١٩٦٧، ليس منفصلا عن الاستراتيجية الصهيونية-الإسرائيلية التاريخية. لذلك، كان مخطئا من اعتقد بذلك "الانفصال" وروّج له قبل وأثناء عملية المفاوضات التسووية. وفي الوقت ذاته، يخطئ من يعتقد أن الأطماع الحقيقية والأحلام السياسية والمخططات الاستراتيجية الصهيونية - الإسرائيلية الراهنة كما عبر عنها باراك وصحبه هي - من حيث الجوهر- غير تلك التي تحدثت عنها بالأصل الأدبيات السياسية والأيديولوجية الصهيونية على مدى العقود الماضية، والمتمثلة بـ"إقامة دولة إسرائيل الكاملة-التاريخية". وإن كان الخطاب السياسي الإعلامي الصهيونى لا يتحدث في هذه المرحلة عن تلك الأطماع والأحلام والمخططات (بل ولربما تحدث عن عكسها)، فإن التطبيقات والممارسات والانتهاكات الحربية - الاستيطانية الصهيونية ضد الوطن والشعب العربي الفلسطينى،

إنما تعزز هذه الحقيقة الراسخة، فضلا عن أن جملة المشاريع والمقترحات والخرائط التسووية التي طرحتها الحكومات الصهيونية على مدى سنوات المفاوضات "الراحلة" تكشف هذا الوجه البشع على حقيقته، كما سنبين لاحقا في سياق عرض مواقف وخرائط الاحتلال والاستيطان الاستعماري.

لقد تحدث الصهيونيون (أو غالبيتهم المؤثرة) دائما عن السلام وكانوا يستعدون حثيثا للحرب، وتحدثوا عن الحلول الجزئية والتسويات المعتدلة في الوقت الذي كانوا يتهيأون فيه لإنجاز هدفهم الاستراتيجي وهو تحرير ما يعتبرونه "أرض إسرائيل التاريخية"، والشواهد على ذلك كثيرة ومتكررة وتعود بجذورها إلى المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧. وفي هذا الصدد، تجدر الملاحظة أنه منذئذ تحدثت الحركة الصهيونية (ثم لاحقا دولة الاحتلال الإسرائيلي) بلغتين في آن واحد: اللغة السياسية البراغماتية – العملية – التسووية العقلانية المعتدلة و/أو اللغة العقائدية المبدئية العنصرية الاقتحامية المتطرفة. ولعل من أوضح وأبرز الدلائل والشواهد على هذا المسلك، مواقف الدكتور حاييم وايزمان، ثم لاحقا مواقف دافيد بن غوريون والمنظمة الصهيونية العالمية المتحدثة باللغة السياسية من جهة أولى، ومواقف فلاديمير جابوتنسكي وحركته التصحيحية ومنظمته الصهيونية الجديدة المتحدثة باللغة الأيديولوجية – العقائدية من جهة ثانية.

ولأن تيار وايزمن – بن غوريون كان ولسنوات طويلة هو الأقوى، فقد سادت لغته السياسية على لغة جابوتنسكي الأيديولوجية، وبالتالي واصلت المنظمة الصهيونية العالمية انتهاج سياسة عملية، تراعي الحقائق القائمة على الأرض، إلى جانب قيامها ببذل جهود وطاقات

وتسخير إمكانات هائلة من أجل خلق حقائق واقعية جديدة، لكن ضمن استعداد عال من قبلها لإحناء الرأس للعاصفة كلما استدعى الأمر ذلك. أي أن المنظمة الصهيونية، ثم لاحقا أيضا "الدولة الصهيونية"، كانتا دوما تبقيان على هدفهما النهائي دون تحديد، وبشكل يتلاءم مع صيغ عديدة تتراوح بين أقصى التطرف وأقصى الاعتدال. وفي الوقت نفسه، كانتا تتحركان لخلق حقائق جديدة على الأرض بحيث تكفل لهما دوما تحقيق الهدف النهائي بأكثر الصيغ تطرفا(١).

انتهجت الحكومات الصهيونية – الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ السياسة ذاتها، فكانت تتحدث بلغتين في آن معا. وان تقلبت واختلفت الحكومات، وتغير رؤساؤها، إلا أن السياسة ذاتها عمليا لم تتغير ولم تتزحزح إلا تجميليا عن تلك الثوابت الصهيونية – كما سنرى لاحقا حين التطرق إلى السياسة التفاوضية الإسرائيلية–.

غير أن ما يلفت الانتباه في العقود الثلاثة الأخيرة، أن التيار الصهيوني الأيديولوجي الاقتحامي المتشدد والمتطرف لم يعد الطرف الأضعف في الخريطة السياسية الصهيونية المتحركة في دولة الاحتلال. فقد أصبح أبناء وأحفاد جابوتنسكي من الذين يصولون ويجولون على المسرح السياسي الصهيوني، بعد أن تفوقوا أكثر من مرة على ورثة وايزمن – بن غوريون سواء على صعيد الدورات الانتخابية البرلمانية أو على صعيد الهيمنة على توجهات الشارع السياسي الصهيوني. هذا على الرغم من أن الجنرال إيهود باراك، المصنف تنظيميا على حزب العمـل، برهن دائما على تفوقه على أقطاب اليمين المتشدد سواء على مستوى السياسة والمواقف، او على مستوى التطبيقات والممارسات، وسواء عندما

كان رئيسا لأركان جيش الاحتلال الصهيوني، أو حينما اعتلى سدة رئاسة الحكومة الصهيونية.

والآن، ما هي أبرز معالم السياسات الاستراتيجية الصهيونية – الإسرائيلية، وبشكل خاص تجاه الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ والشعب العربي الفلسطيني فيها؟ وكيف أسهمت هذه السياسات الاستراتيجية بما ترتب عليها من تطبيقات احتلالية بغيضة وانتهاكات سافرة في صنع الانتفاضات الفلسطينية؟

بداية البداية في الجواب عن السؤال المطروح تقع عند توكيد حقيقة أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة ١٩٦٧ هي من حيث الجوهر الاستراتيجية الصهيونية – الإسرائيلية نفسها الممارسة قبل وأثناء وبعد احتلال عام ١٩٤٨. وهي استراتيجية نابعة من طبيعة الحركة الصهيونية المبنية على قاعدتين مركزيتين (ضمن قواعد أخرى أقل أهمية) هما:

١- سلب الأرض العربية الفلسطينية وإجلاء السكان الفلسطينيين العرب بشتى الوسائل والأساليب، وعلى رأسها القوة والإرهاب والقمع المتواصل.

٢- إحلال المستوطنين اليهود بدلا من السكان الأصليين ثم توسيع عملية السلب بشتى الوسائل أيضا وفي مقدمتها القوة.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن الهدف الاستراتيجي لسياسة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ تحدد بالمباشرة بعملية ضم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن جرى ضم القدس رسميا في أعقاب حرب عام ١٩٦٧

مباشرة، مثلما جرى لاحقا ضم الهضبة السورية (هضبة الجولان) بتطبيق القانون الإسرائيلي عليها رسميا عام ١٩٨١.

وتماما مثلما بقي الهدف واحدا واختلفت أساليب التعاطى مع القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع والهضبة السورية، فإن المرء يلحظ بعض التباين حتى في المواقف المتخذة تجاه الضفة من جهة والقطاع من جهة ثانية. فقد تلخص الموقف الإسرائيلى من الضفة، وخصوصا بعد تفوق وهيمنة أيديولوجية وسياسة الليكود، باعتبار الضفة – يهودا والسامرة – جزءا من "أرض إسرائيل" لفظا وممارسة، مع إصرار على أنه لا تنازل عنها والتمسك بكل شبر منها. وإذا كان العامل الديموغرافى – السكاني الفلسطيني العربي يلعب دورا مربكا ومحرجا للدولة الصهيونية، بل ويشكل مصدر حساسية وخلاف بين تكتل الليكود وتجمّع العمل، فإن للضفة بالذات بعدا إضافيا سياسيا مربكا محرجا من زاوية كون "الدولة الصهيونية" قد سلبتها واقتطعتها من كيان المملكة الأردنية الهاشمية المتمسكة طوال السنوات الماضية باستعادتها إلى السيادة الأردنية (طبعا لحين صدور قرار المملكة بفك الارتباط القانوني والإداري والمالى مع الضفة الغربية بدءا من ١٩٨٨/٧/٣١) [٢] وبالـذات من خلال سعى الأردن لاستثمار صداقته التقليدية مع الغرب بشكل عام، ومع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. ومثل هذه الحساسية السياسية غير موجودة لدى "إسرائيل" في مسألة قطاع غزة، ناهيك عن غياب أية حساسية ديموغرافية – سكانية – أو أية حساسية سياسية بخصوص هضبة الجولان المغتصبة والمقتطعة من الجمهورية العربية السورية.

إذا أضفنا هذه الحساسيات السياسية إلى حقيقة عدم قدرة "إســرائيل" -لأسباب متعددة- على اجتذاب أعداد كبيرة من المستوطنين اليهود وفي وقت سريع، أمكننا فهم لجوء الدولة الصهيونية إلى تكتيك قوامه التدرج في تحقيق هدفها بضم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تفريغهما من السكان، توطئة لإحلال مستعمرين يهود في مستوطنات صهيونية من خلال تبليغ وتبليع العالم عملية تغيير الواقع في المناطق المحتلة على أقساط ودفعات، تماما مثلما يتم اللجوء إلى تجريع الدواء المرّ على جرعات. ومن هنا، جاءت السياسة التدريجية المستندة إلى تحرك ثلاثي قوامه القضم والهضم والضم. ولأن عملية سلب الأرض وإجلاء السكان الأصليين، مضافا إليها عملية إحلال السكان - المستوطنين الجدد، ثم توسيع سلب الأراضي هما عمليتان لا تتمان دون مقاومة من السكان الفلسطينيين العرب الأصليين، اعتمدت السلطات الاحتلالية في عملية فرضها للأمر الواقع على جهود جنرالين بارزين هما "جنرال" القوة الغاشمة و "جنرال" اليأس المحبط. وطالما أنه لا غنى عن استخدام طاقة منهج التغيير التعسفي المتضمن القوة الغاشمة لضرب أي تحرك مقاوم يبادر إليه الشعب الفلسطيني الذي توارث تقاليد المقاومة جيلا بعد جيل، فإن القوة المتضمنة لدى جنرال اليأس المحبط تغدو قوة ضرورية ولازمة لكسر إرادة شعبنا، وصولا إلى الإذعان الذي يسهل مهمة تحقيق الهدف الإسرائيلي بتغيير الواقع من جهة، واستبداله بواقع جديد من جهة ثانية، وضمان استمرار "المنجزات" الإسرائيلية من جهة ثالثة. وقد لعبت القوة الغاشمة دورها في ضرب و/أو شل قوة الدول العربية و/أو منظمات المقاومة العاملة في الخارج والداخل ، علاوة على توجيه ضربات مقعدة

لأي تحرك عربي من خلال كسر الإرادة والنفسية العربية على اعتبار أنه "لا ينفع مع العرب شيء" مثل العناد الإسرائيلي المتمسك بالأهداف الصهيونية، والمترافق مع الضربات الاستباقية لكسر الرأس العربي و/أو قصم الظهر العربي عسكريا وسياسيا.

لأن الضم الفوري للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ كان، يومئذ، أمرا غير ممكن موضوعيا او سياسيا (طبعا باستثناء القدس الشرقية) لجأت السلطات الإسرائيلية إلى وضع هذه المناطق فى إطار يضمن لها السيطرة الفورية تمهيدا لتغيير الواقع تدريجيا، وصولا إلى السيطرة النهائية التامة والدائمة، بعد إنجاز عمليات القضم والهضم والضم. وقد تمت السيطرة الفورية، الموصلة بدورها إلى السيطرة الدائمة المأمولة إسرائيليا، من خلال سلاح القوة الغاشمة خارجيا وداخليا المنوه عنه سابقا، ومن خلال صيغ مركبة من أنواع مختلفة من الاستعمار. وفي هذا النطاق، نلاحظ أن الدولة الصهيونية قامت من جهة أولى باستعمار الضفة والقطاع وفق صيغ الاستعمار القديم، أي الاحتلال العسكري المباشر مع بناء شبكة قمعية متعددة الأطراف والأغراض لضمان بقاء الاحتلال في أجواء من "الأمن والنظام والاستقرار" ولضمان سهولة عملية امتصاص واستغلال ثروات البلاد. ومن جهة ثانية، وظفت السلطات الإسرائيلية صيغة الاستعمار الجديد بشكل متداخل ومكمل لصيغة الاستعمار تابعة. وفي هذا السياق، قام المركز الامبريالي بالدور الاستغلالي المعروف الذي غالبا ما تقوم به الدول الصناعية الرأسمالية تجاه الدول النامية. ومن جهة ثالثة، مارست السلطات الإسرائيلية صيغة الاستعمار الذي تعرفه أكثر من غيره والمنسجم أصلا وأساسا مع طبيعة الحركة الصهيونية، حيث مارست هذه السلطات

صيغة الاستعمار الاستثنائي والنادر القائم على سلب الملكية وطرد السكان الأصليين وإحلال مستوطنين مستعمرين صهيونيين على نحو متواكب مع عملية تفريغ السكان الأصليين. وبهذا المعنى الاستثنائي الخاص كما يقول الدكتور يوسف صائغ: "أصبح الاستعمار الصهيوني استعمارا ذا طبيعة داخلية بحيث يذهب بعيدا اكثر متخطيا الجوانب العسكرية والاقتصادية البحتة للاحتلال، ذلك أن الاستعمار الداخلي مدمر أكثر بكثير من الاستعمار الخارجي لأنه ينطوي على اقتلاع ونزوح وإزاحة السكان المحليين مع فرض اعتمادية قامعة على من يبقى من السكان"(٣) .

وكي نخرج من نطاق هذا الوصف العام لإطار العلاقة التي حكمت المناطق المحتلة إسرائيليا، نورد هنا مجموعة حقائق ووقائع تفصيلية مركزية تشير وتؤكد قيام السلطات الصهيونية الإسرائيلية باعتماد وانتهاج الصيغ الاستعمارية الثلاث آنفة الذكر.

أولا: على صعيد سلب الأراضي بأشكال ووسائل وقوانين مباشرة وغير مباشرة واستعمارهما استيطانيا، قامت تلك السلطات منذ العام ١٩٦٧ (وحتى انطلاق الانتفاضة الكبرى الأولى ١٩٨٧) بالاستيلاء على ما يزيد على (٤٢%) من مجموع أراضي الضفة والقطاع، أو ما يقرب من (٥٢%) من أراضي الضفة، و (١١%) من أراضي القطاع، كما سارعت إلى إقامة عشرات المستوطنات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بحيث بلغ مجموع هذه المستوطنات وفقا لبعض المصادر حوالي (٢٠٠) مستوطنة أو اكثر (بما في ذلك منطقة القدس) يستوطنها حوالي (٢٠٠) ألف مستوطن على امتداد الضفة علاوة على (٢٥٠٠-٣٠٠٠) مستوطن في القطاع. وقد اتخذت هذه المستوطنات هيئة الأحياء السكنية الكبيرة في منطقة القدس

١- البعد الأيديولوجي – حيث وقف هذا البعد الأساسي وراء أوسع إجراءات الاستيطان التي تمت في الضفة الغربية، ونشير على سبيل المثال إلى أن ٧٠% من مشاريع الاستيطان التي أعدتها حكومة نتنياهو السابقة كانت مخصصة لقطاع اليهود المتزمتين(٥).

٢- البعد السياسي – حيث انتهجت سلطات الاحتلال سياسة إقامة وفرض حقائق الأمر الواقع الاستيطانى بهدف تكريس الأوضاع سياسيا وفرضها على الفلسطينيين والعرب والعالم كأمر واقع، والغاية هنا تكريس حالة التوسع والتهويد السياسي على أوسع مساحات ممكنة من الأرض.

٣- البعد الأمني – وكما استخدمت المستعمرات اليهودية قديما، قبل قيام الدولة الإسرائيلية وبعدها، كقلاع محصنة مسلحة في مواجهة العمل الفدائي العربي، كذلك كان هذا البعد من جملة الأبعاد التي وقفت وراء الاستيطان في الضفة والقطاع لاحقا. وتعتمد المستوطنات اليهودية في الأراضى الفلسطينية سياسة السور والبرج في التحصين والدفاع والدور الأمني، ثم تحولت تلك المستوطنات أيضا إلى قواعد لمهاجمة الأرض العربية والمواطنين العرب والاعتداء عليهم بلا توقف.

٤- البعد الاقتصادي – فضلا عن استغلال الأراضى العربية في السمسرة والتجارة وجني الأرباح الطائلة، كذلك عمدت سلطات الاحتلال إلى إقامة المشاريع الصناعية والتجارية والانتاجية

والتشغيلية في المستوطنات لصالح المستوطنين، وبهدف تقوية وتعزيز وتكريس وجودهم.

لكن زيادة على هذه الأبعاد الأربعة، أضافت سلطات الاحتلال بعدا خامسا بالغ الأهمية للاستيطان اليهودي وهو تقطيع أوصال الوحدة الجغرافية والسكانية الفلسطينية، وإجهاض المقومات الحقيقية للدولة الفلسطينية المستقلة، وهذه المسألة سنعالجها في مكان آخر (٦).

المستوطنات والمستوطنون:

الحقيقة الملموسة أن حركة الاستيطان اليهودي لم تتوقف يوما ولم تهدأ. فقد كانت حربا استيطانية استعمارية متواصلة بلا توقف ضد الأرض العربية والشعب العربي الفلسطيني وشاركت في هذه الحرب واشتركت فيها كافة التنظيمات والجمعيات والحركات الاستيطانية السرية والعلنية على حد سواء، وكذلك كافة الحكومات والوزارات الإسرائيلية العمالية والليكودية، فكانت النتيجة زرع المستوطنات الاستعمارية والمستوطنين المستعمرين في أنحاء الضفة والقطاع. وقد تفاوتت المصادر والجهات والتقديرات، ونحرص هنا على عرض أهم التقديـرات الإحصائية حول الاستيطان.

فقد جاء في تقرير لوزارة الإعلام الفلسطينية ما يلي:

"بلغت مساحة الضفة الغربية في أعقاب حرب ١٩٤٨ نحو ٥ر٥ مليون دونم، وتمكنت قوات الاحتلال بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وعلى مدى ثلاثين عاما من السيطرة على نصف المساحة تحت عناوين وادعاءات كثيرة.

وفي محافظات الضفة ، يوجد اليوم ١٥٥ مستعمرة يعيش فيها نحو ١٤٠ ألف مستوطن. ومنذ عهد أشكول وغولدا مئير (٦٧-١٩٧٤) تم إقامة (١١) مستعمرة تركزت في غور الأردن ومنطقة غوش عصيون والخليل، أما في عهد رابين ١٩٧٧ فقد تمت إقامة (٩) مستعمرات كانت أغلبيتها في غور الأردن ومنطقة القدس الكبرى، وعندما استلم الليكود بقيادة بيغن ١٩٨١/١٩٧٧ تمت إقامة (٣٥) مستعمرة، أغلبيتها في منطقة نابلس ورام الله والخليل، وتم في عهد بيغن وشامير حتى عام ١٩٨٦ إقامة (٤٣) مستعمرة تركزت في مناطق رام الله وجنوب غرب نابلس، وفي عهد حكومة الائتلاف حتى عام ١٩٨٨ تمت إقامة (٢٧) مستعمرة تركزت معظمها في مناطق نابلس ورام الله والخليل.

أما في قطاع غزة، فقد أقامت سلطات الاحتلال تسع عشرة مستعمرة يعيش فيها نحو خمسة آلاف مستوطن، وتتركز أكبر مساحة استيطانية في تجمع "غوش قطيف"، ثم منطقة ايرز والمستعمرات الشمالية"(٧).

وجاء في مذكرة فلسطينية وجهت للأمانة العامة لجامعة الدول العربية "أن هناك نحو (٣٥٠) ألف مستوطن يهودي يعيشون في (١٩٥) مستوطنة يهودية هي حصيلة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، ويعيش (١٦٤) ألف مستوطن في (١٤٤) مستوطنة في الضفة الغربية، و(١٨٠) ألف مستوطن يقيمون في المستوطنات المقامة فى القدس، إضافة إلى اكثر من (٦) آلاف مستوطن يقيمون في (١٨) مستوطنة في قطاع غزة" (٨).

وعرضت صحيفة الأيام الفلسطينية الكتل الاستيطانية كما يلي:

١- "كتلة الاستيطان الموسعة في غور الأردن.
٢- كتلة مستوطنات غوش عصيون جنوب غرب بيت لحم.
٣- كتلة مستوطنات جنوب شرق الخليل وكريات أربع.
٤- كتلة مستوطنات معاليه أدوميم والخان الأحمر حتى أريحا.
٥- كتلة مستوطنات جبعات زئيف حتى قلنديا ومحيطها.
٦- كتلة مستوطنات أرئيل في منطقة سلفيت.
٧- كتلة مستوطنات لبونة وشيلو وراحيل جنوب نابلس.
٨- كتلة مستوطنات بيت إيل شمال شرق رام الله.
٩- كتلة مستوطنات كريات سيفر وبيلدو حشمونئيم ومتتياهو حتى موديعين داخل الخط الأحمر.
١٠- كتلة مستوطنات منطقة قلقيلية.
١١- وكتلة مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة." [٩]

وأشار الباحث الفلسطيني خليل توفكجي خبير الشؤون الاستيطانية إلى وجود أربع كتل استيطانية كبيرة في الضفة الغربية كما يلي:

- الأولى تقع غربي الضفة الغربية على امتداد شارع عابر الضفة وحتى أرئيل وتفوح.
- الثانية تمتد من شمال شرق اللطرون (موديعين).
- الثالثة تقع في منطقة القدس.
- الرابعة غوش عصيون[١٠].

وأشار توفكجي أيضا إلى كتلتين صغيرتين تقعان في غـور الأردن وكتلة أخرى في منطقة رام الله وفي وسط وشمال الضفة وفي جبل الخليل.

أما الدكتور خليل الشقاقي رئيس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس فتحدث عن خريطة باراك الاستيطانية موضحا: "الخريطة التي يريد باراك تعديلها لتعطيه السيادة على مساحات في الضفة الغربية فتشكل مواقع استيطانية هامة في منطقة القدس العربية، وفي جوارها بامتداد يصل حتى غوش عصيون قرب الخليل، وحتى معاليه أدوميم ومنشآتها حتى أريحا، وإلى الشمال بامتداد جبعات زئيف على أبواب مدينة رام الله على حدود بيتونيا، إضافة إلى مجموعة مستوطنات موديعين قرب اللطرون، إضافة إلى اللطرون نفسها، ثم مستوطنات ما يسمى بـ"غرب السامرة شمال غرب الضفة، وهي مجموعة أرئيل في أقصى امتداد شرقي لها داخل الضفة الغربية، ومجموعة المستوطنات الواقعة على طريق نابلس – قلقيلية وعابر الضفة" وهناك أيضا مجموعة كبيرة من المستوطنات التي تقع فوق أكبر مخزون للمياه تستخدمه إسرائيل في الضفة الغربية" (١١)

ومن المفيد التنويه في الخلاصة المتعلقة بقضية سلب الأرض والاستيطان، ان كافة المعطيات تتجمع لتصب فى حقيقة كبيرة ملموسة: ان هناك دولة استيطانية صغرى تكونت في احشاء الضفة الغربية وقطاع غزة تهدد ما تبقى من الأرض الفلسطينية وتقطع الطريق على حلم الدولة الفلسطينية حتى على ٧ر٢١% من أرض فلسطين التاريخية، إضافة إلى انها تقترف بصورة متصلة وتحت حماية جيش الاحتلال شتى أشكال الاعتداءات والممارسات الإرهابية والدموية والتدميرية ضد الفلسطينيين، مما كان له أعمق وأبلغ الأثر أيضا في مراكمة بركان القهر والغضب والانفجار الانتفاضي الفلسطيني.

ثانيا: أما على الصعيد الديموغرافي - السكاني، فقد نفذت السلطات الإسرائيلية مجموعة سياسات متنوعة مكملة لبعضها استطاعت بموجبها تفريغ الضفة والقطاع من مئات آلاف السكان، وكان أخطر هذه السياسات إجبار عرب فلسطين على النزوح القسري و/أو الترهيب المواكب لحروبها واحتلالها للمناطق، ثم أتبعت ذلك بسياسة قوامها ممارسة العقاب الفردي والجماعي التى أدت إلى اقتلاع وتشريد آلاف السكان، وذلك عبر مجموعة من قوانين الطرد والإبعاد للأفراد والمجموعات وبالذات القيادات السياسية والنقابية والاجتماعية والدينية، علاوة على قوانين تتعلق بتجاهل وإنكار حقوق منح هويات الإقامة وأذونات جمع الشمل، ثم سياسة اقتصادية جوهرها تشجيع سكان المناطق المحتلة الفلسطينيين على "تحسين" وضعهم المعيشي خارج أرضهم في الضفة والقطاع وخارج الوطن المحتل عبر الهجرة إلى الضفة الشرقية أو بلدان الخليج والجزيرة العربية أو غيرها، فضلا عن توظيف أعداد من الفلسطينيين فى خدمة آلية الانتاج الإسرائيلية بما يخدم هذه الأخيرة أولا وأخيرا. ولهذا أقدمت السلطات الإسرائيلية على تنفيذ مجموعة إجراءات اقتصادية (سيأتي ذكرها لاحقا) تقضي في النهاية بإجبار أهل الريف من المزارعين على الهجرة إلى المدن الفلسطينية ضمن هجرة داخلية و/أو هجرة هؤلاء وغيرها وبخاصة في ظل ضعف فرص العمل في مدن الضفة والقطاع بحيث يهاجرون يوميا وفي النهار إلى داخل "الخط الأخضر" ليعودوا ليلا إلى الضفة أو القطاع، ناهيك عن الهجرة الخارجية خارج الوطن الفلسطيني نتيجة مختلف أنواع المضايقات، وبالذات بعد أن يستنفد "المقتلعون" من أرضهم أو من أعمالهم مدخراتهم. وفي المحصلة، أدت هذه السياسات والممارسات إلى تناقص العرب

الفلســطينيين في الضفة والقطاع خلال سنوات الاحتلال من (٩٦٦,٧٠٠)

الفلسطينيين والضغط عليهم بغية خنقهم وإجبارهم إما على الهجرة الداخلية البينية، وإما على الهجرة إلى خارج الوطن، وقد أطلق على هذه السياسة: سياسة الترحيل المقنع الأمر الذي زاد من الاحتقان والغضب الشعبى الفلسطيني تجاه هذه المقارفات.

ثالثا: أما على الصعيد الاقتصادي: فقد تلخصت السياسة الإسرائيلية في هذا الإطار بجعل اقتصاد الضفة والقطاع مجرد قاطرة تابعة وسائرة وبشكل أعمى في الاتجاه الذي تحدده مسيرة القطار الاقتصادي الإسرائيلي. ولعل هذه الحقيقة تتضح من جوهر دراسات الخبير الإسرائيلى الدكتور ميرون بنفنستى، لكن طبعا بعد تجاهل بعض الجمل والاستنتاجات التخفيفية والتجميلية التي لجأ إليها في أحيان غير قليلة. ومما يعترف به بنفنستي فى هذا السياق، حقائق من نوع قوله: "لقد أبقى الإسرائيليون على اقتصاد المناطق ككيان اقتصادي منفصل من الناحية الشكلية ... حافظ الإسرائيليون على حسابات وطنية منفصلة وسياسات اقتصادية منفصلة، وترتيبات إدارية منفصلة، بينما فرضوا في الوقت نفسه دمجا شاملا بهدف جنى منافع هذا الدمج من دون أن يتحملوا أعباءه"(١٥)، أي أن الإسرائيليين لم يرغبوا فى مد نظام الضمان الاجتماعي المطبق في اسرائيل بحيث يشمل المناطق المحتلة، وهو نظــام يمتاز بمساعدة أي اقتصاد يشمله من خلال تقليص الضرائب وتقديم إعانات الدعم الضخمة، والمساهمة في بناء البنية التحتية وتطويرها، والمشاركة في إعادة التمويل على نحو مباشر، واستخدام المساعدات في حالات الركود...الخ. ومما يضيفه بنفنستى تأكيده بأن معاملة المناطق المحتلة بوصفها "اقتصادا شبه وطنى" يشكّل مع "إسرائيل"

سوقا "مشتركة" مكن هذه الأخيرة من الاسنفادة من جني منافع حماية الاقتصاد الإسرائيلي من احتمالات المنافسة بعد إبعاد الأعباء عن كاهله.

وقد قام د. بنفنستي بتلخيص المنهج والمفهوم الاقتصادي الإسرائيلي ببعده السياسي تجاه المناطق المحتلة على النحو التالي:

"في التطبيق ... يجب أن لا نعمل على تطوير اقتصاد المناطق، ولكن يجب أن لا نعارض تحسين مستوى المعيشة هناك، فعملية التطوير ستخلق منافسات للمنتوجات الإسرائيلية، وإذا ما تحققت الاستقلالية الاقتصادية فإن العناصر الهدامة ستكتسب قوة سياسية، الأمر الذي يمكّنها من تحقيق هدفها، وهو قيام الدولة الفلسطينية، مما يشكّل تهديدا أمنيا وسياسيا لإسرائيل. أما تحسين مستوى المعيشة على نحو معقول، فيمكن تحقيقه بعمل الأفراد – العمال – في إسرائيل، الأمر الذي يزيد التبعية لإسرائيل من ناحية، ويضعف الطموحات الوطنية من ناحية أخرى. ويجب تعزيز التبعية بربط جميع الشبكات (الطرق والكهرباء والاتصالات والمياه) بمثيلاتها في إسرائيل وإجبار المناطق على استعمال الموانئ الإسرائيلية فقط، سواء في التصدير أو الاستيراد، ويجب أن تكون الإجراءات الاقتصادية عنصرا متمما لسياسة الجزرة والعصا للحكومة الإسرائيلية"[١٦].

ومن جهته، يؤكد الدكتور يوسف صانغ أن الهدف الاقتصادي الإسرائيلي "يقتضى أن تكون احوال الفلسطينيين الاقتصادية الذين يبقون على أرضهم (ولا ينزحون تحت الضغط الإسرائيلي) ضمن نطاق القدرة على الحياة، ولكن بدون قدرة على الازدهار بحيث لا يشعر الفلسطينيون بقوة جذب وطنهم على نحو أقوى من قوة الطرد والدفع المتضمنة في الصعوبات المتولدة عن الاستلاب"[١٧].

وبعبارات الدكتور فضل النقيب، فإن سياسة الاحتلال الإسرائيلي تتلخص في "تشويه اقتصاد الضفة والقطاع عن طريق إحداث خلل هيكلي في بنيانه وعن طريق جعله اقتصادا تابعا للاقتصاد الإسرائيلي. والخلل الذي حدث في بنية الاقتصاد راجع إلى أنه أصبح اقتصادا يتطور عن طريق الاعتماد على الدخل الذي يموّله له العاملون من الخارج وليس الدخل الذي تولده القطاعات الانتاجية في الداخل، أي أن الاقتصاد أصبح يفتقد إلى القدرة الذاتية على التطور والنمو بسبب تراجع قطاعاته الانتاجية. وفي هذه الأثناء عمدت إسرائيل إلى تنفيذ سياسة قوامها إغلاق صنابير موارد الحياة عبر القوانين والإجراءات الكابحة سواء على الصعيد الزراعي أو الزراعي التمويلي أو على صعيد إغراق الأسواق بالبضائع وضرب صناعة الحرف اليدوية مع فرض ضرائب عالية دون إفساح للمؤسسات البلدية والقروية وغيرها من مؤسسات مدنية تعليمية وصحية لتوسيع خدماتها لاستيعاب الخريجين الجدد والمساهمة في حل مشكلة البطالة"[١٨].

ولعل أوضح مظاهر سياسة الالحاق الاقتصادية أحادية الجانب التي يتصف بها الاقتصاد الفلسطيني تجاه الاقتصاد الإسرائيلي تتلخص في جملة من الحقائق تتبدى في الدوائر التالية:

أ- **التجارة:** من المؤكد أن الضفة والقطاع أصبحا سوقا رهينة تغمرها الصادرات الإسرائيلية. وفى ضوء حديث الأرقام، فإن مناطق احتلال ١٩٦٧ الفلسطينية أصبحت ثانى أكبر مستورد من الكيان الإسرائيلي بعد الولايات المتحدة. وقد بلغ مجموع واردات المناطق المحتلة من البضائع الإسرائيلية حتى انتفاضة عام

١٩٨٧ بحدود (٧٠٠) مليون دولار، أي نصف ما استوردته الولايات المتحدة من إسرائيل في العام ١٩٨٣، أو ما يعادل ثمن مجموع إجمالي الصادرات الإسرائيلية. وقد شكلت البضائع المستوردة من دولة الاحتلال خلال الفترة نفسها ما يزيد قليلا على ٩٠% من إجمالي مستوردات الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي في الغالب مستوردات صناعية وليست زراعية. هذا على صعيد واردات المناطق المحتلة.

أما على صعيد صادرات الضفة والقطاع، فإن تلك الدولة تمتص منها ما يقرب من ٧٣% من المجموع الكلي للبضائع المصدرة، علما بأن الجزء الأكبر من هذه الصادرات بضائع إسرائيلية معادة التصدير بعد أن سبق استيرادها لاستكمال تصنيعها على أسس تعاقدية، وذلك ضمن استغلال واضح لما أصبح يعرف بالأيدي العاملة العربية الرخيصة في المناطق المحتلة[١٩].

بينما ارتفعت نسب التبادل التجاري بين فلسطين ودولة الاحتلال ما بعد انتفاضة العام ١٩٨٧ وحتى انتفاضة ٢٠٠٠ إلى "أن بلغت الصادرات الإسرائيلية للفلسطينيين نحو ملياري شيكل سنويا، وواردات دولة الاحتلال من الفلسطينيين وصلت إلى نحو ٦٠٠ مليون شيكل فقط"، في حين قالت صحيفة يديعوت أحرونوت أن "الصادرات الإسرائيلية للضفة والقطاع بلغت نحو ٣٤٠٠ مليون دولار"، بينما وصلت الواردات الإسرائيلية من الضفة والقطاع إلى ٧٥٠ مليون دولار.

ب- **الزراعة:** لقد تعرض القطاع الزراعي الفلسطيني إلى عمليات سلب أساسية وجهت إليه، وبخاصة نتيجة سياسة نزع ملكية الأراضي العربية الزراعية ومصادرتها، علاوة على قيود تخصيص كميات المياه المستهلكة والسيطرة على مصادرها. كذلك، تعرض القطاع الزراعي الفلسطيني إلى تشويهات هيكلية بحيث ازداد اعتماد الفلسطينيين زراعيا على "إسرائيل"، وبخاصة بعد الانخفاض الشديد في معدل النمو الزراعي ما بين ١٩٧٩-١٩٨١. ويضاف إلى ذلك مشاكل التسويق والاعتماد الكلي على السياســات التجارية التي تحددها وتنتهجها الســلطات الإسرائيلية(٢٠). ومن المتوقع في مثل هذه الحالة أن تسفر إجراءات كهذه عن ضرب مصالح كبار الزراعيين، علاوة على ضرب مصالح المزارعين المتوسطين والصغار بالذات، ودفعهم نحو الافقار والهجرة من أرضهم ليعيشوا في ظل ظروف قاسية أسهمت دون أدنى شك - مع عوامل أخــرى - في تحفيزهم لمقاومة الاحتلال(٢١).

ت- **الصناعة:** وكما في الزراعة، كذلك في الصناعة. وفي هذا المجال، فإن كل شيء مصاغ أو مشوّه ليتلاءم ويتناغم مع مصالح وأولويات الاقتصاد الإسرائيلي. بل ان سياسة الدمج والفصل في آن معا، الممارسة إسرائيليا تجاه مجمل اقتصاد المناطق المحتلة، تتجلى بأوضح صورها في الصناعة. فالى جانب السياسة التمييزية الممارسة ضد الصناعة الفلسطينية بحيث لا تتلقى هذه الأخيرة المساعدات المالية ولا تشهد تطوير البنى

التحتية أو غيرها من أنواع الدعم من قبل الحكومة الإسرائيلية، فإن صناعة المناطق المحتلة تتعرض إلى منافسة غير عادلة على هذا المستوى بمحاصرة وتقييد خنق المشاريع الصناعية الفلسطينية القائمة على قلّتها وتخلّفها ومحدودية رأسمالها وإنتاجها وفرض قيود شديدة على إنتاج هذه المشاريع وتسويقه، ومنافسة المنتوجات الصناعية الإسرائيلية له. هذا فضلا عن أهم إجراء احتلالي ضد الصناعة الفلسطينية وهو عدم منح تراخيص جديدة لإقامة مشاريع صناعية تنموية أخرى في الأراضي المحتلة(٢٢).

ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات قد لعبت دورها في ضرب مصالح كبار الصناعيين، وخصوصا متوسطيهم وصغارهم، قادتهم على دروب الإفلاس والفاقة والبطالة ليعيشوا حياة متدهورة قادت – ضمن عوامل اخرى- إلى وضعهم أمام خيار مواجهة السلطة الإسرائيلية المحتلة(٢٣).

لقد استهدفت سلطات الاحتلال من وراء كل هذه الإجراءات والمخططات القمعية، ناهيك عن الإجراءات التعسفية التي تمارسها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي بشكل عام إلى :

(١) إبقاء مستوى حياة أبناء الشعب الفلسطيني فى الوطن المحتل منخفضا مترديا، وضمان استمرار حاجة ولهاث المواطنين وراء لقمة العيش، وتيئيس المواطنين الفلسطينيين والمسّ بمعنوياتهم، وتوتير نفسياتهم وأعصابهم وتضييق الخناق عليهم إلى أبعد الحدود لإجبارهم على التخلي عن إرادة البقاء في الأرض المحتلة، وبالتالي التخلي عن الأرض والبيت والوطن والهجرة

إلى الخارج، أو على أقل تقدير البقاء ولكن ليس كمواطنين أحياء مفعمين بالحماسة والطموح والآمال، وإنما كمجرد أرقام تتحرك وفق التسيير والمصلحة الاحتلالية والهادفة أساسا إلى تركيع المواطنيـــن وتفريغ البلاد تدريجيا منهم.

(٢) إفساح المجال جغرافيا ومعنويا أمام التمدد والتوسع الاستيطاني اليهودي على حساب الأراضي المحتلة، الأمر الذي يشكل جوهر الاستراتيجية الصهيونية في الوطن المحتل. وقد انعكس هذا الأمـــر في تفريغ مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، إذ أفادت المعطيات ان ما لا يقل عن مليون وثلث مليون فلسطيني قد نزحوا فعلا من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما عام ١٩٦٧ – كما ورد ذلك سابقا – وفي الاستيلاء على الأراضي وزرعها بالمستوطنات اليهودية ودفع أكبر عدد مستطاع من المستوطنين للاستيطان فيها وذلك تحت أسباب وإغراءات مختلفة.

(٣) تقويض مقومات وعناصر بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وخفض مستوى الطموحات والتوقعات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية وإبقائها تحت سقف الطروحات والخرائط والاشتراطات الإسرائيلية ذاتها – الأمر الذي سنشرحه ونوثقه بتفصيل أوسع في الفصل المخصص لبحث جبهات الانتفاضة–.

* * * * * * * * * * *

- **منسوب التشاؤم والاحباط والقهر من عملية المفاوضات العقيمة كان على قدر منسوب التفاؤل وأكبر.**
- **الاسترخاء الفلسطيني/العربي لعملية السلام وثمارها الموعودة، اصطدم بالمراوغة والخطوط واللاءات الإسرائيلية.**

ثانيا: مراوغات وعقم المفاوضات

على قدر منسوب التفاؤل لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطينى تجاه عملية المفاوضات التسووية، جاء منسوب التشاؤم والإحباط والقهر. فإن كانت غالبية الشعب الفلسطينى قد "استرخت" لعملية "السلام" على مدار سنوات المفاوضات السابقة، فذلك لأن جميع الأطراف المنخرطة بالعملية تعهدت بالتوصل إلى حل "عادل وشامل ودائم"، وبأن "الأرض مقابل السلام"، وبأن الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة ستسترد ولو بحدها الأدنى، وبأن العملية ستقود فى نهاية المطاف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وليس إلى إقامة "حكم ذاتي" أو "أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة" أو "دولة رخوة" ذات سيادة ممسوخة و"قدرات" اقتصادية طاردة!

لكن ما حدث: أن عملية المفاوضات كانت برمتها مراوغة وعقيمـــة لم تؤد فلسطينيا، من حيث الجوهر، إلا إلى محاولات إسرائيلية وغير إسرائيلية لإسقاط المرجعيات العربية والدولية، ولإسقاط "ثوابت" لم يكن يجب إسقاطها، وإلى استمرار وتكريس الاحتلال بأشكاله العسكرية والاستيطانية التهويدية.

فما الذي حدث –باختصار شديد– على مسار المفاوضات منذ بداياتها وخاصة منذ أوسلو ..؟

تبنى الفلسطينيون والعرب السلام خيارا استراتيجيا بعد أن سقط الخيار العسكري تماما بعد كامب ديفيد الأول، وكان شعار مدريد "الأرض مقابل السلام" على أساس قرارات مجلس الأمن المعروفة (٢٤٢ – ٣٣٨) فجاء اتفاق أوسلو مخالفا للموقف الفلسطيني في مفاوضات واشنطن ومفاجئا للوفد الفلسطيني بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي قبل أن يفعل فعله فى خلق وتكريس نوع من المأزق الفلسطينى الداخلي من جهة، وليعقّد المأزق الفلسطينى في مواجهة مشروع الاحتلال من جهة اخرى.

جاء التفسير الفلسطيني الرسمي لأوسلو على أساس أنه يتكون مـــن مرحلتين: الانتقالية باستحقاقاتها المختلفة وخاصة على صعيد تطبيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع على أن تستمر هذه المرحلة مدة خمس سنوات تسلم دولة الاحتلال في إطارها معظم الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية التي يجب ان تصل نسبتها إلى نحو ٩٠% من المساحة الإجمالية.

والمرحلة الدائمة التي كان يجب أن تبدأ مفاوضاتها قبل خمس سنوات حول القضايا الفلسطينية الجوهرية المؤجلة، لتنتهي المرحلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فى الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩.

أما التفسير الإسرائيلي، فمختلف تماما، حيث يتحدث فقط عن حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع في المرحلة الانتقالية، وعن تسوية دائمة للقضايا المؤجلة فى المرحلة الثانية دون أي إشارة إلى

استقلال فلسطيني في إطار دولة ... ويتحدث باراك تحديدا عن الفصل والانفصال عن الفلسطينيين وهو يواصل في هذه النقطة – كما يقول – طريق رابين.

على أية حال ... نعود لسؤالنا حول ملامح الوضع الفلسطيني في عملية المفاوضات، فما الذي حدث على مدى سنوات المفاوضات السابقة؟

لعبة المتاهة:

العنوان الكبير الذي ميّز المرحلة السابقة من عمر عملية المفاوضات الذي يمكن أن نضع تحته خطوطا مشددة بلا نهاية هو المتاهة. فقد خبر الفلسطينيون والعرب اللعبة الإسرائيلية المعروفة جيدا: لعبة المماطلة والتسويف والتتويه والتفكيك والانتقال من الجوهري إلى الهامشي ومن الأساسي إلى الإجرائي ... إنها لعبة المتاهات الإسرائيلية.

فقد حاول الجنرال رابين في عهده أن يفرض على الفلسطينيين رؤيته للتسوية، وبانتظار إخضاعهم لاستحقاقات المرحلة الانتقالية وخاصة على صعيد الانسحاب المتلاحق من الأراضي في المواعيد المحددة .. ورفع شعاره المعروف بـــ"أن لا مواعيد مقدسة لديه".

ثم دخلت إسرائيل والمنطقة في مفترق طرق بعد اغتيال رابين، لتصبح "عملية السلام" في معظمها في مهب الرياح الإسرائيلية.

ثم جاء الجنرال نتنياهو بثوبه المدني محاولا أن يفرض على الفلسطينيين والعرب الدخول مرة أخرى في نفق المتاهات وفقدان البوصلة والتوجهات والمرجعيات وأوراق الحلول والضغط، وذلك عبر استراتيجية معادية للسلام ورافضة لمرجعياته المتفق عليها وتحت عناوين منشعبة عديدة تصب جميعها في العنوان العريض الكبير المشار إليه أعلاه.

فإذا تحدثنا على سبيل المثال عن سياسة المماطلة والتتويه الإسرائيلية، فإننا نلمس بالقرائن الدامغة أن الحكومات الإسرائيلية فرضت علينا مشهد المماطلة والانتقال من المسائل والقضايا الأساسية والجوهرية إلى المسائل والقضايا الإجرائية الهامشية ... ومن ثم الانتقال مرة أخـرى إلى تفاصيل المسائل الإجرائية الصغيرة .. وبعدها إلى تفاصيل التفاصيل... هكذا كانت المماطلة الإسرائيلية بلا حدود وبلا نهاية.

وإن تحدثنا كذلك عن سياسة الأزمات والمآزق، فقد كان مسلسل الأزمات والمآزق المفتعلة في عهد رابين طويلا والنتيجة كانت واضحة تماما ٣% فقط من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الفلسطينية..

كما كان مسلسل الأزمات والمآزق التي خلقها وافتعلها نتنياهو على سنوات حكمه الثلاثة طويلا متصلا زاخرا بمحاولات التيئيس والإحباط من كل عملية ... وهكذا تواصل المشهد أيضا فى ظل حكومة الجنرال باراك.

وإن تحدثنا عن الانتظار الفلسطيني/العربي للتغير أو التقدم إلى الأمام .. فقد بدا سقف هذا الانتظار بلا حدود .. كما كان سقف المماطلـة والأزمات والمآزق الإسرانيلية بلا حدود.

والخلاصة المكثفة هنا : ان الحكومات الإسرانيلية المتعاقبة (مدعومة في كثير من الأحيان من الولايات المتحدة) أجبرت الفلسطينيين والعرب على الانتظار والتكيف والتأقلم وفق أجندتها السياسية .. أجبرتها على انتظار الأفكار أو المقترحات او الخطوط الإسرائيلية اللاحقة.. أو الأطواق والاشتراطات التعجيزية...!

لعبة النسب.

وربما تكون لعبة الخرائط والنسب التى لعبها نتنياهو بصفاقة وواصلها باراك بصلف أكبر هى الأخطر، ذلك أن الجميع اضطروا للصبر على هذه اللعبة.

كل هذه الألاعيب وغيرها الكثير مثل المستحيلات واللاءات والإملاءات الإسرائيلية فتحت آفاقا لا نهاية لها من المتاهات امام الفلسطينيين والعرب الذين أخذوا ينتظرون وينتظرون بعجز مفجع...

فقد نجحت الحكومات الإسرائيلية في جر الفلسطينيين والعرب والعالم إلى متاهات الخرائط والنسب والأطواق، فبدلا من أن تحتشد كل الأطراف المعنية وراء موقف واضح وصريح وحاسم يطالب الحكومة الإسرائيلية الاحتلالية على سبيل المثال وأضعف الإيمان بتنفيد الاستحقاقات المتأخرة عليها من الاتفاقية، وبدلا من ان تتخذ هذه الأطراف موقفا حقيقيا ضاغطا مثل وقف عملية المفاوضات والتطبيع مثلا، تابعنا كيف تعاملت عاجزة مع اللعبة التضليلية التكتيكية الإسرائيلية – لعبة الخرائط والنسب– فأصبح الجميع لا حكاية له سوى الخرائط والنسب وحجم النبضة وموعد تنفيذها.

أخذ الجميع يترقبون ويتابعون قصة النبضة .. وقصة الخرائط.. فأصبح لدى نتنياهو خريطته، وكان هناك خريطة المصالح الحيوية .. وخريطة الجهات الأمنية .. وخريطة المستوطنين.. وخريطة حزب المفدال .. وخريطة شارون .. ثم جاءتنا خريطة باراك .. جملة من الخرائط الإسرائيلية التي تجمع في نهاية المطاف على ما يلي أو ما يشبهه:

- "تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على مناطق الضفة الغربية الواقعة شرقي (الخط الخضر) والممتد حتى ظهر سلسلة الجبال الأولى.
- تحتفظ إسرائيل بالسيادة على غور الأردن والمنحدرات الجبلية حتى عمق يمتد إلى ١٥ كم من نهر الأردن وساحل البحر الميت إلى داخل صحراء جنوب الضفة.
- تحتفظ إسرائيل بأربعة ممرات آمنة تقطع الضفة من الغرب إلى الشرق لتصل إلى غور الأردن.
- يحصل الفلسطينيون على ثلاثة ممرات آمنة تربط مدن نابلس وطولكرم وأريحا، وعلى ممر آخر يربط بين الضفة والقطاع.
- تحتفظ إسرائيل بالسيادة على القدس الكبرى الموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد"[٢٤].

ولعل أهم واخطر بند تضمنته خرائط التسوية الإسرائيلية وخاصة خريطة نتنياهو التي أطلق عليها "ألون +" هو التسوية التي تراها الحكومة الإسرائيلية مع الفلسطينيين، حيث تعرض عليهم نسبة تقترب من ٤٠% من مساحة الضفة الغربية على أن تحتفظ إسرائيل بـــ٦٠% من المساحة تحت سيطرتها الكاملة، بينما تحدثت مصادر إسرائيلية أخرى عن نسبة ٥٠% للفلسطينيين و ٥٠% لإسرائيل (بيريز) واخيرا جاءتنا خرائط باراك.

وتنطوي الخرائط الإسرائيلية على جملة من الأبعاد والدلالات بالغة الخطورة على المستويين الميداني والسياسي.

فعلى المستوى الميداني، توضح المعطيات أن الخرائط الإســـرائيلية جاءت أولا وقبل كل شيء من المنطلق الأيديولوجي اليميني

الصهيوني الذي يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من "أرض إسرائيل" وأن على الفلسطينيين أن يقبلوا "الحكم الذاتي" لهم سقفـــا سياسيا، وفي هذا الصدد نشير إلى أحدث تصريح لباراك الذي اعتبر فيه "أن قراري الأمم المتحدة (٢٤٢ و ٣٣٨) لا تسري على الضفة الغربية وقطاع غزة"(٢٥).

لذا، نرى أن الخرائط تقطع أوصال الجسم الفلسطيني والوحدة الجغرافية والسكانية الفلسطينية إلى اجزاء وجيوب أو كانتونات وغيتوات معزولة محاصرة بتكتلات المستوطنات ومعسكرات الجيش.

ويمكن القول أن الخرائط الإسرائيلية تقود إلى تكريس واقع الاحتلال والسيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتجهض مقومات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إذن هي خرائط ونسب تدعو إلى تكريس الاحتلال والاستيطان والتهويد والضم .. وإلى إجهاض التسوية ومقومات الاستقلال وبناء الدولة المستقلة، وهي بالتالي من جهة أخرى دعوة مفتوحة للعودة إلى دائرة العنف والدم وإلى الحرب الدائمة .. علما بأن الحرب قائمة اليوم من جانب الاحتلال عبر إجراءاته وممارساته وانتهاكاته اليومية الصارخة ضد الأرض والإنسان العربي.

إن الحقيقة الملموسة أن نتنياهو نجح في المماطلة والتمويه وإشغال الفلسطينيين والعرب والعالم على مدى سنوات حكمه في قصة النسب التي تمكن من خفض سقفها من حوالي ٤٠% حسب المطالبة الفلسطينية إلى ١ر١٣% فقط حسب المقترحات الأمريكية واتفاق "الواي"،

كما نجـــح نتنياهو بإشغال الجميع بقصة الـــ٣% التى اصطلح على تسميتها بـــ"المحمية الطبيعية" أو المناطق الخضراء.

وعلى أية حال فإن الخريطة التى كانت قائمة قبل اتفاق الواي على أرض الضفة تنقســـم إلى ثلاثة أقســـام حسب أوســـلو-ب:

- المنطقة – أ – مساحتها ٧ر٢% تقريبا وتخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة.
- المنطقة – ب – مساحتها نحو ٢٤% من مساحة الضفة – سيطرة مشتركة.
- المنطقة –ج– مساحتها نحو ٧٣% سيطرة إسرائيلية كاملة.

وكان من المفترض أن تصبح خريطة الضفة بعد تنفيذ النبضة الثانية ١ر١٣% كما وردت في اتفاق الواي:

١% تنقل إلى المنطقة – أ –.

١ر٩% تنقل إلى المنطقة – ب – المشتركة.

٣% تتحول إلى محمية طبيعية تحت السيطرة الأمنية الإســـرائيلية الكاملة، وتحت فيتو إسرائيلي ضد الصلاحيات المدنية الفلسطينية.

وقضى الاتفاق بأن تسلم "إسرائيل" ما نسبته ٢ر١٤% من المنطقـــة – ب – إلى المنطقة – أ – الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية الكاملة:

٧ر٢% في الأصل – النبضة الأولى –.

٢ر١٤% في الاتفاق الأخير – من المنطقة-ب-إلى– أ–.

١% من – ج – إلى – أ – حسب "الواي".

٩ر١٧%"[٢٦].

إذن كان يجب أن ينقل للسيطرة الفلسطينية الكاملة بعد تنفيذ النبضة الثانية حسب "اتفاق الواي" نحو "١٨% فقط من مساحة الضفة الغربية، و٢٢% مناطق – ب – و ٦٠% مناطق – ج – وهذا ما حدث وهذه هى الخريطة القائمة اليوم على أرض الضفة الغربية"[٢٧].

المفاوضات في عهد باراك:

إذا كانت مفردات ومفاهيم ومنطلقات ومعادلات باراك في التعامل مع الفلسطينيين والعرب مستمدة بالأصل من تجربته وخبرته وعقليته العسكرية/الأمنية الإرهابية، وإذا كانت تقوم على سياسة: "العصا والجزرة" ونزعة "التفوق والعجرفة والقوة" و"أن إسرائيل أقوى من كل الدول الموجودة فى نطاق ١٥٠٠ كم منها"[٢٨] و"أن السلام ممكن فقط من موقع القوة والثقة بالذات"[٢٩] و"انتهاج سياسة صارمة مع الفلسطبنيين والعرب"[٣٠] وسياسة "القبض على خناقهم"[٣١] وغير ذلك.. فما الذي كان منتظرا منه أن يقدمه في إطار عملية المفاوضات ..؟

تكثيفا لما طرحه باراك على مدى فترة حكمه القصيرة تجاه الفلسطينيين والقضايا الفلسطينية، فاننا نتجاوز كافة خرائطه وأفكاره ومقترحاته التي قدمها، لنتوقف بالتحديد أمام ما حمله فى جعبته إلى كامب ديفيد –٢، حيث شكل خلاصة آخر القول فى الموقف الرسمى التفاوضي الإسرائيلي كله.

المونولوج (التفاوضي) الإسرائيلي:

لكن نشير بداية إلى أنه منذ البداية الأولى لتوليه إدارة الحكومة والحكم في الكيان الإسرائيلي لم يكن باراك ليختلف جوهريا عن سلفه

نتنياهو أو عن معلمه رابين، بل كان من المفترض أن يكون الأكثر تشددا أمنيا/ عسكريا/ استراتيجيا، وهكذا كان الأمر، ولم يخيب باراك التقديرات التي قرأته على هذا الشكل.

فلم يكن يتحدث إلا بمنطق القوة والفوقية والتهديدات والوعيد وفرض الخطوط والشروط التي يراها ويريدها هو، ولذلك جاء نهج التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين على شكل مونولوج، مشتقا من المنطق ذاته واللغة نفسها، ومستندا إلى المرتكزات المشار إليها، على نحو نصوغه باختصار كما يلي:

(نؤكد لكم أولا، أن المواقف التى نعرضها عليكم مبدئية بمعنى أنها تتعلق بالمبادئ، وبالتالي فهى غير قابلة للنقاش أو التفاوض، أو التعديل.

فالقدس الموحدة هي العاصمة الابدية غير القابلة للتجزئة، هذا خط احمر لا علاقة له مطلقا بالخط الأخضر، وان كان كل منهما ثابتا لا يتزحزح، ولا يتغير.

تريدون التفاوض حول قضية اللاجئين ولا مانع من سماع وجهة نظركم، ولكن نريد هنا ان نرسم خطا أحمر آخر بجوار الأخضر تمـــاما، ونحن مستعدون لبحث القضية خارج الخط الأخضر، نعرف أن هناك اصطلاحا اسمه، "حق العودة"، ولكننا نمنحه لأي يهودي يقرر العودة من الشتات إلى أرض إسرائيل ولا نعترف بهذا الحق لمن تركوا مدنهم وقراهم بإرادتهم وإن كان لا بد من العودة فلتكن إلى الأراضى الفلسطينية، وبمعدلات معقولة بحيث تستكمل عملية العودة خلال ألفي عام، لقد انتظرنا هذه المدة لنعود، فلماذا لا تنتظرون مثلنا؟

أراكم قلقين لإثارة موضوع المستوطنات والمستوطنين وهذه القضية يمكن حلها دون خط احمر هذه المرة، وباستعمال الخط الأخضر: أعني تحريك هذا الخط شرقا بحيث يحتوي الكتل الاستيطانية الرئيسية، وهكذا نريحكم من عبء معظم المستوطنات وغالبية المستوطنين دون ان تخسروا سوى ربع مساحة الضفة الغربية، هذا لا يشمل منطقة غــور الأردن كما هو مفهوم، فالأمر سهل جدا، أما بقية المستوطنات فتبقى جيوبا خاضعة للسيادة الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية، ومنارات للحضارة الحديثة أنتم في أمس الحاجة إليها للنهوض والتقدم وإعطاء انطباع أمام العالم بأنكم محبون للسلام والتعايش والتسامح إلا إذا كنتم تريدون إعطاء انطباع مخالف ... وهذا ليس في مصلحتكم وليس في مصلحة عملية السلام ذاتها.

أما مسألة الدولة الفلسطينية فهي مجرد تحصيل حاصل بعد أن توصلنا بالفعل إلى تسوية القضايا الأصعب ولا مانع لدينا من إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عضو في الأمم المتحدة، بشرط أن تكون منزوعة السلاح محرومة من السيادة على الأجواء والبحار والمصادر المائية والطبيعية، ولا حق لها في عقد معاهدات مع الدول الأخرى وستعطوننا حق مراقبة الداخل والخارج من الأشخاص والبضائع على معابر دولتكم المستقلة تمام الاستقلال، أما الحدود فليست لنا اطماع توسعية بعد أن أخذنا القدس والكتل الاستيطانية ومنطقة غور الأردن لأن نهر الأردن حدودنا الأمنية.

تريدون عاصمة لدولتكم وهذا حقكم، يمكنكم إذن إقامة هذه العاصمة ضمن حدود "محافظة القدس" في أبو ديس أو العيزرية أو حزما

أو الرام، فكلها قدس ولا ندري لم تعقدون الأمور، أما مقدساتكم الإسلامية والمسيحية ففي الرعاية والصون وبإمكانكم وضع العلم الفلسطيني أو الأردني، أو حتى المصري عليها بشرط أن يرضى غرشون رئيس جماعة أمناء الهيكل، ونقترح عليكم التفاوض مباشرة معه، وسنقدم كافة التسهيلات لإجراء هذه المفاوضات.

أرأيتم كيف تحل كافة القضايا بسهولة ودون تعقيدات لا لزوم لها؟ من رأينا فإن المائة يوم المتبقية للتفاوض (فى عهد الرئيس كلنتون) فترة طويلة اكثر من اللازم، وتكفي مائة ساعة فقط لهذه الغاية.

هل هناك مرونة أكثر من هذه المرونة، ومع ذلك تتهموننا بالتشدد والتصلب والتعنت، يبقى أن نسمع وجهات نظركم التي نحترمها بالطبع وإن كانت غير ملزمة لنا، فما رأيكم فى هذه التنازلات التى أقدمنا عليها بشجاعة وجرأة لا نظير لهما، إلا لدى معلمنا اسحق رابين فقط دون سواه؟)[٣٢].

هكذا هو المونولوج "التفاوضى الإسرائيلي" مع الفلسطينيين فى القضايا الجوهرية المعلقة، وكذلك هي فلسفة التفاوض الإسرائيلية إلى أوراق وعناصر القوة المحتلة العنصرية مع تغيير في العناوين والأشكال – السلام، المفاوضات، الحل السياسي ...الخ.

في الجوهر، تحديدا، أوضح الأمر محلل الشؤون السياسية في صحيفة هآرتس العبرية "آلوف بن" بقوله: "أن رئيس الوزراء باراك يحذر منذ شهور من انفجار عملية السلام حول الانسحاب الثالث بسبب الفجوة الكبيرة بين تطلعات الطرفين، وهو يتعهد بالجزرة المتمثلة بانسحاب سخي

إذا تم التوصل إلى اتفاق إطار فى الوقت الذي يلوح فيـــه بالعصا وفق نهج نتنياهو"[٣٣].

...ونذكر ونتذكر جيدا ان كافة الحكومات الإســـرائيلية الســـابقة عمالية وليكودية على حد سواء، كانت قد اعتمدت دائما ضد الفلسطينيين سياسة العصا والجزرة، والجنرال باراك يجدد ويطور هذه السياسة حتى في ظل مفاوضات "إنهاء نزاع القرن ٢٠٠٠!!!!"

قصة القمة الثلاثية:

أما بالنسبة لقصة القمة الثلاثية "باراك/عرفات/كلنتون" في واشنطن – وكما أشارت مصادر عديدة– فإن فكرتها إسرائيلية وسيناريوهاتها إسرائيلية مثلما أن أجندتها إسرائيلية.

ففي ضوء المأزق الذي وصلت إليه عملية المفاوضات بسبب الخلافات الواسعة حول القضايا الأساسية وحول النبضة – إعادة الانتشار– الثالثة، التى أراد باراك تأجيلها إلى ما بعد التوصل إلى اتفـــاق حول "اتفاق إطار"، وبسبب عجز المتفاوضين عن زحزحة المواقف، أو بالأحرى، وهذا هو الأصح، بسبب عجز الفلسطينيين عن زحزحة المواقف والخطوط الحمراء والخرائط الإسرائيلية من جهة، وإصرارهم على الحد الأدنى من مطالبهم الذي لا يمكنهم تجاوزه من جهة أخرى، ونظرا لحسابات وتيارات داخلية إسرائيلية وأمريكية، فإن الجنرال باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يتعجل إنهاء القضايا حسب مقاييسه، حرك قصة عقد القمة الثلاثية في واشنطن لتكن على نمط كامب ديفيد، بغية وضع الرئيس عرفات أمام خياراته "العصا والجزرة" وقد حاول

باراك "إقناع الرئيس كلنتون ومبارك للضغط على عرفات كي يوافق هذا الأخير على تأجيل النبضة الثالثة"(٣٤).

وقال باراك للرئيس كلنتون: "خسارة على الوقت المهدور في المحادثات بين شلومو بن عامي وأحمد قريع، وقد آن الأوان لعقد القمة الثلاثية وإنجاز اتفاق الإطار ... ويبدو أن باراك يعتقد أن عقد القمة الآن قد يفاجئ الجمهور الإسرائيلى بخطوة سياسية درامية تسفر عن تأييد واسع له وتبعد عنه طوق الخنق الائتلافى ... اعتقادا منه مثل نتنياهو أن النجاح السياسي يبقيه في الحكم"(٣٥).

أما الرئيس الأمريكي "وإن كان قد تبنى وجهة نظر باراك، إلا انه كان مرتبكا ويخشى من أن تقود القمة، إذا فشلت، إلى تداعيات سياسية تنعكس عليه سلبيا في نهاية فترة خدمته وإلى اندلاع العنف في المنـــاطق الفلسطينية، إذا ما تبين ان الفجوات أكبر من أن تجسر"(٣٦).

فماذا حمل باراك في جعبته إلى الكامب ...؟

أشار ألوف بن، المحلل السياسى في صحيفة هآرتس، إلى الاستعدادات والمواقف لدى باراك كالتالى:

أولا: في قضية الحدود والمستوطنات:

المشكلة المركزية بالنسبة لباراك أن عرفات يطالب بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وهو يرفض ذلك، إذن لا بد من البحث عن صيغة تجسير بين الموقفين والفرصة لتحقيق ذلك غير واضحة. إذن كيف ستبدو الخريطة؟ باراك سيعترف بدولة فلسطينية على معظم الضفة وغزة لكنـــه

ب بتعديلات حدودية تقضي بأن تضم إسرائيل ٣ تكتلات استيطانية
٧٠-٨٠% من المستوطنين. هذا، وقد تحدثت التسريبات عن أنه
للفلسطينيين ٩٢% من الضفة الغربية على مراحل بينما يصر
وه على أن النسبة التي ستسلم للفلسطينيين هي ٨٠% زائد.

القدس:

يطالب باراك بالسيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة ولكنه لا
حدودها البلدية الحالية. ويتحدث المسؤولون في مكتبه عن توحيد
ء اليهودية في شطري القدس إضافة إلى ضم "معاليه أدوميم"
ات زنيف"، في حين ستنقل الأحياء العربية للسلطة الفلسطينية،
يستطيع باراك أن يحقق تعهده بان تكون القدس موحدة أكثر من أي
ي التاريخ. والخلاف الأساسى حول القدس يتعلق بالبلدة القديمة التي
، الطرفان بالسيادة عليها. وتقول مصادر مقربة من باراك أنه لن
عن السيطرة داخل أسوار البلدة القديمة.

اللاجئون:

يتركز الخلاف في هذه القضية على تحديد المسؤولية عن مشكلة
ن وحق العودة، ويبدو أن حكومة باراك مستعدة لأن توافق على
حوالي ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على مدى عشر سنوات وتحت
، لم شمل العائلات والحالات الإنسانية فقط، في حين أعلن باراك
ن مرة أن إسرائيل لا تتحمل أي مسؤولية تاريخية أو أخلاقية عن
، اللاجئين.

رابعا. الترتيبات الأمنية:

كل التقارير -حسب الكاتب الإسرائيلي!!!- تفيد بأن الفلسطينيين وافقوا على مبادئ الموقف الإسرائيلي المتعلقة بالترتيبات الأمنية، ومنها تجريد الدولة الفلسطينية من الجيش والسلاح وحق إسرائيل في الانتشار العسكري على امتداد نهر الأردن[٣٧].

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد نشرت قبل القمة قائمة بالقضايا الخلافية بين الطرفين كما يلي:[٣٨]

نقطة الخلاف	الموقف الفلسطيني	الموقف الإسرائيلي
١- النبضة الثالثة	تشمل اكثر من ٩٠% من مساحة الصفة والقطاع	تشمل ١٠% فقط
٢- إطلاق سراح الأسرى	إطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين	إطلاق سراح كافة الأسرى الذين اعتقلوا قبل أيلول ١٩٩٣ بعد التوقيع على الاتفاق النهائي ووفق المقاييس الإسرائيلية
٣- القدس	القدس عاصمة للدولتين ومفتوحة بلا سياج	تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد
٤- اللاجئون	تنفيذ القرار ١٨١ وتجسيد حق العودة	إسرائيل لا تتحمل المسؤولية وحل القضية في توطين اللاجئين
٥- المستوطنات	إخلاء كافة المستوطنات	إقامة تكتلات استيطانية تخضع للسيادة الإسرائيلية

٦- الحدود	الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس	إجـــراء تعديلات حدودية تكـــون تحـــت الســـيادة الإسرائيلية
٧- إعـــــــلان الاستقلال	الإعـــلان يـــوم ٢٠٠٠/٩/١٣ ويفضل بالاتفاق مع إسرائيل	إعـــلان الدولـــة فقط بعد الاتفاق الدائم
٨- المياه	السيطرة على كافة مصادر المياه	الســـيطرة على كافة مصادر المياه

خطوط حمراء إسرائيلية في مواجهة مطالب فلسطينية مشروعة.

يستشف من المشهد السياسي الإسرائيلى والفلسطينى على حد سواء، أن الجنرال باراك أقلع إلى مفاوضات الكامب كطيار بلا طائرة أي بلا حكومة وبلا برلمان وبلا تفويض إسرائيلي، غير أنه يخوض المفاوضات وهو مدجج أصلا بأدبياته ومفاهيمه ومنطلقاته وخطوطه الحمراء ولاءاته وقناعاته الشخصية، وهو مطوق فى الوقت ذاته بخطوط ولاءات وأطواق اليمين الإسرائيلي، الأمر الذي دفع باراك إلى مزيد من التشدد واللغة الابتزازية مع الفلسطينيين والتظاهر بانه لا يستطيع تقديم تنازلات بعيدة ومصيرية بسبب حدة المعارضة الإسرائيلية.

وفى الجانب الآخر الفلسطيني تابعنا كذلك الخطوط الحمراء الفلسطينية والتصريحات التي أعلنها الرئيس عرفات حول "عدم استعداده للتوقيع على أية اتفاقية أو لتقديم أي تنازل فى كامب ديفيد"[٣٩].

بينما شدد ياسر عبد ربه أيضا قائلا: "لن نوقع على أية اتفاقية إلا بوجود نصوص واضحة بشأن وجود مراقبين دوليين يشرفون على تنفيذ ما يتم التوقيع عليه"[٤٠].

وعلى ذلك فإن المشهد التفاوضي في كامب ديفيد يصبح أمامنا بمنتهى الجلاء على أنه صراع خطوط حمراء ولاءات متشددة من الجانب الإسرائيلي، ومطالب وخطوط حمراء دنيا فلسطينية من جهة أخرى.

الأهداف

فإذا كانت المواجهة المرسومة ما بين "الحد الأدنى" للمطالب الفلسطينية المشروعة وما بين الخطوط الحمراء واللاءات الإسرائيلية بهذا الجلاء، إذن ما هي الأهداف المحددة من وراء مفاوضات الكامب الثاني...؟

أراد الجنرال باراك من وراء مفاوضات القمة كما أشار هو وكما أشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى:

أولا: التوصل إلى اتفاق إطار حول القضايا النهائية وفق الخطوط الحمراء الإسرائيلية.

ثانيا: دمج النبضة الثالثة من الانسحاب بالاتفاق النهائي.

ثالثا: الالتفاف على استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية فى الموعد المؤجل في ٢٠٠٠/٩/١٣، وتأجيل الإعلان إلى إشعار آخر، ويستخدم باراك هنا لغة "العصا والجزرة".

رابعا: وضع حد نهائي للمطالب والطموحات الوطنية الفلسطينية فى القضايا الأساسية.

خامسا: التوصل إلى وضع حد لنزاع القرن مع الفلسطينيين.
سادسا: ولا يغيب عن البال هنا الأهداف الشخصية الطموحة لباراك.

أما الأهداف الفلسطينية من وراء القمة الاضطرارية تلك فتتكثف في

أولا: أن تلتزم "إســرائيل" بالقرارات الدولية وخاصــة (٢٤٢ و٣٣٨) المتعلقين بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية، والقرار (١٩٤) المتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

ثانيا: إعلان الاستقلال الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ثالثا: الحصول على ضمانات دولية وإشراف دولي على التطبيق الإسرائيلى.

أما الهدف الكبير العريض المشترك ما بين إسرائيل والإدارة الأمريكية فهو بلا شك تعطيل "الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الموعد المحدد إلى إشعار آخر" وذلك بـ"التفاهم" مع الفلسطينيين، وبالتالي نزع فتيل اندلاع أي انتفاضة ومواجهات عنيفة متوقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إذن، بينما سعى باراك إلى "إنهاء نزاع القرن" ووضع "نهاية للمطالب الفلسطينية" والتوصل إلى "اتفاق إطار" يضع حدا للمطالب والطموحات والقضايا الجوهرية الفلسطينية، واختزال كافة الحقوق الفلسطينية المشروعة بـ"دولة مستقلة" على معظم أراضي الضفة والقطاع، تكون منزوعة السلاح والجيش والاستقلال وتبقى تحت صيغة الانتشار والهيمنة العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية الإسرائيلية . .

سعى الفلسطينيون لتحقيق أجندة اوسع وأشمل تتكثف بـــ"دولة مستقلة عاصمتها القدس" .. لذلك تضاربت المواقف والخيارات وتصادمت الخطوط الحمراء واللاءات و .. انغلقت بالتالي نافذة التوصل إلى تسوية في الكامب –٢، فعاد باراك إلى خياره الأصلي المتمثل بـــ"العصا والجزرة" الاحتلالية، وبــ"اضربهم، ثم اضربهم على الرأس حتى يتأقلموا"، فأخرج مخططاته الحربية العدوانية من "الجارور" ليعلنها حربا تنكيلية تركيعية تطويعية ضد الشعب الفلسطينى ليتحرك العامل الثالث الأكثر حسما في المشهد.

****

- **إجماع فلسطيني في الداخل على تحقيق الطموحات والأهداف الاستقلالية.**
- **اليقظة والهوية والذاكرة الوطنية/القومية الفلسطينية من أهم عوامل تفجير الانتفاضة.**
- **الانتفاضة جاءت في سياقها النضالي تتويجا للنضال العربي الفلسطيني ضد مشروع الاحتلال.**
- **اندلاع الانتفاضة كان مسألة وقت فقط .. وقد تراكمت وتوافرت عوامل وظروف التفجير بعد إخفاقات "عملية السلام" ومفاوضات الكامب-٢.**

ثالثا. المشروع الوطني الفلسطيني – طموحات وأهداف استقلالية

لا شك أن مقومات وعوامل تفجير انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ واسعة ومتشعبة تنتشر لتشمل كافة عناصر اللوحة السياسية/التفاوضية، والقومية والإقليمية والدولية لتتراكم وتتضافر جميعها لتشكل عوامل ضغط نفسي، ولترفع بالتالي حالة غليان المرجل الانتفاضي الفلسطيني في وجه الاحتلال والظلم والطغيان سعيا وراء الخلاص والاستقلال.

وتسهيلا لمهمة استكمال قراءة جذور وأسباب وعوامل اندلاع الانتفاضة – ٢٠٠٠، يمكننا – بعد أن عرضنا لظروف ومخططات دولـــة الاحتلال – أن نقرأها تحت عنوانين بارزين: الجذور والأسباب الاستراتيجية المرتبطة بالمشروع الوطنى الفلسطينى باعتباره جزءا لا يتجزأ من المشروع القومي العربي. وبالطموحات والأهداف الاستقلالية

الفلسطينية بوصفها جزءا من الطموحات والأهداف الاستقلالية العربية، وكذلك الأسباب والعوامل المباشرة التي تراكمت بوتيرة عالية في السنوات الأخيرة لتلعب دورها في تفعيل الإرادة الوطنية الفلسطينية ولتحرك البركان الانتفاضي الفلسطيني.

أ- اليقظة والهوية الوطنية الفلسطينية

مثلما احتلت جميع المعطيات والظروف والحقائق الموضوعية المتمثلة بسياسات وتطبيقات الاحتلال التنكيلية على الأرض الفلسطينية دورا بارزا في إعداد وتمهيد التربة الفلسطينية لانفجار التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بقدر ما كان لمختلف مظاهر سياسة الاحتلال العنصرية السلبية فضل في تحريك بركان الانتفاضة الفلسطينية. ان الفضل الكبير في اندلاع نار الانتفاضة الأولى لعنصر الانتماء الوطني – النضالي لدى أبناء الوطن المحتل سواء للقضية العربية الفلسطينية أو للهوية العربية الفلسطينية أو للكيان الفلسطيني الذي يعد في نهاية المطاف جزءا من الأمة العربية. والأمر ذاته ينسحب على انتفاضة الأقصى – ٢٠٠٠. وفى هذا النطاق، فإن كل من تابع عن كثب التطورات في الأراضي المحتلة لن يجد صعوبة في اكتشاف الانقلاب الذي طرأ خلال العقود الثلاثة الماضية على أبناء الوطن المحتل باتجاه تعريب شبكتي الحياة الاجتماعية والثقافية، لدرجة أنه لا يوجد أي حدث جماهيري لا يحمل طابعا عربيا فلسطينيا أو طابع التراث العربي الفلسطيني.

إن الطابع الحضاري الفلسطيني سياسي بجوهره، سواء كان الحديث يدور عن الأغاني أو المسرح أو حتى احتفالات انتهاء السنة

الدراسية او التخرج. بل ان أبناء الوطن المحتل أقدموا على تشكيل مؤسسات خاصة لإحياء التراث الفلسطيني والترويج له. وقد أكدت المصادر المختلفة[٤١] أن خلفية هذه النشاطات الاجتماعية واضحة تماما وهي تتمثل بـــ: اليقظة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وبالرد على الاحتلال الصهيوني على وجه التحديد.

ومنذ العام ١٩٦٧، تولت الأمور في الأراضي المحتلة "قيادة وطنية شابة"[٤٢]، تمثلت بتلك العناصر السياسية النشطة الحزبية والحركية التي عملت قبل عام ١٩٦٧، ثم نمت في أعقابها قيادة جديدة شابة تنتمي إلى "جيل الاحتلال" وذات أفكار قومية ووطنية (تتمثل بتلك العناصر الوطنية النشطة التي ظهرت وانصقلت في ظل الاحتلال ومعتقلاته). وقد نالت هذه القيادة تأييد معظم أبناء الشعب الفلسطيني والتفافهم حولها، وبخاصة أولئك الذين ولدوا وترعرعوا في ظل الاحتلال.

لا ريب في أن ما حدث ويحدث من نشاطات سياسية ونضالية في الأراضي المحتلة هو تعبير عن الانقلاب السياسي الاجتماعي المتطور نضاليا منذ الاحتلال. وفي إطار كل هذا، اعتبرت الجامعات الفلسطينية بمثابة المختبر والمستنبت الذي نمت وتنمو فيه القيادات السياسية الوطنية الفلسطينية، حيث تحولت الجامعات إلى ساحات للنشاطات الوطنية الفلسطينية سرعان ما أسهمت فى إفراز القيادات الجديدة اللازمة. أما شعارات هذه النشاطات فقد تمثلت بالعلم الفلسطيني، وبكراسات "الدليل للكفاح المسلح ضد الاحتلال"، وبالكوفية العربية الفلسطينية، كما أن الجدل بين الشبان لم يعد – في مرحلة لاحقة – حول ما إذا كان يجب القيام

بعمليات مسلحة ضد أهداف احتلالية أم لا، بل تركز الحوار حول حجم تلك العمليات وطابعها.

لم يكن هناك أدنى شك بان جيل الاحتلال، الذي يمثل معظمه طلاب المدارس والجامعات، سوف يستثمر كل فرصة مواتية للتعبير عن اليقظة الوطنية الفلسطينية وعن مشاعر العداء للحكم العسكري الصهيوني والتطلع نحو التحرير وإقامة الكيان الوطنى الفلسطيني. وقد انعكست وتمثلت اليقظة الوطنية بصورة رئيسية في:

(١) رغبة أبناء الشعب العربى الفلسطيني في التخلص من وطأة الاحتلال وتحرير الأرض وتقرير المصير الوطني فوق تراب الوطن المحتل[٤٣].

(٢) رفض واقع الاحتلال والمحاصرة والتأطير السياسي المفروض على الشعب العربي الفلسطينى رغما عن إرادته وحقه، أي رفض الأمر الواقع الاحتلالي والتسليم به، ورفض كل المحاولات الرامية إلى إبقاء الفلسطينيين دون كيان سياسي أو تمثيل سياسي مستقل.

(٣) رفض كافة المبادرات والمشاريع التسووية/التصفوية الأمريكية/الصهيونية وغيرها التي تتناقض مع الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، مع رفض كافة مظاهر الاحتلال التي ذكرت أعلاه.

(٤) الاستعداد المتزايد لدى قطاعات متنامية من أبناء الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، لتقديم الغالي والنفيس على طريق النضال المتواصل ضد الاحتلال –كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

إذن، صقلت ظروف المعاناة المتواصلة في كافة المجالات الحياتية أهل الأرض المحتلة نضاليا وانتمائيا وبلورت هويتهم الوطنية وأوضحت أمامهم درب النضال والأهداف الرئيسية التي يجب أن يناضلوا من أجـل الوصول إليها، على أساس انه بدون ذلك فإن المستقبل بالنسبة إليهم سوف يبقى ظالما مظلما. لذا، فإن هذا العنصر –أي الانتماء الوطني والتحرك النضالي– كان من أهم عناصر وشروط انفجار الانتفاضة الشعبية الشاملة الأولى.

وفي مسألة الوعى النضالي لدى جماهير الوطن المحتل، فإن من الجدير بإشارة مميزة هنا، الدور النضالى النشط الذي قادته ونفذته منظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها على مدار السنوات التى أعقبت احتلال عام ١٩٦٧، الأمر الذي خلق ورسخ ارتباطا عضويا مصيريا بين الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج وبين منظمة التحرير. وبهذا المعنى، يمكننا القول إن الانتفاضة الفلسطبنية التي تعكس وعيا نضاليا سياسيا متصاعدا لدى أبناء الأرض المحتلة تمثل، في الوقت نفسه، درعا سياسيا واقيا لوجود منظمة التحرير على الصعيدين العربي والعالمي.

كذلك، يجدر التأكيد على أن النواة الصدامية والطليعية لمنظمة التحرير، والمتشكلة من جميع الفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية داخـل الوطن المحتل، كانت دوما هناك جاهزة للقيام بمهمات تنظيم ما انفجر عفويا وتحديد الأهداف المرحلية وتأكيد الأهداف التاريخية، علاوة على الحفاظ على ديناميكية الانتفاضة وتطويرها ودفعها باتجاه تحقيق الأماني المنشودة.

ولأن مسألة الانتماء الوطنى/النضالي مسألة لا تقتصر على الوعي الذهني فقط، ولأن مثل هذا الوعي لا يتأتى من فراغ وخارج حركة الجماهير وبنيتها العمرية والطبقية ومعاناة شرائحها وقساوة ظروفها الاقتصادية، لا غنى عن ايراد صورة للبنية السكانية الفلسطينية وما آلت إليه أوضاعها التي لا تفسر جزئيا اندلاع نار الانتفاضة/الثورة فحسبُ، وإنما تفسر كذلك سبب ديمومتها واستمرارها.

لطالما أسهمت الصورة الديموغرافية/الجغرافية الخاصة بجماهير الأراضى المحتلة في رفع منسوب القلق عند سلطات الاحتلال من جهة، تماما مثلما أسهمت في بناء قاعدة أساسية من قواعد تفجير الانتفاضة من جهة أخرى. وفي هذا النطاق، فإن تضاريس صورة المجنمع الفلسطينى في المناطق المحتلة تبيّن أن هناك ثلاثة انواع من الشرائح الاجتماعية/ الاقتصادية في الضفة والقطاع هي [٤٤] :

أ- شرائح الطبقة الثرية/الغنية وتشكل (٢,١١%) من مجموع السكان.

ب- شرائح الطبقة الوسطى وتشكل (٢٢,٩٧%) من مجموع السكان.

ت- شرائح الطبقة الفقيرة/المعدمة وتشكل (٧٤,٩١%) من مجموع السكان.

وفي ضوء السياسات الاقتصادية المشار إليها أعلاه، كان تأثير الاحتلال على شرائح المجتمع الفلسطيني، وبصورة خاصة على أبناء الطبقات الفقيرة، كبيرا وواضحا. وفي ضوء ما عرضناه سابقا عن واقع الاحتلال وآثاره الاقتصادية والتجارية، نؤكد حقيقة تعرض المزارعين والفلاحين الفلسطينيين إلى سياسة مصادرة أراضيهم والاستيلاء على

مصادر المياه، وفرض قيود كبيرة على نشاطاتهم مما دفعهم إلى ترك الزراعة والتحول إلى عمال غير مهرة في المشاريع الإسرائيلية، يقومون بأداء جميع "الوظائف السوداء" والحقيرة والمذلة، وبأجور مياومات ظالمة ومتدنية مقارنة بأجور ومياومات العمال الإسرائيليين. ومما لا شك فيه أن الازدياد الكبير الذي طرأ على عدد العمال غير المهرة المتعرضين لأبشع أنواع الاستغلال المادي والأذى النفسي في المشاريع الإسرائيلية والذي وصل إلى أكثر من (١١٠) آلاف عامل مسجل في المكاتب الإسرائيلية، تصل نسبتهم إلى حوالي ٣٦% من إجمالي القوة العاملة الفلسطينية، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من العمال الفلسطينيين الذين يعملون سرا بلا تصاريح، إنما جاء نتيجة السياسات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي.

لقد أدت المعطيات والحقائق السابقة الوطنية/ القومية/ الدينية/ الديموغرافية/الجغرافية/الاقتصادية المتعلقة بواقع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبخاصة في ضوء تفاعلها وتصادمها مع السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق، أدت إلى جملة مضاعفات وأبعاد سياسية/نضالية لدى الجماهير الفلسطينية نلخصها في النقاط الأساسية التالية:

أولا: لقد عمّق البعد القمعي الإذلالي للاحتلال الإسرائيلي حالة استفزاز وإيذاء جميع المشاعر والعواطف الانسانية والدينية والقومية والاقتصادية لدى الجماهير الفلسطينية. وقد قاد هذا التطور إلى نشوء حالة من "الديناميت السياسي" التي امتازت بمستوى عال من الجاهزية للتفجر مع أي ممارسة صهيونية/فاشية إضافية يتعرض لها جسد المشاعر الإنسانية الدينية القومية للجماهير الفلسطينية. وقد جاءت هذه الممارسة الإضافية وتراكمت

مع الأيام الخيرة التي سـبقت انفجار الانـتفاضة الكبرى الأولى سواء في ١٩٨٧/١٢/٩ أو الانتفاضة الكبرى الثانية فى ٢٠٠٠/٩/٢٩.

ثانيا: البعد المادي للاحتلال الذي أسفر عن تشويه وضرب الاقتصاد الفلسطيني على طريق تدمير قواعده ومقوماته بالكامل، الأمر الذي أدى إلى توجيه ضربات قاتلة أو شبه قاتلة لمصالح مختلف شرائح طبقات الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال بدءا بالصناعيين والتجار، مرورا بالطبقة الوسطى، وانتهاء بالطبقة الفقيرة/المعدمة، مما ادى بدوره إلى مراكمة مزيد من "الديناميت السياسى" الذي سرعان ما أدى إلى امتزاج الضربات الاقتصادية/المادية مع الضربات النفسية المعنوية التي مست كرامة ووجود الجماهير الفلسطينية، مما عاد فعزّز شروط وجاهزية تفجر الأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة.

ثالثا: ولأن البعد الوطني الفلسطيني والقومي العربي كان باستمرار بعدا متناميا تحت الاحتلال، كان من الطبيعي أن تندرج جميع قوى الدفع الناتجة عن البعدين السابقين مع البعد الوطني القومى الأسبق والأسرع نمواء، مما عزز حتمية انفجار المشاعر الوطنية الفلسطينية والقومية العربية من خلال الانتفاضات الشعبية العارمة وإضفاء المواصفات الحاسمة عليها والتي أصبحت بموجبها ثورة حقيقية ذات بعد تحرري وطني فلسطيني وآفاق عربية شاملة.

رابعا: كذلك، أدت مشاعر التعصب الديني التوراتي اليهودي المنحرف، بكل ما رافقها من مشاعر التحدي والاستفزاز، وما واكبها من ممارسـات

يهودية فوقية استعلائية قوامها شعور فاشي ديني توراتي لدى قطاعات متزايدة من الإسرائيليين بأنهم "شعب الله المختار"، وما نتج عنها من مواقف توراتية مزعومة عن أحقية اليهود دون غيرهم من البشر بما أسموه "أرض إسرائيل الكاملة"، كل ذلك أدى إلى تجديد، بل وإلى تعميق، الاستفزاز الذي تمثله الغزوة الصهيونية/القومية/التوراتية لجميع المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين العرب. وقد تجلت هذه النتيجة في نمو التيارات السياسية الإسلامية أساسا (والمسيحية أيضا) من جهة، وفي دفعها تلك القوى الإسلامية (وأبرزها حركتي حماس والجهاد الإسلامي) إلى خوض المعارك –جنبا إلى جنب مع القوى الفلسطينية الوطنية والقومية– تحت راية الانتفاضة.

وهكذا، وجد الشعب العربي الفلسطيني نفسه رازحا ليس تحت أقسى أنواع الاحتلال المعروفة تاريخيا فحسب، وإنما وجد نفسه أيضا يعاني يوميا نتيجة سياسات وممارسات احتلالية فاشية مست جميع مشاعره الإنسانية والدينية والقومية، ناهيك عن ضربها لمختلف مصالحه المادية والاقتصادية، بحيث أسفر ذلك كله عن نشوء حالة لم يعد معها لدى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يخسره إن هو انفجر في مقاومة عارمة ودائمة. بل لقد تبينت حقيقة مكملة قوامها أن لدى الشعب العربي الفلسطيني فرصة تاريخية ليربح كل شيء عبر تصعيد الكفاح وصولا إلى إقامة كيانه الوطني وتحقيق أمانيه الوطنية.

ب- السياق والتوقيت

لم تأت انتفاضة الأقصى – ٢٠٠٠ يتيمة أو مقطوعة الجذور والامتدادات، وإنما جاءت استمرارا لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني

وتتويجا له إذ سبقتها حلقات مترابطة ضمن مسيرة نضالية وكفاحية سياسية وعسكرية طويلة للشعب الفلسطيني.

السياق المعاصر:

تميز النضال داخل الوطن المحتل منذ ١٩٦٧ بحالة من المد والجزر وفقا لظروف ودوافع واعتبارات عديدة تفاوتت بين مرحلة وأخرى. وقد شهدت الأراضي العربية المحتلة خلال هذه المدة بالإضافة إلى كافة مظاهر المقاومة الفلسطينية المسلحة، هبّات وانتفاضات شعبية واسعة متفاوتة الحجم والقوة نظرا لتفاوت ظروف وقوة دوافع كل منها عن الأخرى. ولعل من أبرز هذه الانتفاضات التي اشتملت على الإضرابات والمظاهرات والصدامات مع قوات الاحتلال:

١- انتفاضة العام ١٩٧٦ - الشهيرة بانتفاضة "يوم الأرض" التي جاءت ردا على قرار سلطات الاحتلال مصادرة مساحات واسعة من أراض فلسطينية محتلة منذ العام ١٩٤٨[٤٥] وقد تميزت هذه الانتفاضة بالشمولية حيث اشتركت فيها الجماهير العربية الفلسطينية في المناطق المحتلة ١٩٤٨، كما تميزت بالمجابهات الميدانية المباشرة واسعة النطاق التي أسفرت في نهايتها عن سقوط ستة من شباب فلسطينيي ١٩٤٨ شهداء فوق ثرى الوطن. ومما لفت أنظار المراقبين يومئذ، السرعة التي اندفعت فيها الجماهير العربية الفلسطينية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ إلى التضامن مع جماهير عام ١٩٤٨ سواء بالتظاهرات أو الإضرابات أو الصدامات الدامية لتتجلى في النهاية وحدة

وشمولية التلاحم النضالى الوطني بين أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أنحاء فلسطين المحتلة.

٢- انتفاضة العام ١٩٨٠ - حيث عمت المظاهرات الجماهيرية العارمة أنحاء الأراضي المحتلة، وذلك فى أعقاب محاولة متعددة الأهداف هدفت إلى اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينية (بسام الشكعة وابراهيم الطويل وكريم خلف) التي نفذها إرهابيون صهيونيون فى مطلع حزيران/يونيو من ذلك العام[٤٦]. وكانت تلك المحاولة قد أسفرت عن بتر ساقي الشكعة وأحد قدمي خلف. وفي وقت لاحق، أقدمت سلطات الاحتلال على اعتقال أفراد التنظيم الإرهابي اليهودي المسؤول عن تلك العملية وحاكمتهم محاكمة صورية لتضليل الرأي العام المحلي والعالمى، لتعود فتفرج عنهم بعد فترة قصيرة.

٣- انتفاضة العام ١٩٨١ - وقد شهد هذا العام موجات متتالية من المظاهرات الجماهيرية الاحتجاجية وذلك بمناسبة مرور عامين على اتفاقات كامب ديفيد[٤٧]، وبمناسبة ١٥أيار(مايو) ١٩٤٨ أيضا[٤٨]، وبمناسبة الذكرى الرابعة لزيارة السادات للقدس في ١٩٨١/١١/١٩[٤٩].

٤- انتفاضة العام ١٩٨٢ - حيث شهدت الأراضي المحتلة مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق وإضرابات متواصلة استمرت أكثر من ثلاثة أسابيع احتجاجا على حل "لجنة التوجيه الوطنى" وإجراءات القمع الإسرائيلي ومن ضمنها حل مجلس بلدية البيرة، إضافة إلى الاحتجاج الواسع على غزو "إسرائيل" للبنان في حزيران/يونيو

من العام ذاته وحصار المقاومة الفلسطينية في بيروت على مدى (٨٨) يوما. وقد أسفرت احداث هذا العام عن استشهاد (٤٩) مواطنا فلسطينيا، وإصابة (٥٢٠) آخرين بجروح[٥٠].

٥- انتفاضة العام ١٩٨٣ – تواصلت المظاهرات والإضرابات وكافة مظاهر المقاومة الاحتجاجية خلال هذا العام، وذلك بسبب زيادة البطش الصهيوني، وتصاعد المد النضالي الفلسطيني الذي استمر مستثمرا المناسبات الوطنية العديدة لتكون الحصيلة ٥٠ شهيدا مع نهاية العام[٥١].

٦- انتفاضة العام ١٩٨٥ - التي جاءت فى المناسبات الوطنية التقليدية نتيجة لإصرار الجماهير الفلسـطينية على مواصلة نضالها والتعبير عن مواقفها ومطالبها واحتجاجها ضد الوجود الاحتلالي[٥٢].

٧- الانتفاضة الكبرى في العام ١٩٨٧ – التي اندلعت جراء تراكم كافة الإرهاصات السابقة مقرونة بعوامل التفجير المتجسدة فى سياسـات وتطبيقات الاحتلال ضد الشعب الفلسطينى، والمتمثلة أيضا بتراكمات الغضب الشعبى الفلسطينى وإرادة هذا الشعب الحاسمة في مواصلة عملية النضال وبكافة الأشكال المتاحة من أجل التحرير والاستقلال.

لقد جاءت هذه الانتفاضة الكبرى مفاجئة بركانية شاملة لكل الأبعاد والآفاق السياسية الجغرافية والإعلامية والميدانية، مثلما جاءت حاملة رسالة بالغة الوضوح والحسم مفادها: أن لا

تعايش مع الاحتلال وأن مسيرة الانتفاضة والنضال مستمرة حتى التحرير والاستقلال.

٨- انتفاضة العام ١٩٩٠ – التى اندلعت في أعقاب المجزرة التي اقترفتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي (بالتعاون ما بين قوات الجيش وحرس الحدود والمستعربين والمستوطنين) ضد المصلين في باحة الحرم القدسى الشريف في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، حيث عمت الأرض الفلسطينية المحتلة كلها انتفاضة شعبية غاضبة ضد الاحتلال، تواصلت على مدى أيام وقدم فيها الفلسطينيون المئات من الشهداء والجرحى وآلاف المعتقلين[٥٣]. وقد اشتهرت هذه الانتفاضة يومها باسم : "انتفاضة الأقصى".

٩- انتفاضة العام ١٩٩٤ – حيث عمت أنحاء الوطن الفلسطيني المحتل (الضفة والقطاع وفلسطين ١٩٤٨) المسيرات والمظاهرات والصدامات المباشرة مع قوات الاحتلال، احتجاجا على المجزرة التي نفذها باروخ غولدشتاين تحت حماية جيش الاحتلال فجر ١٩٩٤/٢/٢٥ ضد المصلين الفلسطينيين العرب داخل الحرم الابراهيمى الشريف، مما أسفر عن استشهاد وإصابة المئات من الفلسطينيين، وقد تواصلت "انتفاضة الحرم الابراهيمي" عدة أيام حمراء[٥٤].

١٠- انتفاضة العام ١٩٩٦ – التي تفجرت وعمت الأرض المحتلة كلها من أقصاها إلى أقصاها، يوم الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد أن فتح ودشن بنيامين نتنياهو، رئيس

الوزراء الإسرائيلي آنذاك، "نفق الأقصى" الممتد تحت أساسات المسجد الأقصى. ولأول مرة، اندلعت مواجهات واشتباكات مسلحة بين جيش الاحتلال والمستوطنين من جهة، وقوات الشرطة الفلسطينية وجماهير المواطنين من جهة ثانية. ولقد أسفرت هذه المواجهات عن استشهاد نحو سبعين فلسطينيا ومقتل خمسة عشر إسرائيليا، بينما أصيب نحو سبعماية فلسطينى بجروح[٥٥]. وقد عرفت هذه الانتفاضة باسم : "انتفاضة النفق" إلى الأقصى.

إلى جانب كل هذه المعطيات الوقائعية، سواء على صعيد السياسات الاحتلالية الإسرائيلية أو على صعيد الجهود النضالية الفلسطينية التي باتت تشكل "الجذور" التاريخية البعيدة والمتوسطة والقريبة للانتفاضة الفلسطينية، لا بد من أن نتذكر دائما الأسباب الأخرى المباشرة وغير المباشرة (التي أغفلناها بسبب تغطيتها فى أبحاث أخرى) والتى شكلت قاعدة وخلفية للانتفاضة الفلسطينية المتصلة بشكل عام، وكذلك لانتفاضة الأقصى/٢٠٠٠ بشكل خاص. يضاف إليها جملة أخرى من العوامل الواردة تحت العنوان الآتي:

التوقيت:

عندما انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى في العام ١٩٨٧، جاء انفجارها مرتبطا بمجموعة من الوقائع الموضوعية والأحداث المباشرة مثل:

١- التحول النوعي في تراكمات الغضب الكامن على مدى سنوات الاحتلال الإحدى والعشرين للضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة الظلم والقمع السياسي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي الذي لحق الشعب الفلسطيني خلال ذلك، وقد أسفرت هذه كلها عن تأجيج لمختلف أنواع التناقضات القومية والدينية والطبقية المفضية - بالضرورة - إلى لحظة انفجار كان لا بد أن يأتي.

٢- جملة أحداث ومسببات ظرفية توافرت إلى جانب جذور الغضب. لتشكل تراكما متحركا إضافيا كان لا بد من أن يجد له تعبيرا نضاليا ومن الأمثلة على ذلك:

- "حالة الغليان المستمرة في نفوس الفلسطينيين إزاء تواصل حملات الإرهاب الاحتلالية التي اشتدت وتيرتها قبل اندلاع الانتفاضة بشهرين والتي أسفرت عن سقوط عدد من الشهداء.
- العمليات العسكرية المتزايدة ضد اهداف احتلالية، وتلك العمليات التي تنوعت وتراوحت بين استخدام الأسلحة النارية وإلقاء القنابل اليدوية والحارقة واستخدام الخناجر...الخ.
- عملية النسر الطائر المذهلة في "ليلة الطائرات الشراعية"، عندما قام الفدائي العربي الاستشهادي خالد العكر بالانقضاض على معسكر لقوات الاحتلال في شمال فلسطين المحتلة، وذلك ليلة ٢٦/١١/١٩٨٩،

تلك العملية التى اعتبرها الكثيرون بما فى ذلك في الأدبيات الإسرائيلية الدافع الرئيسى لاندفاع الجماهير المتحمسة إلى الشوارع.

- عملية القتل المتعمد مع سبق الإصرار لمواطنين أربعة ركاب سيارة البيجو على حاجز عسكري على مدخل مخيم البريج وذلك يوم ١٩٨٧/١٢/٨، وهؤلاء الشهداء هم: طالب محمد عبد الله أبو زيد، وعصام محمد حمودة، وشعبان سعيد نبهان، وكمال قدورة حسن حمودة.
- مباشرة التيار السياسي الإسلامي في الاشتراك بعملية النضال وذلك على نطاق واسع وبصورة فعالة، وخاصة في قطاع غزة.
- مؤتمر قمة عمان – حيث كانت خيبة الأمل الفلسطينية كبيرة نتيجة اختصار المؤتمر على حرب الخليج مع تحويل القضية الفلسطينية ومعاناة شعب الأرض المحتلة إلى قضية ثانوية على جدول الأعمال"(٥٦).

إلى جانب جملة أخرى من الأحداث والأسباب الرئيسية والهامشية التي صبت كلها في اندلاع الانتفاضة فى تلك اللحظة التاريخية، غير أن مراكمات الغضب وجملة العوامل والأحداث الأساسية المشار إليها التي كانت وراء اندلاع انتفاضة العام ١٩٨٧، لم تنتف ولم تتغير، وإنما بقيت وتكرست واستمرت وتعاظمت وتراكمت على مدى سنوات المفاوضات الماضية بصورة مذهلة مفجعة خانقة إلى حد الانفجار، وذلك رغم تخديرات ثمار عملية السلام الموعودة، وبقيت المسألة مسألة توقيت فقط حتى انفجار هذه الانتفاضة الكبرى الثانية–٢٠٠٠.

كان أوري أفنيري الصحفي الإسرائيلي وأحد أبرز معسكر السلام الإسرائيلي قد تنبأ بالانفجار عندما قال: "هدوء غريب يسود المناطق الفلسطينية، ولكنه هدوء الموت الذي يسبق العاصفة الهوجاء. في الأيام الأخيرة حققت وسألت وها هي النتائج الميدانية:

- الكل ينتظر الانفجار ولا أحد يسأل : كيف ؟ ومتى؟ في حين أننا في إسرائيل ننظر كالنائم مغناطيسيا نحو حماس نتنياهو يتحدث إلى ما لا نهاية عن (القاعدة الإرهابية)"[٥٧].

ويضيف أفنيري:

"إنهم – أي الفلسطينيين – يشعرون بالغضب المتراكم في أعقاب الإغلاقات .. والبطالة، وتدمير البيوت، ومصادرات الأراضي المستمرة في كل الأنحاء.. وتوسيع المستوطنات، والفصل بين الضفة الشرقية والغربية، وبين غزة والضفة، واستمرار اعتقال الأسرى السياسيين، وقصة النفق، وجبل أبو غنيم، ورأس العامود، وعدم تنفيذ الانسحابات الأولى والثانية .. وكل الاستفزازات الجديدة التي لم يعد أحد يؤمن باتفاقيات أوسلو بسببها .. وبالتالي فإن الفلسطينيين يعتقدون أن المسيرة السلمية ماتت، وأن الإسرائيليين لا يفهمون سوى لغة القوة.. وأن الانتفاضة ستندلع، ولكن المسألة مسألة وقت ولا أحد يعرف متى وكيف؟"[٥٨].

إذن المسألة .. مسألة وقت، فالانفجار كان متوقعا وليس مفاجئا أو عفويا، حيث تراكمت وتضافرت جملة أخرى من الأحداث والأسباب الأخرى التي أوصلت الأوضاع إلى لحظة الانفجار، والتى يمكن تلخيصها بما يلى:

١- إخفاقات "عملية السلام" وتجاوز إسرائيل لكل المرجعيات والاتفاقات والبروتوكولات والمواعيد المحددة والتي غدت "غير مقدسة" مما أدى إلى سقوط الرهان الفلسطيني على التسوية التي تكرست عبثيتها جراء ايغال الحكومات الإسرائيلية في سياسات الغطرسة والهيمنة و"الخطوط الحمراء" و"اللاءات" والجهود الإسرائيلية المتعاقبة من أجل "خفض سقف الطموحات والتطلعات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية".

٢- تزايد مشاعر الغضب والإحباط المخزونة (وبالذات على مدى سبع سنوات من المفاوضات) جراء استمرار السياسات الاحتلالية المتجسدة في مصادرة الأراضي بذرائع مختلفة، والاستيطان، والاعتقالات، والمطاردات، وغير ذلك من ممارسات إذلالية سواء على أيدي المستوطنين أو دوريات جيش الاحتلال.

٣- عدم الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ولقد كانت تراكمات الغضب في هذه القضية كبيرة.

٤- التضييق الاقتصادي والمدني شبه المستمر على الأراضي الفلسطينية، مما ضرب فرص الانتعاش الاقتصادي، وعطل المشاريع الاقتصادية الفلسطينية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ في عملية مراكمة مشاعر الغضب والإحباط أيضا[٥٩].

٥- إخفاق قمة "كامب ديفيد الفلسطينى/الإسرائيلي" في التوصل إلى تسوية نهائية، واتضاح التنسيق بل والتطابق في الجهود والمشاريع الإسرائيلية-الأمريكية المشتركة، مما هدّد بإلغاء المرجعيات الخاصة بعملية السلام، وبالتالي اغلق آفاق التسوية

السياسية بمنظورها الفلسطيني الهادف إلى التحرر من براثن الاحتلال الإسرائيلي الرسمي وأيضا من احتلال المستوطنين المدعومين مـــن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

٦- تفاقم الغضب الفلسطينى (بل والعربي) نتيجة استلاب دور المجتمع الدولي وتغييبه عن الفعل، وخضوعه للهيمنة الأمريكية المتصهينة، والتساوق مع سياساتها المعادية للأمة العربية[٦٠].

٧- عجز السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلفها الأنظمة العربية والإسلامية، ناهيك عن عجز أو "تعاجز" الأسرة الدولية وهيئة الأمم المتحدة عن الضغط على دولة الاحتلال لإرغامها على تنفيذ الاستحقاقات المترتبة على الاتفاقيات، وعدم وجود أي فريق عربي أو عالمي قادر (أو حتى أحيانا راغب) في الضغط على قادة الدولة العبرية. بل ان من العوامل التي فاقمت التردي على هذا الصعيد حقيقة أنه جرى صب ثقل الضغط الدولي وتحديدا الغربي (وأحيـــانا بامتداد عربي) على القيادة الفلسطينية، الأمر الذي أثار استياء وسخط وغليان الشارع الفلسطيني والعربي، الذي كان قد اختزن "صبرا" على الممارسات العدوانية الإسرائيلية أكثر مما تحتمل القدرة الإنسانية[٦١].

٨- المشهد العربي المفكك والمستخذي وأحيانا المتواطئ بشكل مباشـــر أو غير مباشر مع الهيمنة الإسرائيلية - الأمريكية على مقدرات الأمة العربية. هذا، إضافة إلى بلوغ الهزيمة المعنويـــة/ الاقتصادية/ العملية/ الاستقلالية العربية مداها المفجع، الأمر الذي هدد استقرار أنظمة فى عدد من العواصم العربية.

٩- الانتصار الباهر الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية والوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله على جيش الاحتلال الإسرائيلي "الذي لا يقهر"، مما اجبره على الانسحاب الذليل فجر ٢٠٠٠/٥/٢٥. وبالفعل، شكل هذا الانتصار (الذي تغنت به وانتعشت بفضله كل الشعوب العربية) رافعة معنوية تحفيزية للنضال الوطني الفلسطيني.

١٠- غير "أن المأزق الذي بات الفلسطينيون فيه بواقع ما تمارسه إسرائيل على الأرض الفلسطينية والذي يشكل تهديدا صارخا لمستقبلنا وديمومة وجودنا على الأرض الفلسطينية: نكون او لا نكون؟"[٦٢]. نقول ان هذا المأزق الذي خيم على مشاعر كل الفلسطينيين في أعقاب جملة الإخفاقات السلامية التسووية .. ومواصلة الاحتلال لسياساته التهويدية والتنكيلية كما كانت قبل "عملية السلام" وأكثر.. شكل عاملا تفجيريا أيضا بالغ التأثير والحسم.

١١- وأخيرا، جاءت الجولة الاستفزازية التى قام بها "بلدوزر" اليمين الصهيوني وزعيم تكتل الليكود أرئيل شارون إلى فناء المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، لتوفر الشرارة التى أشعلت فتيل جبـل البارود (السياسي/ الاقتصادي/ الاجتماعي) المتراكم (والمشار إليه سابقا).

ويمكن القول انه في ضوء تجميع كافة العوامل والأحداث الرئيسية والفرعية سواء التاريخية منها أو اللحظية، وفى ضوء إخفاق عملية التسوية التي كان يفترض أن تحقق رحيل الاحتلال ومستوطنيه،

إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.. وفى ضوء استمرار لاحتلال بثقله وأشكاله وغطرسته وممارساته، كل ذلك يسهم في انتفاضة شارع الفلسطيني من أقصاه إلى أقصاه، مؤيدا ومعززا من جماهير أمته عربية والأمة الإسلامية وكافة أحرار العالم.

- فما هي جبهات هذه الانتفاضة؟
- وما هي أسلحتها وأدواتها؟
- وما هي سماتها وخصائصها وتداعياتها؟
- وما دور فلسطينيي المناطق المحتلة ١٩٤٨ فيها؟
- ثم أخيرا، ما هي احتمالاتها وآفاقها وأهم الاستخلاصات المترتبة عليها؟

هوامش الفصل الأول

١- كمـا جـاء فـي دراسـة فضل مصطفى النقـيب "الاقتصاد السـياسي للانتفاضة/ الحلقة الأولى" – صحيفة القبـس الكويتية – العدد ٥٧٠٢ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨، ص ١٥.

٢- حول حيثيات ونصوص هذه القرارات، أنظر:

I- دراسـة سـعيد التل "المملكة الأردنية الهاشمية والهوية الوطـنية الفلسـطينية"، صحيفة الدستور الأردنية تاريخ ١٩٨٨/١٠/٤، ص ١٢-١٣.

II- دراسـة مهدي عبد الهادي: الانفصال الأردني: أسبابه وآثاره، (القدس الشريف: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أيلول ١٩٨٨).

III- دراسـة أسـعد عبد الرحمن "حول اجتماعات المجلس المركـزي الفلسـطيني: خلاصة الموقف والعبور على جسـر الخـلاص" مطـلع آب/أغسطس ١٩٨٨، غير منشـورة، في ملفات مكتبة عبدالحميد شومان/ عمان – الأردن.

٣- كما ورد في دراسة يوسف صايغ:

Yusif A. Sayigh: " The Palestinian Economy Under Occupation: Dependency and Pauperization", The Journal of Palestine Studies (Washington D.C.: The Institute for Palestine Studies, Vol. XV, No 4

٤- هذه المعلومات مستخلصة من عدة دراسات أبرزها:

I- ميرون بنفنستي، الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق سياسية، ترجمة ياسين جابر، ومراجعة وتقديم خالد عايد (عمان - دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ص ٧-٨، ٦٨-٦٩، ١٥٣-١٩٠).

II- دراسة ماجد كيالي "المقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للانتفاضة الشعبية فى فلسطين المحتلة". مجلة الوحدة (الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة الخامسة - العدد "٤٩" تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٨).

III- كتاب هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠) ص ص ١١٩-١٢٨.

٥- صحيفة الأيام الفلسطينية، تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٠.

٦- أوري أفنيري، صحيفة معاريف ١٩٩٨/٧/٧.

٧- أ - تقرير وزارة الاعلام الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣.
ت- صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ ١٩٩٧/٥/٣.

٨- صحيفة الرأي الأردنية، تاريخ ١٩٩٨/١١/٢٠.

٩- صحيفة الأيام الفلسطينبية، تاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٦.

١٠- الباحث خليل توفكجي، صحيفة الدستور الأردنية تاريخ ١٩٩٩/٦/١٦.

١١- خليل الشقاقي، صحيفة الأيام الفلسطينية، تاريخ ١٩٩٩/٩/١٨.

١٢- أ- عبد الفتاح أبو شكر، التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة (نابلس : جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٧) ص ص ٤ - ١٠.

ب- إحسان عطية وسمير جبريل وجمال طلب، مناطق عربية محتلة: حقائق وأرقام (القدس: مركز الدراسات الإحصائية في جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥) وبالذات الفصلين الأول والثاني.

١٣- نشرة المجلس الوطني الفلسطيني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٩.

١٤- صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ ١٩٩٩/٩/٢.

١٥- دراسة بنفنستي "الضفة الغربية وقطاع غزة" ص ٣٨.

١٦- بنفنستي ، **المصدر السابق**، ص ٤٦.

١٧- أنظر دراسة يوسف صايغ:

Dr. Sayigh, op.cit., pp. 57-58

١٨- النقيب "الاقتصاد السياسي للانتفاضة" المصدر السابق، ص ١٥.

١٩- حول هذا أنظر دراسة جورج صايغ، **المصدر السابق** ص ص ٤٧-٤٨، ودراسة بنفنستي، **المصدر السابق** ص ٤١، أنظر دراسة: "إسرائيل تدمر البنية الاقتصادية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة فكر (نيسان/ ابريل-أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ١٩٨٨) ص ص ٩٤-١١١.

٢٠- أنظر دراسة بنفنستي، **المصدر السابق**، ص ص ٤٧ و ٥٤-٥٦، ودراسة د. صايغ، **المصدر السابق** ص ٤٨.

٢١- أبو شكر، **المصدر السابق**، ص ٥٠.

٢٢- أنظر دراسة بنفنستي، **المصدر السابق** ص ص ٥٧-٦٥.، أيضا د. صايغ **المصدر السابق** ص ٧.

٢٣- أبو شكر، **المصدر السابق**، ص ص ٤٨-٤٩.

٢٤- لمـــزيد مـــن المعلومات حول هذه الخرائط، راجع "ملف الخرائط الإسرائيلية – أرشيف دار الجليل للنشر– عمان/الأردن وأرشيف صحيفة الدستور الأردنية – عمان/الأردن.

٢٥- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ١٩٩٩/١١/٨.

٢٦- انظر ملف الخرائط الإسرائيلية، أرشيف دار الجليل للنشر/عمان.

٢٧- صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/١١/١٩.

٢٨- الصـــحف العـــبرية الصادرة يوم ١٩٩٦/٥/٢٦، وكذلك صحيفة معاريف، ١٩٩٨/٤/٢٧.

٢٩- المصدر السابق نفسه.

٣٠- صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩٩٩/٦/٢

٣١- المصدر السابق نفسه.

٣٢- مونولوج، نقلا عن صحيفة القدس المقدسية، ١٩٩٩/١١/١٠.

٣٣- صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٦/١٦.

٣٤- ألوف بن، صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٦/١٦.

٣٥- المصدر نفسه.

٣٦- المصدر السابق نفسه.

٣٧- ألوف بن، صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٧/١٠.

٣٨- صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/٧/٦.

٣٩- صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠٠/٧/١٠.

٤٠- المصدر السابق نفسه.

٤١- أنظر مثلا صيحفة هآرتس العبرية تاريخ ١٩٨٨/١/٢٠.

٤٢- مقالة رؤوبن فدهتسور، صحيفة هآرتس ١٩٨٨/١١/١٠.

٤٣- أنظر مثلا بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة ١٩٨٧.

٤٤- أنظـــر بيـــان بنفنســـتي الصــــادر يوم ١٩٨٨/١٠/١٨، ونشرته الصـــحف العبرية يوم ١٩٨٨/١٠/١٩، وكذلك أبو شكر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣، ٣١، ٢١، ٨، ٧و ٤٢.

٤٥- أنظر الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦، ص ٩.

٤٦- الصـــحف العـــربية المقدسية الصادرة يوم ١٩٨٠/٦/٦ كما هي محفوظة في أرشيف مؤسسة شومان/ عمان.

٤٧- صحيفة هآرتس العبرية، ١٩٨١/٣/٢٧.

٤٨- صحيفة هآرتس العبريه، ١٩٨١/٥/١٧.

٤٩- صحيفة القدس المقدسية، ١٩٨١/١١/٢٠.

٥٠- راجـــع الكـــتاب السنوي لعام ١٩٨٢: توثيق لأبرر الأحداث في الأراضي المحتلة (عمان: دار الجليل للأبحاث ١٩٨٢).

٥١- راجـــع الكـــتاب السنوي لعام ١٩٨٥، توثيق لأبرز الأحداث فى الأراضي المحتلة (عمان: دار الجليل ١٩٨٥).

٥٢- حول جذور وتفاعلات وآفاق الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، انظر د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، "الانتفاضة – مقدمات – وقائع – تفـــاعلات – آفاق" الموسسة العربية للأبحاث، بيروت/لبنان – ١٩٨٩.

٥٣- للاطـلاع على تفاصيل المجزرة والانتفاضة، أنظر نواف الزرو "المديـنة المقدسـة – بين مخططات التهويد الصهيونية، ومسيرة النضال الفلسطينية/دار الخواجا – عمان/الأردن.

٥٤- لمـزيد مـن التفاصـيل حول هذه الانتفاضة، راجع ملف مذبحة الحـرم الإبـراهيمي الشـريف/ أرشيف جمعية خليل الرحمن- عمان/الأردن.

٥٥- لمزيد من التفاصيل، راجع الصحف الفلسطينية والعربية الصادرة أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧، ١٩٩٦/٩/٢٨.

٥٦- للاطـلاع على المزيد من التفاصيل، أنظر د. أسعد عبد الرحمن ونـواف الـزرو فـي كـتاب "الانتفاضـة – مؤسسة الأبحاث العربية/بيروت/لبنان، ١٩٨٩، ص ص ٤٤، ٤٥، ٤٦.

٥٧- صحيفة معاريف العبرية تاريخ ١٩٩٧/١٠/١٥.

٥٨- المصدر السابق نفسه.

٥٩- أنظـر انتفاضـة الأقصـى مقدمات ونتائج وآفاق، صحيفة الأيام الفلسطينية، تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨.

٦٠- لمزيد من التفاصيل، أنظر المصدر السابق نفسه.

٦١- المصدر السابق نفسه.

٦٢- د. حيـدر عـبد الشافي، ما العمل وأين الطريق؟ صحيفة القدس المقدسية تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠.

الفصل الثاني

النوايا والخطط والاستعدادات والتطبيقات الحربية العدوانية الإسرائيلية

- الاستعدادات والنوايا والخطط الحربية العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين كانت قائمة جاهزة ومبيتة.
- خطة "حقل الأشواك" الحربية أخطر الخطط الحربية الإسرائيلية وتقضي بنشر الدبابات وعزل المناطق الفلسطينية وخنق الشعب الفلسطيني ... واقتحام المدن والمخيمات والقرى..!

النوايا والخطط والاستعدادات والتطبيقات الحربية العدوانية الإسرائيلية

إذا كانت المقدمات والوقائع المتمثلة بجملة الظروف والعوامل المشار إليها في الفصل الأول من الدراسة، قد اجتمعت وتضافرت بقوة هائلة لتقود الأوضاع الفلسطينية إلى الانفجارات الانتفاضية المتلاحقة بشكل عام، وإلى انفجار الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى في العام ١٩٨٧ بشكل خاص، ثم إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية في العام ٢٠٠٠، فإن ذلك لا يقود بالضرورة إلى استنتاج مفاده "أن الفلسطينيين هم الذين خططوا وبيتوا وفجروا الأوضاع" أو أن المبادرة الحربية جاءت من الطرف الفلسطيني اولا، حيث أن الأمر الواضح تماما أن الانتفاضة الفلسطينية اندلعت جراء واقع الاحتلال بكل أعبائه وأثقاله المرهقة الظالمة، رغم الاستشراف والاستعداد لإمكانية شن حرب إسرائيلية لتفرض ميدانيا ودمويا ما لم تستطع فرضه على طاولة المفاوضات.

لذلك، من المفيد تسليط الأضواء قبل كل شيء على الاستعدادات الحربية الإسرائيلية المبيتة التى كانت جاهزة دائما عبر جملة من المنطلقات والمفاهيم والخطط والأهداف التي تبرهن أن "المبادرة" في هذه المواجهات الجارية منذ نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كانت "مبادرة" إسرائيلية عن سبق نية وإصرار عدواني.

فإذا تجاوزنا النوايا والخطط الإسرائيلية المبيتة دائما ضد الفلسطينيين والعرب، وتوقفنا أمام الخطط والاستعدادات خلال السنوات الممتدة من ١٩٩٦-٢٠٠٠ فقط، لوجدنا أنها كثيرة، متصلة لم تتوقف، وأن المسألة بالنسبة لهم (أي الإسرائيليين) كانت أيضا مسألة وقت لإعلان

الحرب، مثلما كانت مسألة انفجار انتفاضة الغضب الفلسطينى ردا على الواقع الاحتلالي وعلى تلك النوايا والخطط والإجراءات العدوانية الإسرائيلية مسألة وقت أيضا.

النوايا والخطط والاستعدادات الإسرائيلية

فمنذ الربع الأخير من عام ١٩٩٦، وبالتحديد منذ "انتفاضة النفق" – الأقصى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بدأت المصادر الإعلامية والاستخبارية الإسرائيلية تسرب معلومات حول خطط واستعدادات حربية إسرائيلية للتصدي لأي إعلان فلسطينى أحادي الجانب عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

خطة "حقل الأشواك" التي اشتهرت بهذا الاسم، جسدت أخطر الخطط العسكرية التي أعدتها حكومة نتنياهو لاقتحام مناطق الكيان الفلسطيني. وفى هذا السياق، جاء فى صحيفة معاريف حول الخطة التي أعدها الجنرال عوزي ديان: "إن الجيش الإسرائيلى سحب من الأدراج خطة طوارئ تدعى "حقل الأشواك" تقضي بنشر الدبابات الإسرائيلية فـــي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بهدف عزل المناطق الفلسطينية الواقعة ضمن المنطقة –أ–، وتضيــيق الإغلاق والحصار عليها، أما هدف نشر الدبابات فهو لتحقيق رد قوي على الفلســطينيين"(١).

ومن جهتها، كشفت الصحيفة الحقيقة لاحقا تفاصيل الخطة كما يلي: "قسمت خطة "حقل الشوك" إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ بإغلاق المناطق والقرى والمدن الفلسطينية إغلاقا كاملا بطريقة تقطع فيها الضفة وقطاع غزة.

المرحلة الثانية: تحاصر فيها قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلى مدعمة بمئات الدبابات والمدرعات والطائرات العامودية هذه المدن والقرى

الفلسطينية وتفرض عليها حصارا عسكريا شديدا، وتسمح قيادة الجيش الإسرائيلي لجنودها باستعمال هذه الطائرات العامودية لمواجهة وقمع المتظاهرين وقوات الشرطة الفلسطينية والضرب بقوة ويطلب من الجنود الإسرائيليين إطلاق النار بكثافة بهدف القتل وليس الإصابة.

أما المرحلة الثالثة: وهي الأخطر فتبدأ باقتحام المدن الفلسطينية بالدبابات وإنزال قوات إسرائيلية عبر الطائرات إلى أهم مراكز المدن وضرب واحتلال مواقع الشرطة الفلسطينية والأمن الوطني الفلسطيني، واحتوت هذه المرحلة الثالثة أيضا إمكانية استخدام الطائرات الحربية لقصف بعض المواقع المحصنة والبدء بحملة اعتقالات واسعة.

هذا ينطبق أيضا على قطاع غزة حيث تقوم قوات الاحتلال بقطع مدن وقرى ومخيمات غزة عن بعضها البعض واقتحامها فيما بعد وضرب أهم مواقع قوات الأمن الفلسطينية وخاصة ضرب قوات الحرس الرئاسي وأمن الرئاسة الـ١٧ ومعسكراتهم بالإضافة إلى مواقع أخرى وإرسال قوات خاصة لاغتيال أهم القادة العسكريين الأمنيين الفلسطينيين لشل أي مقاومة فلسطينية ومواجهة أي مظاهرات بقوة وبأساليب عسكرية مثل استخدام مدافع الدبابات ضدهم"[٢].

ومما يجدر ذكره أنه، في العام ١٩٩٧، كان "زعيم الاعتدال" شمعون بيريز قد حذر مبكرا من "ان إسرائيل تتجه نحو الحرب نتيجة الخلافات مع السلطة الفلسطينية"[٣]!! أما نتنياهو، فكان قد أصدر "تعليماته لقيادة الجيش بإعداد خطة لتنفيذ عمليات داخل مناطق السلطة الفلسطينية"[٤]، في حين "أعربت المصادر الأمنية الإسرائيلية عن تقديرها بأن تصعيد أزمة العلاقات مع السلطة سيقود إلى اندلاع حرب"[٥].

وكانت وسائل الإعلام قد تحدثت قبل ذلك بشهر تقريبا عن "أن إسرائيل تصر على الاستيطان وأن الجيش جاهز لتنفيذ خطة "حقل الأشواك"[٦].

لم تختلف المؤشرات الحربية في العام ١٩٩٨ عنها في العامين السابقين له، إذ حذر أيهود باراك مبكرا وهو على رأس حزب العمل من "أن الجمود فى المفاوضات مع الفلسطينيين قد يؤدي إلى تفجير عملية السلام، مؤكدا ان إسرائيل في وضع قوي، ويمكنها حل بعض المشاكل، ولكن إذا ما أهدرت الفرصة، فقد تنـشب حرب عصابات تحوّل الوضع إلى ما يشـبه البوسنة"[٧].

وبينما حذر رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال موشيه يعلون من "أن السلطة الفلسطينية تستعد لمواجهة عسكرية مع إسرائيل"[٨]، كشفت صحيفة "كول هعير" العبرية النقاب عن تصريحات للجنرال شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي قال فيها: "إن المهمة الرئيسية للقيادة العسكرية للمنطقة الوسطى هي الاستعداد لخـوض مواجهة مسلحة مع السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٩"[٩].

وبعد ذلك بأيام، أكد عوديد غرنوت مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت للشؤون العربية "أن الجيش الإسرائيلي يستعد لتطبيق خطة "حقل الأشواك" ضد السلطة الفلسطينية"[١٠]. ولاحقا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات "ان الجيش الإسرائيلي يتدرب على اقتحام الدولة الفلسطينية"[١١]، كما اكد الجنرال يوسى بيلين قائد المنطقة الشمالية آنذاك "أن الحرب واقعة لا محالة لمنع قيام دولة فلسطينية"[١٢]. كذلك، أكدت تقارير عبرية بعد ذلك بأيام "ان الجيش الإسرائيلى يستعد لمجابهة عسكرية محتملة مع الفلسطينيين، وأن مسألة الإعلان المرتقب للدولة

الفلسطينية تحتل محور البرامج والخطط العسكرية لدى هيئة أركان الجيش الإسرائيلي"(١٣).

وبلغت الاستعدادات والتحذيرات الحربية الإسرائيلية ذروتها خـــلال العام ١٩٩٩، وبخاصة ما جد على لسان الدكتور حيدر عبد الشافي الذي أكد: "إن إسرائيل سترتكب مجزرة ضد الفلسطينيين وقد تطرد عرفات إذا ما أعلنت الدولة الفلسطينية"(١٤).

وفي حين أعربت مصادر الجيش الإسرائيلي عن "توقعها لنشوب مجابهة عسكرية مستمرة بين إسرائيل والسلطة على خلفية مفاوضات الحل النهائي، وأن العنف الفلســـطيني قد يكون على شكل عنف شعبي وإرهابي"(١٥)، كشفت صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية النقاب عن خطط طوارئ إسرائيلية لإعادة احتلال مدن الضفة الغربية، وقد جاء في تقرير الصحيفة: "انه في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد أعدت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية خططا للتعامل مع إمكانية إقامة دولة فلسطينية وأضافت في تقرير مطول لها أن كتائب الاحتياط قد استبدلت بقوات دائمة تتمركز في الأراضي الفلسطينية، كما جرى زيادة قوة الوحدات العسكرية المخصصة لحماية المستوطنات، وتم فحص دقيق لمبدأ الجيش الإسرائيلي الخاص بالتعامل مع القوات المسلحة الفلسطينية.

وقال التقرير أن الهدف من هذه الخطط هو منع تطور الوضع في الضفة الغربية إلى ما يشبه وضع حرب "العصابات" في جنوب لبنان، وضمان أن لا يكون الكيان الفلسطيني عقبة أمام الدفاع عن إسرائيل من تهديدات أخرى اكبر. وأضاف التقرير أن الموجه للجيش الإسرائيلي هو إدراكه بالطبيعة المتفجرة للأراضي الفلسطينية حيث أن أقل استفزاز قد يتحول إلى نزاع مسلح. ويقوم هذا الموجه على "نظرية الاحتواء" التي

تدعو إلى عزل المشكلة وجعل السلطة الفلسطينية تقوم بفرض النظام أو إخماد الاضطراب بنفسها إذا ما لزم الأمر ويقول أحد كبار الضباط في القيادة المركزية الإسرائيلية أن الضفة الغربية تتصف بالتهديد الدائم المتسم بإمكانية التطور إلى وضع طارئ والتحول السريع من الروتين إلى طارئ"[١٦].

واستمرارا للتهديدات العسكرية الإسرائيلية للفلسطينيين على مدى الأعوام السابقة، شهد العام ٢٠٠٠ تصعيدا سافرا من جانب حكومة باراك ضد الشعب الفلسطيني. فقد وصف الجنرال موشيه يعلون، قائد المنطقة الوسطى في تقسيمات جيش الاحتلال الإسرائيلي، السلطة الفلسطينية بـ"العصابة"، وتحدث عن "فقدان الثقة ... وتبدد الأوهام .. وتكرس المصالح وعن أن الشهور القادمة إما ستؤدي إلى تسوية دائمة أو إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق"[١٧]. كما كشفت صحيفة "هآرتس" النقاب عن "أن الجيش الإسرائيلي أجرى مناورات عسكرية واسعة النطاق تركزت حول المواجهات العنيفة مع الفلسطينيين وكانت النتيجة مئات القتلى الفلسطينيين، مقابل عشرات القتلى الإسرائيليين"[١٨].

وبينما أعلن ياسر عبد ربه، وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني، "أن الإسرائيليين ينظرون إلى الوجود الفلسطيني على الأرض كخطر استراتيجي"[١٩]، كانت سلطات الاحتلال تعد العدة عمليا لقمع أي تحرك احتجاجي فلسطيني ببالغ القسوة والبطش، ولم يتأخر ذلك، إذ سرعان ما هبت الجماهير الفلسطينية في مسيرات ومظاهرات وصدامات احتجاجية مع قوات الاحتلال، في إطار ما عرف بانتفاضة الأسرى، حيث "استخدم الجيش الإسرائيلي النيران الحية والمطاطية بصورة مكثفة جدا ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن سقوط المئات من الفلسطينيين بين شهيد وجريح"[٢٠]. وقد ووجهت أيام الغضب الفلسطينى التضامنية مع الأسرى

الفلسطينيين بتعليمات عسكرية تقضي بـ"إطلاق النار على الفلسطينيين بهدف القتل"[٢١]، في حين "عزز الجيش الإسرائيلي قواته بمزيد من الجنود والدبابات والمروحيات العسكرية"[٢٢].

وفي السياق ذاته، خلصت تقديرات واستنتاجات إسرائيلية وفلسطينية على حد سواء، إلى ان "انتفاضة الأسرى" كانت بمثابة بروفة أخرى لانتفاضة فلسطينية أوسع وأشمل وأعنف، ولمواجهات فلسطينية – إسرائيلية قادمة لا محالة في ضوء تعثر مفاوضات التسوية الدائمة. كما انها كانت، من جهة ثانية، بمثابة بروفة أخرى لتطبيقات نوايا وخطط الاحتلال الحربية ضد الشعب الفلسطيني.

وهكذا كان ... إذ تراكمت المعطيات والأحداث وتسارعت وتيرتها باتجاه انهيار المفاوضات أولا، ثم باتجاه الانفجار والمواجهة والحرب ثانيا.

ولأن كم المؤشرات على ذلك ضخم، فلا بأس من التوقف هنا لرصد أبرز تلك المؤشرات التي توضح النوايا الإسرائيلية:

ففي أعقاب "انتفاضة الأسرى" بأيام قليلة، ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية "إن الشرطة الفلسطينية اجتازت مسارا سريعا استعدادا لتحويلها إلى جيش نظامي بكل معنى الكلمة.. وأن الهيئة الأمنية الإسرائيلية تتابع بقلق كبر هذه التطورات"[٢٣].

وبينما قال دافيد ليفي، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، في لقاء له مع مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية "أن لا تقدم في كافة قنوات المحادثات، وأن الفلسطينيين يتصرفون بأساليب ملتوية، ويمارسون لعبة وهمية"[٢٤].

أعلن باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أنه "قريبا ستحسم الأمور، فإما الاتفاق أو المواجهة مع الفلسطينيين"[٢٥].

إثر هذا التصريح الابتزازي لباراك، تنابعت التقارير والتحليلات والتوقعات التي تتحدث عن "سيناريوهات الرعب" بين الطرفين. فلم تمض سوى أيام قليلة حتى وجه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي شـاؤول موفاز تهديدا للفلسطينيين جاء فيه: "الشهور الستة القادمة ستشهد أحداثا ساخنة في الساحة الفلسطينية، في أحداث يوم النكبة – انتفاضة الأسرى- وجهنا رسالة واضحة للفلسطينيين بأننا لدينا إصرار وحسم .. وأن أوامر إطلاق النار واضحة، وإذا ما استلزم الأمر فإننا سنستخدم الدبابات والمروحيات الهجومية..."[٢٦].

وفي حين توقعت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى "اندلاع جولة جديدة من الاشتباكات مع الفلسطينيين .. وكذلك اندلاع انتفاضة وشيكة إذا ما فشلت المفاوضات"[٢٧]، نشرت صحيفة يديعوت احرونوت العبرية تقريرا شاملا حول سيناريو الرعب بين الجانبين تحدثت فيه عن "احتمالات الانتفاضة والمواجهات النارية بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي"[٢٨]. وما هي إلا أيام حتى "اجرت قوات الجيش الإسرائيلي مناورات عسكرية ونشرت تعزيزات كبيرة استعدادا لحالة طوارئ"[٢٩].

وتابعت صحيفة يديعوت أحرونوت نشر سيناريوهات المواجهة، فأشارت إلى "ستة سيناريوهات للمواجهة بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين، تراوحت بين المسيرات والمظاهرات والسيطرة على المنطقة (ب)، ومهاجمة المستوطنات والتظاهر على شكل الانتفاضة الأولى، إضافة إلى السـيطرة على المعابر وتنفيذ عمليات مسلحة على أيدي الفلسـطينيين"[٣٠].

واستعرض روني شكيد، المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، "الاستعدادات الحربية الفلسطينية" مشيرا إلى: "وجـود عشـر زوارق حربية، وعدة طائرات، وحوالى ٤٥ ألف جندي فلسطيني .. وهناك

جيش فلسطيني حقيقي .. لديهم قوات برية ومدرعات خفيفة، ومضادات للطائرات .. وعشرات آلاف قطع الأسلحة .."[٣١].

ولعل التقرير الذي نشرته مجلة "بماحنيه" العسكرية الناطقة بلسان الجيش الإسرائيلي .هو الأوضح والأخطر حيث جاء فيه : "إن إسرائيل والفلسطينيين يستعدون للمواجهات المحتملة .. والجيش يجهز المستوطنين للأسوأ، بينما تستعد قيادة المؤخرة –العمق– لمواجهة العمليات المسلحة ... وأعلن قائد المنطقة الوسطى: إن الدبابات والمروحيات ليست للزينة، وكل الوسائل القتالية مشروعة"[٣٢].

وكان رون بن يشاي، المحلل العسكري الاستراتيجي في صحيفة يديعوت احرونوت، قد تحدث عن السيناريوهات المحتملة بعد قمة كامب ديفيد والمخططات الإسرائيلية لمواجهتها، حيث قال:

"استعدادا لإمكانية اندلاع مجابهة عنيفة مع الفلسطينيين، شكلت وزارة الدفاع في هذه الأيام طاقم تنسيق لتنسيق الإجراءات المدنية التي ستتخذها حكومة إسرائيل في فترة المجابهة. وصادق باراك على تشكيل هذا الطاقم الذي يهدف، مثل الأهداف القتالية للجيش الإسرائيلي في هذه المجابهة إلى تقليص الاحتكاك وسوء التفاهم مع الفلسطينيين اللذين سينشآن إبان هذه المجابهة فى المجالات المدنية حتى الحد الأدنى.

هذا الطاقم سيحاول تقليص الأضرار التي ستلحق بإسرائيل في أوساط الرأي العام العالمي نتيجة لعملياتها القتالية التي ستقوم بها إذا أعلن عرفات عن الدولة الفلسطينية من طرف واحد.

وفى وزارة الدفاع، يقدرون ان المجابهة مع الفلسطينيين إذا اندلعت فستتواصل عدة أشهر وستتطلب إجراءات إعلامية واقتصادية وقانونية متفرعة ويجب ان تكون منسقة مع هيئة الأركان العامة فى الجيش ومع "الشباك" ووزارة الخارجية والوزارات الاقتصادية الحكومية. وظيفة

الطاقم المدني ستكون تنسيق هذه الأنشطة والتدابير وتسهيل المهمة على الجيش .

وكبار قادة الجيش يتصرفون فى الأيام الأخيرة وفقا لمقولة الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت المشهورة في الوضع الحالي "يجب السير بخطى رقيقة لينة مع عتاد ثقيل على الظهر" يجب تجنب تسخين الأجواء وفي نفس الوقت الاستعداد جيدا للمعركة والتوضيح للطرف الثاني أنك على أهبة الاستعداد. لذلك، حرص رئيس هيئة الأركان على التصريح بأنه يأمل أن تكون هناك إمكانية لتجنب المواجهة مع الفلسطينيين. وفي نفس الوقت ترك قادة المناطق في الجيش الانطباع عند وسائل الإعلام ان الجيش قد رفع العيار من تحضيراته واستعداداته القادمة.

وبكلمات بسيطة، عرفات يحتاج إلى "حرب الاستقلال الفلسطينية" قبل أن يستطيع الجلوس من جديد من خلف طاولة المباحثات والتوصل للاتفاق، وسيكون لديه ما يعتمد عليه. المقربون منه سمعوه يتحدث في أحيان كثيرة عن احترامه لنموذج بن غوريون الذي تنازل عن مناطق ووافق على تقسيم القدس في اتفاقات الهدنة بعد أن حصل اليهود على كل ما يستطيعونه في معارك ١٩٤٨-١٩٤٩، رغم أن هذا هو التقدير السائد الآن في جهاز الدفاع إلا أن ضباط رئاسة الأركان والاستخبارات يحذرون من التقرير بشكل مؤكد بأن الصدام الكبير والواسع النطاق مع الفلسطينيين أصبح الآن مسألة لا يمكن تجنبها.

أما اهداف الجيش في هذه المجابهة المحدودة فهي:

- تقليص الخسائر في أوساط اليهود مدنيين وعسكريين بالحد الأدنى.
- الدفاع عن المستوطنين والطرق ومنع الفلسطينيين من إحراز مكاسب إقليمية.

- تكبيد الفلسطينيين ثمنا باهظا في الحالات التي يستخدمون فيها السلاح وفي ذات الوقت الاحجام قدر المستطاع عن استخدام السلاح.
- منع الفلسطينيين من إحراز مكاسب إعلامية.
- منع التدهور نحو الحرب الشاملة الإقليمية"[٣٣].

****

- إجماع سياسي إسرائيلي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وراء الحرب العدوانية التركيعية ضد الشعب الفلسطيني.
- المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية اعتبرت الحرب المعلنة على الفلسطينيين بمثابة "المعركة الأخيرة في الحرب من أجل أرض إسرائيل".
- من بين أهداف الحرب الإسرائيلية: استعادة "قدرة الردع" التي فقدها الجيش الإسرائيلي.
- كاتبة إسرائيلية – كل قوة إسرائيل لن تفيدنا أمام أطفال الحجارة .. والدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس هي الحل الوحيد .. شئنا أم أبينا.
- اليسار الإسرائيلي أصيب بالعمى والتوهان وفقد التوازن والدور الذي كان يجب أن يقوم به.

الحرب الإسرائيلية ٢٠٠٠. مفاهيم – منطلقات – أهداف

وعلى قاعدة "حق اليهود في البناء والسكن في جبل أبو غنيم وفي كل مكان، وهي قاعدة حق القوي على الضعيف"[٣٤]، خططت ونفذت الحكومة الإسرائيلية حربها العنصرية المستمرة منذ نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بعد أن كان "الجيش الإسرائيلي استعد لهذه الأحداث كما جاء في التقارير والمعلومات المشار إليها – منذ اكثر من عامين"[٣٥].

وحيث أن الحرب الإسرائيلية التركيعية قد شنت ضد الشعب الفلسطيني، وكانت جولة شارون الاستفزازية شرارتها كما أشير سابقا، فقد توحد المجتمع السياسي الإسرائيلي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وراء تلك الحرب. وإن كانت بعض الأصوات الإسرائيلية النـــادرة قد

وقفت ضدها، فقد تناولت تقديرات ورؤى القوى السياسية والمحللين والمفكرين الإسرائيليين لمنطلقات ومفاهيم واهداف واحتمالات الحرب كما يلي:

"حدد الجيش الإسرائيلي لنفسه هدفين بموافقة الحكومة: احتواء الأحداث بحيث لا تنتقل إلى جبهات أخرى، ووضع حد لأعمال العنف"(٣٦). لكن إذا كان الجيش الإسرائيلي قد حدد هدفيه التكتيكيين أعلاه على هذا النحو، فإن افرايم سنيه، الجنرال احتياط ونائب وزير "الدفاع" الإسرائيلي قد اعتبر "أن هذه المعركة هي الأخيرة في الحرب من أجل أرض إسرائيل"(٣٧). ومن جهته، اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "ان حدود إسرائيل في هذه المعركة هي حيث يجري وضع آخر وتد استيطاني"(٣٨)، وأكد "إنه صراع من اجل وجود إسرائيل"(٣٩).

إذن، على هذه الأرضية السياسية/الأيديولوجية الاستراتيجية – وهناك كم هائل من الأدبيات السياسية/الأيديولوجية الصهيونية التي تعزز قوليّ سنيه وباراك– رسم قادة الدولة الصهيونية خطوط واهداف وآفاق حربهم ضد الفلسطينيين.

فقد أعلن باراك منذ البداية "إن إسرائيل على أعتـــاب وضع جديد.. وانه لم يعد هناك شريك للسلام بين الفلسطينيين"(٤٠)، ثم تبعه "المعتدل" بيريز بقوله: "ان عرفات يتحمل المسؤولية، وعليه أن يختار واحدا من خيارين: إما المفاوضات أو العنف"(٤١).

أما بروفسور "الاعتدال" ووزير الشرطة والقائم باعمال وزير الخارجية شلومو بن عامي فلم يتأخر عنهما، إذ "هدد الفلسطينيين بمواجهة قد تمتد إلى الدول المجاورة"(٤٢). هذا في الوقت الذي أعلن فيه الوزير بنيامين بن أليعازر، احد المقربين من باراك: "أن على إسرائيل أن تستعد للحرب إذا اختار الفلسطينيون العنف"(٤٣). اما أفرايم سنيه فقد أوضح "إن

إسرائيل تعتزم ترسيم الحدود مع الكيان الفلسطيني من جانب واحد"[٤٤]، مشيرا بذلك إلى خطة الفصل والعزل للفلسطينيين.

وفي سياق استعراض القوة والنوايا الإسرائيلية الحقيقية، قال الجنرال احتياط اورن شحور، منسق الشؤون الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "إننا نخوض حربا مع الفلسطينيين ويجب ضرب أهداف فلسطينية بقوة .. ويجب ضرب القيادات الفلسطينية بقسوة"[٤٥]!! وبينما حذر داني ياتوم، المستشار الرئيسي لباراك، من "إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد"[٤٦]، تعهد بنيامين بن اليعازر في تهجم عنصري على الفلسطينيين قائلا: "سوف نضع أيدينا على كل واحد من الحيوانات – الفلسطينيين–"[٤٧]. وفي سياق الغطرسة ذاته، واصل شلومو بن عامي تهديداته بإعلانه : "اننا نستطيع الانتصار على كل العرب.."[٤٨]، ثم اكد لاحقا: "إن الصراع مع الفلسطينيين لهو حرب من نواح كثيرة"[٤٩]. أما الجنرال موشيه يعلون، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، فقد اكد ما ذهب إليه بن عامي حينما قال : "إن المجابهات الجارية مع الفلسطينيين هي المعركة الأكثر حسما منذ عام ١٩٤٨"[٥٠].

قدرة الردع الإسرائيلية:

لم يخف عدد من كبار المسؤولين والمحللين العسكريين الإسرائيليين أن من بين أهداف الحرب الإسرائيلية الشاملة ضد الفلسطينيين هدف استعادة ما يسمى بـ"قدرة الردع الإسرائيلية". فعلاوة على استعراضات القوى والغطرسة والممارسات التركيعية الإذلالية للفلسطينيين، تبين أن "تآكل قدرة الردع الإسرائيلية" و"تآكل هيبة الجيش الإسرائيلية"، باتت تشكل قلقا مفزعا للقيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية. وقد انعكس

ذلك في جملة من التصريحات الموثقة التى يهمنا أن نتوقف عند أبرزها كما يلي:

فمنذ البدايات الأولى للانتفاضة الباسلة، تحدث رون بن يشاي، المراسل العسكري لصحيفة يديعوت احرونوت، عن "ان قدرة الردع الإسرائيلية قد تآكلت في الأيام الأخيرة في مواجهة الفلسطينيين"(٥١)، بعد أن كان نتنياهو من أوائل الذين تحدثوا عن قوة الردع الإسرائيلية في مقالة له نشرت في صحيفة يديعوت أحرونوت جاء فيها: "إن السلام مع العرب يمكن فقط إذا استند إلى قوة الردع الإسرائيلية"(٥٢). وفى السياق ذاته، أدلى حاييم رامون، أحد أبرز "الحمائم" فى حزب العمل، بدلوه حيث قال "... سوف نستخدم المزيد من الوسائل – القوة – كي نسكت العنف الفلسطيني"(٥٣). وأوضح قائد لواء بنبامين فى الضفة الغربية المقدم غال هيرتش "أن طول النفس وقدرة الردع الإسرائيلية هي الهدف المركزي في هذه المرحلة الحرجة"(٥٤).

غير أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أعربت لاحقا عن "قلقها البالغ من فقدان قدرة الردع الإسرائيلي في مواجهة الفلسطينيين .. ولذلك، تعتقد هيئة الأركان العسكرية وكذلك يعتقد باراك انه من اجل إحراز الردع يجب أن تهاجم القوات الإسرائيلية وبصورة منهجية متواصلة الأهداف الفلسطينية المختلفة .. وعليها ان تفرض العقوبات الجماعية وسلسلة إجراءات اخرى"(٥٥). ومن جانبه، تساءل المعلق السياسى/العسكري الإسرائيلي رؤوبن فدهتسور فى صحيفة هآرتس قائلا: "ما الذي حدث لقدرة الردع الإسرائيلية؟"(٥٦). وأضاف: "إن إحدى الظواهر الملفتة للانتباه التي تطورت في الآونة الأخيرة فى أعقاب الأحداث في الأراضي الفلسطينية وفي جنوب لبنان، وداخل "الخط الأخضر"، هو ما أصاب حتى أصحاب القرار

ووضع السياسيين والمعلقين وسط إحساس بأن تآكلا كبيرا قد نال من قدرة الردع الإسرائيلية.."[٥٧].

المجتمع الإسرائيلي والحرب

يمكن قياس الرسم البياني لتوجهات المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلــق بالحرب المعلنة على الشعب الفلسطينى، من خلال تلك الاستطلاعات البيانية حول ارتفاع أو انخفاض شعبية باراك .. شارون .. نتنياهو.. بيريز..، إذ أظهرت استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي أجريت تباعا وبصورة أسبوعية "إن شعبية باراك – بسبب تنازلاته السياسية المزعومة للفلسطينيين – تراجعت حتى وصلت الحضيض، بينما ارتفعت شعبية نتنياهو بصورة خاصة بصورة كبيرة تبلغ ضعف شعبية باراك"[٥٨]. ومن أبرز الأمثلة على تلك الاستطلاعات ذاك الذي أجراه معهد غالوب للرأي العام الإسرانيلى والذي جاء فيه: "تأييد ٧٠% من الإسرائيليين تشكيل حكومة طوارئ ومعارضة ٢٠% تشكيلها وامتناع ٧% عن الإفصاح عن رأيهم.

وقال ١٧% بأن المواجهة مع الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل خطرا على مستقبل دولة إسرائيل أكبر من الخطر الذي تشكله المواجهة بين اليهود والعرب داخل إسرائيل وقال ٧٠ % بأن المواجهة بين اليهود والعرب في الداخل أكثر خطورة من المواجهة الأولى ولم يفصح ١٣% عن مواقفهم. وقال ٢٧% بانه يوجد شريك فلسطيني في المفاوضات بينما قال ٦٢% بانه لا يوجد شريك فلسطيني ولم يفصح ١١% عن مواقفهم.

وأعرب ٧٣% عن تفهمهم لأعمال الشغب التى قام بها يهود ضد عرب في إسرانيل الأسبوع الماضي بينما لم يتفهم ذلك ٢٥% ولم يفصح

عن مواقفهم ٢%. وأعرب ٦٣% من الإسرائيليين قبل أحداث اليومين الماضيين عن تأييدهم لاستمرار مسيرة السلام ٣٢% (٢٧% قبل أسبوع) ولم يفصح ٥% (٥% قبل أسبوع) عن مواقفهم.

وأعرب ٢١% (٢١% قبل أسبوع) عن رضاهم على أسـلوب معالجة باراك للأزمـة مع الفلسـطينيين واعرب عن عدم رضاهم ٧٠% (٦٧% قبل أسبوع) ولم يفصح عن آرائهم ٩% (١١% قبل أسبوع) وقال ٣٠% (٣٢% قبل أسبوع) بأنهم سيصوتون لصالح باراك إذا خاض المنافسة على رئاسة الحكومة مقابل بنيامين نتنياهو وقال ٤٦% (٤١% قبل أسبوع) بأنهم سيصوتون لصالح نتنياهو ولم يفصح ٢٤% عن مواقفهم. وقال ٣٦% (٣٧% قبل أسبوع) بأنهم سيصوتون لصالح باراك إذا أجريت انتخابات رئاسة الحكومة وشارك بها أرئيل شارون وقال ٣٦% (٣٢% قبل أسبوع) بأنهم سـيصوتون لصالح شـارون ولم يفصح ٢٨% (٣١% قبل أسبوع) عن مواقفهم.[٥٩].

وعلى نحو مختلف، تحدثت مقالة تحليلية نشرتها صحيفة هآرتس العبرية عن المجتمع السياسى/ الإسرائيلى جاء فيها: "إن اليمين الإسرائيلي يحتفل بمصداقيته ومواقفه –المتطرفة تجاه العرب- بينما اليسار يبكي على فقدانه لطريقه"[٦٠]. وأكدت صحيفة معاريف بدورها "إن اليمين الإسرائيلي يستهزئ باليسار، بينما اليسار يقف يائسا، بينما يقول مُهندسـو أوسلو الثلاثة عن الجانب الإسرائيلي (أوري سابير، ورون بونديك ويائير هيرشفيلد) إن باراك الذي قلبه مع اليمين وشارون قاد إلى دفن عملية أوسلو..."[٦١].

هناك بطبيعة الحال جملة كبيرة من الاستطلاعات المؤشرة على ارتفاع نسبة التطرف العنصري والعداء الدموي للعرب، الأمر الذي يترجم على الأرض الفلسطينية بصورة يومية. ولكن إلى جانب التوجه العام

للرأي العام الإسرائيلي باتجاه الالتفاف من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين حول الحرب التي يقودها الجنرال باراك ضد الشعب الفلسطينى، وهناك بعض الأصوات الإسرائيلية التي دعت إلى وقف هذه الحرب مؤكدة انه لا يمكن إنهاء الانتفاضة الفلسطينية بالقوة العسكرية. غير أن هذه الأصوات بقيت قليلة متفرقة مبعثرة ولم تنتظم لا في إطار تيار سياسي ولا في إطار تنظيمي، ولا في إطار فعاليات ونشاطات جماهيرية مناهضة للحرب. ومن الأمثلة على تلك الأصوات:

- مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت حيث قالت "عينات غوف" كاتبة المقالة "أن الحديث عن الحرب في إسرائيل لا طائل من ورائه .. وأن كل قوة إسرائيل لن تفيدنا أمام أطفال الحجارة .. والدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس هي الحل الوحيد شئنا أم أبينا"[٦٢].
- وقال يارون لندن في تعليق نشرته يديعوت أحرونوت أيضا : "إن الظلم التاريخي الذي ألحقناه بالفلسطينيين أكثر مما ألحقه العالم بنا"[٦٣].
- وأكد المؤرخ الإسرائيلي د. أمنون راز من جهته: "إن دبابات إسرائيل وطائراتها عاجزة عن مواجهة الانتفاضة .. وإن المفاوضات على أساس الشرعية الدولبة هي الحل الوحيد للصراع"[٦٤].
- وطالبت مجموعة من الشخصيات والكتاب ورجال الفكر الإسرائيليين حكومة باراك ب"العودة إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى سلام متوازن يقوم على قاعدة إنهاء الاحتلال والاستيطان والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في

إقامة دولته المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة"(٦٥).

أما يوسي سريد، زعيم حركة ميرتس، فقد دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك إلى "بذل كل جهد مستطاع لحقن الدماء الفلسطينية في المناطق تجنبا لذرائع قد يستغلها الفلسطينيون لمواصلة أعمال العنف"(٦٦).

وحول الجدل السياسي الإسرائيلي بخصوص السؤال: "هل هناك حل عسكري للانتفاضة أم لا؟" قال الجنرال احتياط عمرام ميتسناع على سبيل المثال: "إن استخدام القوة لنْ يضع حدا للانتفاضة"(٦٧). كما عزز الكاتب الإسرائيلي موشيه ماعوز هذا الاستنتاج بقوله: "أنه لا يوجد حل عسكري للانتفاضة"(٦٨).

ووجه الكاتب أ.ب. يهوشع رسالة إلى المستوطنين خاطبهم فيها قائلا: "عودوا إلى إسرائيل إن ثمن استيطانكم رهيب ولن تنجح في سحق إرادة الفلسطينيين"(٦٩). وأعرب العالم الاجتماعي الإسرائيلي المعروف البروفسور سامي سموحة عن اعتقاده "إن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لن تتوقف طالما بقي الاحتلال... إن حكومة باراك لم تهضم حتى الآن هذه الفكرة.."(٧٠).

وقال محللون إسرائيليون "إن الحملة العسكرية الإسرائيلية الشاملة لن تخمد الانتفاضة الفلسطينية"(٧١)، في حين دعا الكاتب الإسرائيلي ميخائيل بار-بائير إلى "الاعتراف بحدود القوة الإسرائيلية .. وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يحصل على حق تقرير المصير"(٧٢).

ولعل الوثيقة التي قدمها ٢٦ باحثا جامعيا إسرائيليا إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية باراك هي الأبرز والأهم حيث طالبوه فيها "بالاعتراف بالظلم التاريخي الذي وقع على العرب الفلسطينيين جراء

نكبة ٤٨ وما أعقبها من فرض الحكم العســكري عليهم وسلب أراضيهم وحقوقهم على مدى ٥٣ عاما"[٧٣].

أين معسكر السلام الإسرائيلي؟

وفي الحديث عن المزاج العام الإسرائيلي تجاه الانتفاضة والحــرب ضد الفلسطينيين، يطرح السؤال المتعلق بدور "معسكر السلام الإسرائيلي" نفسه بقوة متعاظمة: فأين اختفى ذلك المعسكر الذي طالما أشبع العالم ببيانات وتنظيرات حول السلام والتعايش وحق الفلسطينيين في تقرير المصير؟ ولماذا اختفى صوت ذلك المعسكر في هذه المرحلة الحرجة التي هي بأشد الحاجة إليه؟ وأين مصداقيته السلامية؟

يمكن القول بالعناوين العريضة الأساسية الموثقة: "إن حالة الارتباك والتوهان أصابت معسكر السلام - اليسار - الإسرائيلي وأنه يشهد شرخا كبيرا، ويترنح بين البلبلة واليأس، وبين خيبة الأمل وإعادة تقييم مواقفه القديمة"[٧٤]، وقال الدكتور داني ريبنوفتش، "إن اليسار الإسرائيلي أصيب بالعمى، وهو ليس يسارا حقيقيا يبحث عن المساواة مع العرب رغم الأهمية الكبيرة بالنسبة له في أن يبدو كذلك.."[٧٥]، ولقد جاء في عرض موسع لوضع اليسار الإسرائيلي نشرته صحيفة هآرتس "أن الأحداث الأخيرة في المناطق الفلسطينية أحدثت أزمة نفسية في أوساط أجزاء واسعة في معسكر السلام الإسرائيلي، إذ تراوحت ردود الفعل بينهم بين مشاعر اليأس من عملية أوسلو، وبين تبني مواقف وطنية متشددة لم تخطر بالبال حتى قبل أسبوعين من الأحداث"[٧٦]. وفي هذا النطاق، كتب الدكتور أحمد الطيبي النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عن "اليسار المزيف" الذي لم أعهده إطلاقا يتظاهر من اجل القرى العربية غير المعترف بها أو يصرخ عندما يموت طفل فلسطيني[٧٧]، وتساءل الطيبي:

"أليس من المنطق التاريخي أن تزف الساعة لكي تسألوا أنتم هذا اليسار قبل غيركم كيف يقتل أطفالنا"[٧٨]. وجاء في هآرتس أيضا تقرير بعنوان "خيانة اليسار" قال فيه أحد النشطاء العرب في معسكر اليسار والسلام وهو نزار حسن : "إن اليمين على الأقل لا يكذب علينا، غير أن اليسار يكذب، وهو ملون وغبي"[٧٩].

وتحدثت الكاتبة الإسرائيلية "داليا كرفل" عن "سقوط المثقفين الإسرائيليين متسائلة: "ما الذي حدث للمفكرين الإسرائيليين؟ وأين تأثيرهم؟ ولماذا خانوا رسالتهم؟"[٨٠]. كذلك قال أوري أفنيري أحد أهم أقطاب معسكر اليسار الإسرائيلي: "إن ما يجري اختبار لمعسكر السلام الإسرائيلي"[٨١]، أعلن ثلاثي مهندسي أوسلو بونديك وهيرشفيلد وسافير "إن معسكر السلام الإسرائيلي فقد البوصلة"[٨٢]، وليس ذلك فحسب، بل "إن اليسار الإسرائيلي أخذ فجأة يقلق بشأن المستوطنين اليهود، في محاولة من حركة السلام الآن للتكيف مع المزاج العام الإسرائيلي"[٨٣]، ولم يصدر عن الحركة سوى بيان يتيم دعت فيه إلى "وقف سياسة الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وإلى انتهاج طريق السلام"[٨٤].

الخلاصة المكثفة التي يمكن أن نضع خطوطا مشددة تحتها هنا ان المجتمع السياسي الإسرائيلي يقف موحدا متكاملا وراء قرار الحرب ضد الشعب الفلسطيني، ويمتد هذا الإجماع من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وذلك رغم بعض الأصوات المعتدلة المشار إليها في السياق والتي ارتفعت بصورة خجولة ضد الحرب.

الحرب: تقديرات – احتمالات – سيناريوهات إسرائيلية

على أرضية تلك النوايا والخطط والاستعدادات الحربية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين المشار إليها سابقا، وبعد أن توقفنا أمام الرأي والمزاج العام السياسي /الحربي للمجتمع السياسي الإسرائيلي، يبقى أن نتوقف أمام تقديرات واحتمالات وسيناريوهات الحرب لدى القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية، فكيف هم ينظرون لهذه المواجهات؟ وما هي آفاق الحرب بالنسبة لهم؟

أوضحت صحيفة هآرتس بداية "أن المفهوم الحربى الجديد الذي يوجه الجيش الإسرائيلي في المواجهات مع الفلسطينيين أعده وبلوره طاقم عسكري تخطيطي خاص عمل فى أحد مباني معسكر للجيش الإسرائيلي في جليلوت ولم يكشف النقاب عنه"[٨٥].

ومنذ البداية، كشف "آلوف بن" المعلق السياسي فى صحيفة هآرتس، النقاب عن "أن باراك يستعد لخوض مواجهة عسكرية طويلة مع الفلسطينيين، وانه وعد بانتصار اسرائيل في الحرب المتوقعة التي ستحارب فيها إسرائيل من أجل مصالحها الحيوية التي حددها بثلاث: الأمن وحدة الشعب ومقدسات إسرائيل"[٨٦].

وبعد أن أعلن باراك "أن العملية السياسية قد انهارت تماما ولا أمل في ترميمها، اتخذ المجلس الوزاري الأمني المصغر قرارا بإصدار تعليمات مباشرة للجيش للقيام بأي عملية عسكرية يجدها مناسبة ضد الفلسطينيين"[٨٧]. كذلك، أكد باراك لاحقا : "يجب الاستعداد لاختبارات أقوى"[٨٨]، موضحا بعد ذلك بيومين : "لقد اخترت معالجة الأعصاب المكشوفة والمؤلمة جدا لصراعنا مع الفلسطينيين .. وعمليات القصف التي قمنا بها عادلة، ولا أحد يستطيع تقييد الجيش الإسرائيلي" [٩٠] .

وفي الوقت الذي بدأت المحافل العسكرية الإسرائيلية تتحدث عن "لبننة المناطق الفلسطينية والاستعداد لمواجهات مستمرة"[٩١]، هدد وزير الشرطة "الحمائمي" شلومو بن عامى الفلسطينيين بـــ"مواجهة قد تمتد إلى الدول المجاورة"[٩٢]، مؤكدا "أن الصراع مع الفلسطينيين عبارة عن حرب مصغرة"[٩٣]، وأكد لاحقا قائلا: "لن نذعن للعنف ويجب الاستعداد للمواجهة المستمرة"[٩٤] .

أعطت التقديرات العسكرية الإسرائيلية المختلفة بعدا إقليميا للحرب أيضا في جملة من التقارير الاستخلاصية التي أعدتها الهيئات والشعب العسكرية والأمنية المختلفة. فقد جاء في تقرير نشرته صحيفة يديعوت احرونوت "أن الجيش الإسرائيلى بستعد بصورة حثيثة لاحتمالات تدهـــور الأوضاع إلى حرب إقليمية، تشمل لبنان ومن بعدها سوريا وحتى دولا عربية أخرى معتدلة" [٩٥] . واكدت صحيفة هآرتس بدورها على لسان مصادر عسكرية إسرائيلية "إن الجيش الإسرائيلي يستعد لاحتمال اندلاع مواجهة إقليمية .. ولا شك أن إسرائيل قريبة اليوم من هدا الاحتمال أكثر من قبل عدة أشهر خلت" [٩٦].

وعزز الجنرال دان حلوتس قائد سلاح الجو الإسرائيلي هذه التقديرات الحربية في مقابلة له مع مجلة بماحنيه العسكرية حيث أكد : "إن احتمالات اندلاع حرب شاملة في المنطقة قد ازدادت" [٩٧].

هذا كله إلى جانب مجموعة أخرى كبيرة من التقاربر والتقديرات الأمنية والعسكرية والسياسية الإسرائيلية التي ننحدث إما عن "استمرار الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لمدة سنة أو أكثر" ، أو عن "حرب استنزاف" أو عن "روتين الأحداث لمدة طويلة" أو عن "لبننة المناطق الفلسطينية"، أو عن "تدهور الأوضاع إلى حرب إقليمية شاملة"، وغير ذلك من التقديرات الإسرائيلية التي تصب كلها لصالح قرار الحرب العنصرية

التركيعية ضد الفلسطينيين بعد أن وصل الأفق السياسي للتسوية الدائمة إلى أزمة كبرى، وبعد أن أعلن باراك عن "موت العملية السياسية بصورة مطلقة" (٩٨).

واستنادا إلى هذا الكم الهائل من المنطلقات والخطط والتقديرات والاستعدادات الإسرائيلية، فتحت دولة الاحتلال عدة جبهات ضد الفلسطينيين، والتي سنفرد لعرضها الفصل التالي.

هوامش الفصل الثاني

١- صحيفة معاريف تاريخ ١٩٩٦/٩/٢٧.
٢- صحيفة الحقيقة الأردنية تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦.
٣- صحيفة هآرتس، ١٩٩٧/٤/٦.
٤- المصدر السابق نفسه.
٥- المصدر السابق نفسه.
٦- صحيفة الدستور الأردنية، ١٩٩٧/٣/١٧.
٧- صحيفة هآرتس ١٩٩٨/٣/٢٠.
٨- صحيفة معاريف ١٩٩٨/٤/١٦.
٩- صحيفة كول هعير العبرية ١٩٩٨/٨/٢١.
١٠- صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩٩٨/٨/٢٥.
١١- صحيفة العرب اليوم الأردنية ١٩٩٨/٩/١٧.
١٢- إذاعة الجيش الإسرائيلي تاريخ ١٩٩٨/٩/٢٩.
١٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٩٨/١٠/٢.
١٤- صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٩/٢/٥.
١٥- صحيفة هآرتس ١٩٩٩/١١/٤.
١٦- صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية، ١٩٩٩/١٢/١١.
١٧- صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٤/٢٨.
١٨- المصدر السابق نفسه.
١٩- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/٥/١٢.
٢٠- صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٥/١٩.
٢١- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٥/١٩

٢٢- المصدر السابق نفسه.
٢٣- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٥/٣١.
٢٤- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٦/٧.
٢٥- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٦/١٢.
٢٦- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٦/١٦.
٢٧- صحيفة الجروزلم بوست، ٢٠٠٠/٦/١٧.
٢٨- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٦/٢٣.
٢٩- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/٦/٣٠.
٣٠- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٧/٥.
٣١- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٧/٢٨.
٣٢- مجلة بماحنيه العسكرية، تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢١.
٣٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٧/٢١.
٣٤- صحيفة هآرتس، ١٩٩٧/٣/١٠.
٣٥- مجلة بماحنيه العسكرية، ٢٠٠٠/١٠/١٣.
٣٦- صحيفة هآرتس ، ٢٠٠٠/١١/٢.
٣٧- القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، يوم ٢٠٠٠/١١/٢٠.
٣٨- المصدر السابق نفسه.
٣٩- القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلى مساء ٢٠٠٠/١٠/٧.
٤٠- المصدر السابق نفسه.
٤١- المصدر السابق نفسه.
٤٢- القدس المقدسية ٢٠٠٠/١٠/٨.
٤٣- المصدر السابق نفسه.
٤٤- صحيفة القدس ٢٠٠٠/١٠/١٣.
٤٥- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠٠/١٠/١٤.

٤٦- صحيفة القدس ١٦/١٠/٢٠٠٠.
٤٧- صحيفة معاريف ١٥/١٠/٢٠٠٠.
٤٨- صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٤/١٠/٢٠٠٠.
٤٩- صحيفة الرأي الأردنية ٣٠/١١/٢٠٠٠.
٥٠- صحيفة الدستور الأردنية ٢٨/١١/٢٠٠٠.
٥١- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٨/١٠/٢٠٠٠.
٥٢- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٥/١٠/٢٠٠٠.
٥٣- القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلى، صباح ٢٤/١٠/٢٠٠٠.
٥٤- المصدر السابق نفسه.
٥٥- صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٧/١١/٢٠٠٠.
٥٦- صحيفة هآرتس ، ١٧/١١/٢٠٠٠.
٥٧- صحيفة هآرتس، المصدر السابق نفسه.
٥٨- يمكن في هذا الصدد مراجعة ملف استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي الموثقة في أرشيف دار الجليل للنشر عمان /الأردن.
٥٩- صحيفة معاريف، ١٣/١٠/٢٠٠٠.
٦٠- صحيفة هآرتس، ١٥/١٠/٢٠٠٠.
٦١- صحيفة معاريف، ٣/١١/٢٠٠٠.
٦٢- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٨/١٠/٢٠٠٠.
٦٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٥/١١/٢٠٠٠.
٦٤- صحيفة القدس المقدسية، ١٤/١١/٢٠٠٠.
٦٥- قدس برس للأنباء، ١٨/١١/٢٠٠٠.
٦٦- صحيفة القدس المقدسية، ٢٠/١١/٢٠٠٠.
٦٧- صحيفة معاريف، ١٩/١١/٢٠٠٠.
٦٨- صحيفة هآرتس، ٢٠/١١/٢٠٠٠.

٦٩- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١١/٢١.
٧٠- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١١/٢٤.
٧١- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٢٥.
٧٢- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/٢٧.
٧٣- الصحف العبرية الصادرة يوم ٢٠٠٠/١١/٢٩.
٧٤- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٠.
٧٥- ملحق معاريف، ٢٠٠٠/١١/٢٠.
٧٦- ملحق صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٧٧- صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١٠/٢٢.
٧٨- المصدر السابق نفسه.
٧٩- ملحق صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٨٠- ملحق صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٧.
٨١- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٣١.
٨٢- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١١/٦.
٨٣- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١٦.
٨٤- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٥.
٨٥- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٤.
٨٦- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٨.
٨٧- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٣.
٨٨- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٣١.
٨٩- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٢/١.
٩٠- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١٧.
٩١- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٨.
٩٢- صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٠/١١/٣.

٩٣- صحيفة القدس المقدسية، ١٦/١١/٢٠٠٠.

٩٤- صحيفة يديعوت احرونوت، ١٩/١١/٢٠٠٠.

٩٥- صحيفة هآرتس، ٢٠/١٠/٢٠٠٠.

٩٦- مجلة بماحنيه العسكرية، ٣/١١/٢٠٠٠.

٩٧- صحيفة معاريف، ١١/١٠/٢٠٠٠.

الفصل الثالث

جبهات المواجهة وأسلحة وأدوات الحرب

- فتحت دولة الاحتلال كافة الجبهات الممكنة لشن حرب انتقامية تركيعية ابتزازية ضد الفلسطينيين.
- استخدم جيش الاحتلال القوة القصوى/المفرطة وأصدر تعليمات صريحة بقتل الفلسطينيين بدم بارد.
- من أخطر الإجراءات والأدوات الحربية الإسرائيلية. إطلاق النار على الرأس والصدر - الحصارات والأطواق العسكرية - استخدام المروحيات والصواريخ والدبابات - تفعيل الوحدات الخاصة وفرق الإعدام الميداني - استخدام الرصاص الحي وقذائف اليورانيوم ...الخ.

جبهات المواجهة وأسلحة وأدوات الحرب

إذن، على أرضية ذلك الزخم الهائل من المعطيات والمعلومات الأساسية الثابتة المتعلقة بالنوايا المعلنة والخطط والاستعدادات الحربية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من جهة أولى، وتلك المتعلقة بتراكمات عناصر وعوامل الغليان والتفجير والانفجار الفلسطيني في وجه مشروع وتطبيقات ومظاهر الاحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية، ومع الانهيار السريع والمذهل لعملية المفاوضات ومرجعياتها ومصداقيتها من جهة ثالثة. وحيث أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة الجنرال باراك أسفرت عن النوايا والخطط الابتزازية التركيعية ضد الفلسطينيين بشكل أخص، فقد كان من الطبيعي والمنطقي والعملي أن تحتقن وتتدهور الأوضاع في فلسطين المحتلة إلى التفجير المخطط مع سبق الإصرار من الجانب الإسرائيلي وإلى الانفجار الانتفاضي المتوقع كذلك في مواجهة تصعيد لغة الابتزاز الباراكية المتوارثة عن أسلافه من صقور الإســرائيليين. وكان من المتوقع بالتالي أن تبادر ســلطات الاحتلال إلى فتح كافة الجبهات الممكــنة لشن حرب انتــقامية ابتزازية لتعقبها (كما لكل فعل رد فعل) انتــفاضة الأقصى – ٢٠٠٠.

أما الجبهات التي فتحتها سلطات الاحتلال على الأرض الفلسطينية وخارجها فهي:

أولا: الجبهة العسكرية

كما هي عادة سلطات الاحتلال في اللجوء فورا إلى القوة العسكرية وسياسة "القبضة الحديدية" في قمع أي حركة احتجاجية مهما بلغ حجمها ضد الاحتلال، وكما حدث مع حركات الاحتجاج الشعبى الفلسطيني

السابقة المتلاحقة (كما وردت في الفصل الأول)، فقد حشدت تلك السلطات في حالة الحرب الجارية-٢٠٠٠، جزءا مهما من جيشها النظامي والاحتياطي وفرقها الخاصة.. وأسلحتها.. وقياداتها الأمنية/ العسكرية.. وهيئاتها.. كما أشهرت خططها وخرائطها الحربية، لترمي بها ضد الشعب الفلسطيني، في حرب عنصرية حتى النخاع، لم تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة مثيلا لها على مدى سنوات احتلالها المتلاحقة. فتلك الحرب لم تكن فحسب ضد البشر في الضفة والقطاع، ولم تكن فقط ضد أهلنا فى فلسـطين ١٩٤٨، وإنما كانت أيضا ضد الحجر وضد الشجر وباقي المزروعات!! وفي هذا كله، استخدمت قوات جيش الاحتلال ما أطلق عليه اسم "القوة القصوى"، أو ما أطلق عليه أيضا فى التقارير الدولية ولجان حقوق الإنسان اسم "القوة المفرطة"، ونفذت إجراءات حربية واسعة النطاق يمكن تناولها تحت العناوين التالية:

أ- إطلاق النار بهدف القتل

فتحت قوات الاحتلال النار على نطاق واسع وبصورة مركّزة على الفلسطينيين في أنحاء واسعة من فلسطين، وبقصد القتل بدم بارد، وبهدف الإرهاب والردع والابتزاز، مما أسفر فى موجات النار المتلاحقة عن سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى من الفلسطينيين.

وإذا كانت المصادر المختلفة قد أكدت "أن جنود الاحتلال يطلقون النار على الفلسطينيين بصورة جدية وبقصد إصابة الرؤوس"[1]، فإن جملة كبيرة من التقارير والشهادات الحية أكدت أن قوات الاحتلال تلقت تعليمات من القيادات العليا باستخدام القوة القصوى وإطلاق النار بكثافة باتجاه الصدور والرأس بغية القتل الفوري.

وفي هذا الصدد، جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية "أن القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المميتة ضد الفلسطينيين" [٢]. كما اتهمت لجنة التحقيق الخاصة والمشكلة من منظمات حقوق الإنسان سلطات الاحتلال بـ"ارتكاب انتهاكات خطيرة خلال الأحداث في الأراضي الفلسطينية عبر استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين والذخيرة الحية والأسلحة الثقيلة"[٣]، في حين اتهمت منظمة "هيومن رايتس" للدفاع عن حقوق الإنسان القوات الإسرائيلية بـ"الإفراط في استخدام القوة ضد الفلسطينيين" [٤].

كذلك، توصلت منظمة "أمنستي" أيضا إلى استنتاج مفاده "أن قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت تكتيك القضاء على العدو من المدنيين الفلسطينيين"[٥]. ومن ناحية إضافية، عززت جماعة أطباء من اجل حقوق الإنسان الأمريكية الاستنتاج أعلاه بتأكيدها أيضا: "أن الجنود الإسرائيليين يصوبون رصاصهم إلى الرؤوس بهدف الإصابة والقتل"[٦].

ثم عادت منظمة العفو الدولية إلى التأكيد في تقرير لاحق "أن القوات الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة في المعارك، وأن القواعد التي تطبقها ضد الفلسطينيين هي تلك التي تطبق في حالة الحرب.. والممارسات الإسرائيلية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب"[٧].

ان هنالك مجموعة كبيرة من التقارير الموثقة التي تؤكد علـى سياسة وتعليمات إطلاق النار الإسرائيلية باتجاه صدور وظهور ورؤوس الفلسطينيين بهدف القتل أو الإعاقة.

ب- الحصار والأطواق والحواجز العسكرية

وكما حدث خلال سنوات الانتفاضة الكبيرة الأولى ٨٧-١٩٩٣، سرعان ما طبقت سلطات الاحتلال سياسة الحصار والإغلاقات والأطواق والحواجز العسكرية في انحاء الأراضي الفلسطينية بحيث لم تبق مدينة أو

قرية فلسطينية أو مخيم بلا حصار وطوق وإغلاق وحواجز عسكرية. وإن كان يوم الجمعة الدامي ٢٠٠٠/١٢/٨ قد شهد أوسع وأكثف حملة عسكرية إسرائيلية حصارية إغلاقية قمعية، فإن الأيام والأسـابيع السـابقة للانتفاضة شهدت أيضا حملات متلاحقة من الإجراءات التنكيلية[٨].

ج- المروحيات والصواريخ والدبابات

أدخلت السلطات الإسرائيلية فى حربها (الألفية/٢٠٠٠) ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، ولأول مرة، المروحيات العسكرية والصواريخ والدبابات بصورة مكثفة وبنيران صاروخية قاتلة ومدمرة نعم، لكنها غير رادعة!

فإذا كانت تلك السلطات قد "زجت بالدبابات منذ الأيام الأولى في المعارك في الضفة والقطاع" [٩]، وحركت المروحيات العسـكرية التي هاجمت أهدافا فلسـطينية في رام الله وغزة والخليل ونابلـس ورفح – وغيرها من المواقع الأخرى- وأطلقت عشـرات الصواريـخ التدميرية ضدها[١٠]، وإذا كانت صواريخ المروحيات بمثابة إعدام ميداني من الجو بعد أن هطلت على رؤوس الفلسـطينيين منذ الأيام الأولى، فإن هذه الأسـلحة عمليا باتت تسـتخدم بصورة شبه دورية ضد الفلسـطينيين ومواقعهم في انحاء الضفة والقطاع، وأصبحت هذه الأسـلحة مظهرا أسـاسيا من مظاهر الحرب الإسـرائيلية "الروتينية" ضد الفلسـطينيين. وفي هذا السياق، أشار تقرير حقوقي فلسـطيني إلى "أن ٢٤٧ منزلا في غزة و١٨٠ منزلا في الضفة تعرضت لتدمير كلي أو جزئي جراء قصف الصواريخ وقذائف الدبابات – حتى مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ – على سبيل المثال" [١١].

د- الوحدات الخاصة وفرق الإعدام

بينما شكلت فرق الإعدام الميداني والوحدات الخاصة الإسرائيلية مظهرا أساسيا وسلاحا رئيسيا في الانتفاضة الأولى، عادت سلطات الاحتلال إلى تفعيل هذه الوحدات والفرق على نطاق أوسع وأشمل وأكثر دموية.

لقد عرف عن هذه الوحدات والفرق، منذ تشكيلها في العام ١٩٨٨، أنها "أنشئت لملاحقة نشطاء الانتفاضة الأولى بهدف اغتيالهم وتصفيتهم واعتقالهم"[١٢].

وبينما "دفعت سلطات الاحتلال بكل وحداتها الخاصة إلى المواجهة في الأراضي الفلسطينية"[١٣]، شرعت هذه الوحدات بعمليات الإعدام الميداني لأبرز النشطاء الفلسطينيين. وكان الشهيد حسين عبيات أول من سقط على يد الوحدات الخاصة ولكن بصاروخ أطلق عليـــه من مروحية عسكرية [١٤]، ثم قامت الوحدات الخاصة (المســتعربون) "باعتقال خمسة عشر ناشطاً فلسطينيا من حركة فتح" [١٥]، ثم قامت باغتيال الشهيد هاني أبو عودة، وبعد أيام قامت باغتيال الشهيد عوض السلمي ابرز قادة كتائب عز الدين القسام[١٦]. وتبع هؤلاء كوكبة من شهداء كوادر الفصائل الفلســطينية وبخاصة كوادر حركة فتح وحماس. وبذلك، أصبح ما توقعته مصادر فلسطينية "بأن تقوم الوحدات الخاصة الإســرائيلية بجملة تصفيات ضد أبرز النشطاء الفلسطينيين، بعد أن قتلت حوالي ١٦٠ فلسطينيا خلال الانتفاضة الأولى" [١٧].

هـــ- رصاص القنص القاتل

خلال انتفاضة الأسرى في أيار/مايو ـ٢٠٠٠، أكد شهود عيان فلسطينيون "أن القناصة الإسرائيليين يغتالون الشباب"[١٨]، بينما أكدت جملة

من التقارير والشهادات الحية خلال الانتفاضة الكبرى الثانية ٢٠٠٠، "أن قناصة كواتم الصوت تقتل مستــقبل أطفال فلســطين"[١٩] و"أن لعبة الموت تستهوي قناصة الاحتلال الذين يتسابقون ويتراهنون على قتل الفلسطينيين كما جاء على لسان فلسطيني سمع أحد القناصة يقول لزميله: هل تستطيع إصابة ذلك الشاب الذي يرتدي بلوزة زرقاء وبنطلونا اسود، فرد عليه القنّــاص الثاني بالإيجاب، فأطلق الرصاصة باتجاه الضحية المستهدفة ليصيب الشاب برصاصة في رأسه على شارع جنين/نابلس"[٢٠].

وبينما أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "أن القناصة الإسرائيليين يطلقون النار من بنادق كاتمة للصوت ضد الفلسطينيين" [٢١]، قالت مصادر طبية فلسطينية "إن رصاص القنص الإسرائيلي يستهدف إصابة الفلسطينيين أيضا في منطقة العمود الفقري" [٢٢].

وقد نجح قناصة جيش الاحتلال في اصطياد عدد كبير من الأطفــال والشباب الفلسطينيين على مدار أيام وأسابيع الانتفاضة. أما التعليمات الصادرة لهم فتنص صراحة على قتل الفلسطينيين من سن (١٢) عاما فما فوق، كما جاء في اعترافات قناص إسرائيلي في لقاء أجرته معه عميره هس مراسلة صحيفة هآرتس للشؤون العربية حيث اكد ذلك القناص: "إن التعليمات التي تلقونها من القيادة العسكرية تنص صراحة على إطلاق النار على الفلسطينيين من سن (١٢) عاما فما فوق .. وأن إصابات القناصة غالبا ما تكون في الرؤوس" [٢٣].

و- الرصاص الحي والمتفجر والمطاطي

خلال الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣، "بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين جراء إصابتهم بالرصاص الحي والمطاطي حوالي ٧٠ ألف فلسطيني"[٢٤]. أما خلال الانتفاضة الكبرى الثانية/٢٠٠٠ فقد "ارتفعت نسبة استخدام

الرصاص الحي ضد الفلسطينيين [٢٥]، بينمـــا "يستخدم الجنود الإسرائيليون أيضا رصاصا ينفجر ويذوب في الجسم، هذا الرصاص اكثر ما يستخدمه الإسرائيليون ضد الفلسطينيين" [٢٦].

أما الإصابات الناتجة عن استخدام الرصاص الإسرائيلي فهي بالآلاف ، ويصعب حصرها في سياق هذه الدراسة، والإصابات اليومية (مع دوام الانتفاضة) مستمرة ... والاستخدام الحربي الإسرائيلي لهذه الأسلحة المحرمة دوليا مستمر أيضا، وقد أكد الأطباء الفلسطينيون "الاستخدام الإسرائيلي للأسلحة المحرمة دوليا"[٢٧].

ز- القنابل الارتجاجية والانشطارية

صعدت قوات جيش الاحتلال حربها ضد الشعب الفلسطيني باستخدامها للقنابل الارتجاجية والانشطارية أيضا.

فقد أشار تقرير فلسطيني إلى "أن قوات الاحتلال أطلقت القنابل الارتجاجية والانشطارية تجاه المنازل في خانيونس، مما أسفر عـــن تدمير عدد من المباني، وإصابة العشرات من المواطنين الفلسطينيين" [٢٨].

ح- قذائف اليورانيوم

في ضوء الهستيريا الحربية التي أصابت باراك والمؤسسة الإسرائيلية بسبب فقدان السيطرة على الأوضاع والخشية من لبننة الأراضي الفلسطينية، لجأت قوات الاحتلال أيضا إلى استخدام القنابل الكيماوية ضد المدنيين الفلسطينيين. ولقد أكدت ذلك مديرية الدفاع المدني الفلسطيني حينما كشفت النقاب في تقرير أعدته عن "أن الجيش الإسرائيلي استخدم خلال قصف المنازل الفلسطينية أنواعا جديدة من القنابل النووية المحرمة دوليا، وكان من بين هذه القنابل قنابل الالكترون والترامين والنابالم" [٢٩].

وقالت المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في تقرير لها: "إن الجيش الإسرائيلي عمد إلى استخدام ذخائر تحوي "يورانيوم" في عمليات القصف التي شنها ضد أهداف فلسطينية"[٣٠]، بينما كشفت منظمة "انترناشيونال اكشن سنتر" الأمريكية النقاب عن "استخدام إسرائيل قذائف ورصاص دمدم، وتم إدخال اليورانيوم المخصب في صناعتها ضد الانتفاضة الفلسطينية"[٣١].

ط- سياسة تحطيم العظام

عادت قوات الاحتلال خلال الانتفاضة/٢٠٠٠ إلى سياسة تحطيم عظام الفلسطينيين التي وضعها اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ونفذت بقيادته ضد الانتفاضة الفلسطينية الأولى ٨٧-١٩٩٣ عندما كان "وزيرا للدفاع" في حكومة الليكود. ومع ذلك، لم يتم اعتماد سياسة تحطيم العظام على نطاق واسع كمـــا كان الحال عليه في الانتفاضة الكبرى الأولى. فقد أكد تقرير فلسطيني "إن الاحتلال يعود إلى سياسة تحطيم الفلسطينيين في قلب الخليل"[٣٢]، ليسحب الأمر على المناطق الفلسطينية الأخرى.

ي- الاعتقالات الجماعية

لجأت قوات الاحتلال إلى سياسة الاعتقالات الجماعية ضد الفلســـطينيين كإجراء احترازي أو انتـــقامي وكعقوبة جماعية، وإن كانت سلطات الاحتلال قد "اعتقلت إبان الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣ حوالي ١٢٠ ألف فلسطيني"[٣٣] على الأقل، فإن عدد المعتقلين فى انتفاضة/٢٠٠٠ غير محصور حتى كتابة هذه السطور. وإن كان يمكن الإشارة إلى "اعتقال حوالي ١٠٠٠ فلسطيني فى المناطق المحتلة ١٩٤٨" [٣٤].

ك- الكلاب

كان للكلاب الإسرائيلية المدربة دور أيضا في قمع الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها سلاحا من الأسلحة المفترسة، إذ أشارت مصادر إعلامية إلى: "أن الجيش الإسرائيلي بدأ باستخدام كلاب في الضفة الغربية وقطاع غزة على غرار استخدامه لهذه الكلاب في الجنوب اللبناني خصوصا في تمشيط الشوارع. وقد عثرت الكلاب على عبوة ناسفة تم اخفاؤها وراء أسلاك شائكة في أحد شوارع رفح، وقاد أحد الكلاب الجنود إلى العبوة وتم تفجيرها.

ومن الجدير بالذكر أنه كشف النقاب عن وجود "وحدة كلاب" في الجيش الإسرائيلي قبل عدة سنوات" إذ عملت بصورة رئيسية في تمشيط الشوارع في الجنوب اللبناني ورافقت الكلاب جنود وحدات المشاة أحيانا لدى قيامهم بعمليات. وتسير الكلاب التى تم تدريبها على العثور على العبوات الناسفة أمام الجنود" (٣٥).

ل- العقوبات الجماعية – التعليم

رغم أن سياسة العقوبات الجماعية الاحتلالية ضد الشعب الفلسطيني لم تتوقف على مدار سنوات الاحتلال، وهي عقوبات واسعة وشاملة في كافة المجالات، إلا ان أبرزها وأخطرها كان في مجالي التعليم والاقتصاد. وتحرص سلطات الاحتلال على توجيه ضربات قوية إلى مؤسسات ونظام التعليم الفلسطيني باعتباره من اهم حقول الحياة الطبيعية الفلسطينية.

اما الإجراءات الاحتلالية التنكيلية ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية فمتشعبة تبدأ "بقصف المدارس والجامعات وتدمير أبنيتها، وباحتلالها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، أو بقتل وإصابة واعتقال طلابها،

أو بمعاناتهم في مسألة التنقل والدراسة تحت رصاص الجنود والمستوطنين، أو بإغلاقها وتعطيلها" (٣٦).

أما العقوبات الجماعية الاحتلالية ضد الاقتصاد الفلسطينى فسنفرد لها باباً خاصا.

****

- **استخدمت سلطات الاحتلال المدفعية الاقتصادية الثقيلة بهدف تجويع وتعطيش الشعب الفلسطيني لإجباره على الاستسلام.**
- **الجبهة السياسية/الدبلوماسية/الإعلامية لعبت دورا كبيرا في موازين ونتائج المواجهات.**
- **الجنرال احتياط غازيت: السلاح الذي استخدمه داود ضد جوليات هو الميكروفونات والكاميرات.**

ثانيا: *الجبهة الاقتصادية*

ليس من قبيل المبالغة القول أن الجبهة الاقتصادية لا تقل خطورة عن الجبهة العسكرية، بل هي شريان التغذية للصمود والمواصلة لدى طرفي الحرب أو الصراع بشكل عام. وفي الحالة الإسرائيلية/ الفلسطينية بشكل خاص، تنطوي هذه الجبهة على مخاطر وأبعاد أوسع وأشمل تأثيرا على الشعب الفلسطيني. وتبرز خطورة هذا الأمر في ضوء الحصار والإغلاقات والأطواق الاحتلالية الخانقة أولا، وبسبب التبعية الاقتصادية الفلسطينية شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي الاحتلالي ثانيا، وبسبب عدم قيام الأمة العربية والمجتمع الدولى بواجبهما في تفعيل خطوط التموين والحماية للفلسطينيين ثالثا.

لذلك، الحديث عن "أن الاقتصاد الفلسطيني هو نقطة ضعف الانتفاضة الفلسطينية، حيث تسيطر إسرائيل على كل قطاعات الحياة من أموال وكهرباء ووقود وماء واتصالات وحتى الاسمنت" (٣٧)، ليس حديثا فيه مبالغة أو تحطيما للمعنويات بل هو تقدير موضوعي حتمي لضرورة بناء خطة وبدائل فلسطينية عاجلة وعربية ملحة.

وعليه، نحن لا نهول الأمر إن قلنا أن الإجراءات الاقتصادية القمعية الخنقية ضد الشعب الفلسطيني، إنما هي بمثابة المدفعية الثقيلة التي تستخدمها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين كلما تفاقمت الأوضاع المدنية وكلما تعاظمت المظاهر الانتفاضية المقاومة، وذلك بغية قطع شرايين الدم والتغذية عن الحياة الفلسطينية، لإجبار جماهير وقوى الانتفاضة على الاستسلام والخضوع، بعد أن أخفقت الإجراءات الحربيـــة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها التركيعية.

فعلى صعيد استخدام هذه المدفعية الاقتصادية، تحدثت التقارير بعد اندلاع الأحداث بأسابيع قليلة عن "تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بسبب الإغلاقات" (٣٨)، وعن "تراجع مشاريع البنية التحتية التي تلقت ضربة قوية وخاصة في مجال الاستثمارات" (٣٩)، وعن "أن الحصار الإســـرائيلي يدمر الاقتصاد الفلســـطيني" (٤٠)، بينما تحدث تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن "الآثار السلبية للحصار الإسرائيلي على الفلســـطينيين، الأمر الذي انعكـــس في تفاقم خسائر المزارعين، وتفاقم الأزمة الصـــناعية، وارتفاع نسبة البطالة، وتدهور الوضع الصحي وشـــلل في القطاع الصناعي، وتوقف المشـــاريع الاستثمارية التطويرية، وعرقلة مرور المواد الغذائية، وتعطيل عملية التعليم وتقييد حرية الحركة الداخلية والخارجية... الخ" (٤١). كذلك، جاء في الوثيقة الفلسطينية الموزعة في القمة الإسلامية التي عقدت في الدوحة "أن مختلف القطاعات الاقتصاديـــة الفلسطينية تكبدت خسائر فادحة جراء الإجراءات الإسرائيلية، وشملت الخسائر قطاعات الصناعة والزراعة والعمالة، والسياحة والنقل والتبادل التجاري والاستثمارات والسوق المالي والتعليم وغيرها" (٤٢).

وفي حين أكد وزير التموين الفلسطيني "ان الاقتصاد الفلسطيني بكامله واقع في الأسر الإسرائيلي، وأن إسرائيل تستعمل الموضوع

الاقتصادي سلاحا سياسيا" [٤٣]، وأكدت مصادر إعلامية إسرائيلية من جهة أخرى "أن الحكومة الإسرائيلية قررت تشديد الإجراءات الاقتصادية ضد الفلسطينيين" [٤٤]، كما قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بعد ذلك بأيام قليلة "فرض الحصار الاقتصادي على الفلسطينيين، ومنع إدخال البضائع والمواد الخام ومن ضمنها الوقود إلى المناطق الفلسطينية"[٤٥]. ولاحقا، أشارت مصادر إسرائيلية أخرى إلى "أن الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على الفلسطينيين، أبقى مستودعات التموين الفلسطينية فارغة، مما أدى إلى أزمة اقتصادية خطيرة" [٤٦].

أما عن الخسائر الاقتصادية الفلسطينية بالأرقام، فقد تفاوتت التقديرات من مصدر إلى آخر. فبينما أشار وزير الصناعة الفلسطيني إلى "أن إسرائيل ألحقت خسـائر حجمها ٢٠٠ مليون دولار بالاقتصاد الفلسطيني خلال الأسبوعين الأولين من الانتفاضة" [٤٧]، قال الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين "إن الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أدى إلى تعطيل أكثر من ٤٠٠ ألف عامل فلسطيني عن العمل، وتقدر الخسائر اليومية للحصار بـ١٠ ملايين دولار" [٤٨]. ثم عاد وزير الصناعة الفلسطيني فأشار إلى "أن الخسائر اليومية للاقتصاد الفلسطيني تقدر بـ٢٠ مليون دولار يوميا" [٤٩]. ومن جهته، تحدث وزير المالية الفلسطيني عن "ان خسائر الاقتصاد الفلسطيني بلغت منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حوالي (٨٧٥) مليون دولار" [٥٠]، وأتبع ذلك بتصريح آخر بعد أيام جاء فيه "ان خسائر الاقتصاد الفلسطيني تجاوزت المليار دولار" [٥١]. هذا، وقدر مدير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) "إن خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي بلغت (حتى العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) نحو تسعمائة مليون دولار" [٥٢].

وجاء في أحدث تقرير لوزير المالية الفلسطيني "أن الخسائر التي مني بها الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تزيد على ١ر٨ مليار دولار" (٥٣).

ولعلنا نشير بشكل خاص جدا أيضا تحت عنوان الجبهة الاقتصادية، إلى تلك الحرب المصغرة التي تشنها قوات جيش ومستوطنو الاحتلال ضد الأشجار الفلسطينية المثمرة وضد أشجار الزيتون منها بشكل خاص، حيث جاء في تقرير لوزارة الزراعة الفلسطينية "أن حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية والعسكرية والاستيطانية على الأشجار الفلسطينية أسفرت عن اقتلاع وحرق وقطع نحو ٤٤ ألف شجرة في مختلف المناطق منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ فقط" (٥٤).

وبطبيعة الحال، لا يمكننا هنا حصر حجم الخسائر الاقتصادية الفلسطينية جراء الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية، نظرا لأن الحرب والإجراءات والعقوبات الإسرائيلية مستمرة (حتى إعداد هذه الدراسة) علما بأن الخسائر تتزايد وتتراكم يوما بعد يوم.

أما بالنسبة لخسائر الاقتصاد الإسرائيلي، فقد "نجحت الانتفاضة الفلسطينية منذ الأيام الأولى في حملة مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية"(٥٥)، و"تصاعدت (على مدى الأيام والأسابيع اللاحقة) حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمستوطنات والبضائع الأمريكية، وحققت نجاحات غير متوقعة" (٥٦). بينما جاء في بيان وزعته اللجان والمؤسسات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة:

"إن المستوطنات واحدة من أبشع أدوات ومظاهر الاحتلال وتصدير الموت، فلنتوقف نهائيا عن التعامل مع البضائع التي تنتجها.

وشدد البيان على "ضرورة مقاطعة البضائع التي تنتجها المستوطنات واستخدام البدائل الوطنية ترسيخا لوحدتنا الوطنية.." وتابع البيان أننا نستطيع الاستغناء عن هذه المنتجات طوال حياتنا ولنبدأ معا بالمقاطعة شيئا فشيئا حتى نقدم النموذج لأمتنا العربية والإسلامية التي نطالبها بان تحذو حذونا".

واستطرد البيان "إن الاحتلال يقاتلنا بكل ما يملك بما في ذلك منع الغذاء والدواء وأسباب الحياة وعلينا نحن أن نرد عليه الكيل وأنه الخاسر حتما لأننا سننتصر عليه ويندحر هذا الاحتلال وعدوانه".

ويقول الاقتصاديون الفلسطينيون أن "هناك ثمانية آلاف سلعة إسرائيلية تدخل إلى الأراضي الفلسطينية التي تشكل ثاني أكبر سوق استهلاكي بعد الأسواق الأمريكية. وتشير الإحصاءات إلى أن السلطة الفلسطينية تستورد ما قيمته ثلاثة مليارات ونصف دولار من إسرائيل فيما يصدر الفلسطينيون إلى إسرائيل ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار وأغلبها سلع صناعية" [٥٧].

وتحدثت مصادر اقتصادية وإعلامية إسرائيلية عن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي جراء المقاطعة الفلسطينية ووقف العمالة الفلسطينية في القطاعات الإسرائيلية المختلفة، مشيرة إلى تزايد تلك الخسائر مع الأيام.

فقد أشار وزير المالية الإسرائيلى أبراهام شوحط إلى "أن المصادمات الدامية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية أثرت سلبا على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وأكد أن استقرار الاقتصاد المالي الإسرائيلي مرتبط بهدوء الأوضاع" [٥٨]. كما أشار تقرير اقتصادي نشرته مجلة "عسكيم" – الأعمال الإسرائيلية – تحت عنوان ثمن المصادمات إلى "حالة هلع في الأسواق المالية الإسرائيلية، ومخاوف من بطء النمو الاقتصادي، وإلى

هبوط سلم الأسعار في السوق المالي بنسبة ٨%، وإلى توقف الأعمال التجارية" (٥٩).

وبينما تحدث اقتصاديون في بنك لئومي الإسرائيلي عن "أن الأحداث الأمنية سوف تتسبب بانخفاض نسبة النمو الاقتصادي الإسرائيلي بنسبة ٣ر١% خلال السنة الجارية والسنة القادمة" (٦٠). أكد مسؤولون إسرائيليون "أن المواجهات سدّدت ضربة قوية لاقتصاد إسرائيل وشركاتها الكبرى، وخلقت واقعا جديدا من الفصل لا رجعة عنه"(٦١). ومن جهتها، قدرت منظمات اقتصادية إسرائيلية "حجم الخسائر الاقتصادية الإسرانيلية جراء الأحداث بحوالي مليار شيكل حتى منتصف تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠"(٦٢)، كما أكد تقرير اقتصادي آخر "إن الاضطرابات وجهت صاروخا مباشرا إلى صميم سوق الإسكان وأسعار الشقق" (٦٣). وقال اتحاد الفنادق الإسرائيلي من جهته "إن خسائر صناعة السياحة فى إسرائيل ستبلغ حتى نهاية العام ٢٠٠٠ حوالي ٦٠٠ مليون دولار" (٦٤).

ولعل أخطر تقرير اقتصادي إسرائيلي هو ذلك الذي نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت بعد نحو شهر على اندلاع الانتفاضة، حيث أكدت فيه "أن دولة إسرائيل توقفت عن العمل، فالسياح لا يأتون، والإنتاج الزراعي تحت خطر الفساد، أن قطاع السياحة هو المتضرر الأساسي، حيث بلغ حجم الخسائر فيه نحو ٦ر١ مليار دولار"(٦٥).

كذلك، أشارت صحيفة يديعوت احرونوت إلى "أن نسبة انخفاض عدد السياح خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٧٢%، بينما يتوقع أن تصل خلال الربع الأول من العام ٢٠٠١ إلى ٧٦%"(٦٦). وفي السياق ذاته، جاء في تقديرات متشائمة لوزارة المالية الإسرائيلية "أن تصعيد واستمرار المواجهات والاضطرابات الأمنية سيؤدي إلى

خســائر اقتصادية إســرائيلية تقدر بنحو ســبعة مليارات شــيكل حتى نهاية العام ٢٠٠١"(٦٧).

كل ذلك علاوة على الخسائر المالية المباشرة الناجمة عن تزايد الوجود الاحتلالي وما واكبه من تحركات وانفاقات الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، والتي لم تصدر بخصوصها تقديرات معينة، إلى جانب ذلك الثمن الاقتصادي المترتب على وجود وحماية المستوطنات والمستوطنين في الأراضي المحتلة، وبخاصة مع الاستماع إلى أصوات عدد من القادة العسكريين الإسرائيليين الذين طالبوا الحكومة بتخصيص ميزانيات إضافية.

إن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة تتفاقم دائما مع استمرار الانتفاضة وتدهور الأوضاع وازدياد المواجهات، ولذلك، يصعب علينا تقدير الخسائر الإسرائيلية بالأرقام، بينما يمكن التوقف عند تقدير وزارة المالية الإسرائيلية المشار إليه والذي يشير إلى خسائر تصل إلى سبعة مليارات شيكل حتى نهاية العام ٢٠٠١.

ثالثا: الجبهة السياسية والإعلامية

تعزز جملة كبيرة من المعطيات والحقائق الموثقة الحقيقة الساطعــة المفيدة أن الخطاب الإعلامي الصهيوني الإسرائيلي في ظل عملية السلام والمفاوضات إنما هو خطاب تضليلي للرأي العام العربي والعالمي، وأنه خطاب ملس لا يعدو كونه الوجه الآخر للخطاب الصهيوني الإسرائيلي الحقيقي، وهو خطاب الدم والنار، الذي يقفز ليحضر بقوة مذهلة "كلما دق الكوز بالجرة"، بمعنى كلما تأزمت عملية المفاوضات وتفاقمت ووصلت إلى طريق مسدود.. أو كلما رفض الفلسطينيون الرضوخ للاشتراطات السياسية والأمنية الإسرائيلية، أو كلما انتفض الفلسطينيون

غضبا واحتجاجا على ممارسات قوات ومستوطني الاحتلال، أو كلما هددت السلطة الفلسطبنية بالإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس..الخ. وقد ظهر وحضر ذلك الخطاب الحربي القمعي الإرهابي في مناسبات عديدة كتلك المشار إليها، وخاصـــة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى وخلال الانتفاضات والمواجهات اللاحقة، والتي كانت انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ أشدها وأخطرها تفجرا وتفجيرا...!

دور الإعلام خلال الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣

ما كان للانتفاضة الفلسطينية الأولى ٨٧-١٩٩٣ أن تأخذ ذلك المد والانتشار العالمي وأن تحقق ذلك الانجاز الإعلامي/ السياسي/ الأخلاقي/ الإنساني على مستوى الرأي العام العالمي، لولا الدور النشط والفعال الذي لعبته وسائل الإعلام المحلية الفلسطينية/ العربية أو الإسرائيلية.

وفي هذا المجال، تميزت قيادة الانتفاضة بدرجة عالية من الحنكة والذكاء في استثمار هذه الوسيلة الناجعة في خدمة الانتفاضة والقضية الفلسطينية، فدور هذه الوسائل كان شاملا وفعالا إلى أبعد الحدود وخاصة خلال المراحل الأولى للانتفاضة وقبل أن تفرض سلطات الاحتلال حظرا وتعتيما مشددا على الصحافة ومراسلي وكالات الأنباء الأجنبية.

ولا شك أن أحد أهم إنجازات الانتفاضة المتمثل في التأثير على الرأي العام المحلي والدولي، ما كان ليترسخ لولا استمرارية الانتفاضة وشموليتها الجغرافية والسكانية أولا، ولولا رسالتها السياسية والإنسانية ثانيا، ولولا الدور الذي لعبته وسائل وأجهزة الإعلام المحلية والدولية في إيصالها إلى معظم البيوت والمنابر والساحات ثالثا[٦٨].

وقد عبر الجنرال احتياط شلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقا عن هذه الحقيقة عندما كتب يقول : "السلاح الذي استخدمه داود – يقصد الفلسطينيين– ضد جوليات – دولة الاحتلال– هو الكاميرات والميكروفونات، في حين أن الجمهور المقصود لم يكن الجنود الإسرائيليين، وإنما الرأي العام في العالم وفي إسرائيل"[٦٩].

وقال مراسل صحفي إسرائيلي: "انها حرب مكشوفة، حيث إن العصر الحديث جلب لنا الصحفيين الذين يغطون كل ما يحدث في ميدان المعركة، ففي هذه الحرب تعتبر وسائل الإعلام وصورة الدولة والرأي العام عنصرا هاما وذات وزن كبير في ميدان المعركة نفسه"[٧٠].

"لقد تميزت هذه الحرب أيضا بتدخل مكثف من قبل وسائل الإعلام الدولية، سواء بتواجد هذه الوسائل في ميدان المعركة أو بتأثيرها على نجاح قادة هذه الحرب في تحقيق أهدافهم"[٧١].

وقد لجأت سلطات الاحتلال "إلى تنفيذ مجموعة إجراءات وقيود تهدف إلى كبح دور الإعلام في الانتفاضة التي غطاها أعداد كبيرة من الصحفيين والمراسلين الأجانب الإسرائيليين الذين وصل عددهم في مراحل معينة إلى (٧٥٠) صحفيا ومراسلا أجنبيا"[٧٢].

وعلق الصحفي الإسرائيلى أوري أفنيري على الأدوات الإعلامية الفلسطينية وعلى إجراءات سلطات الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى فقال: "خلال مرحلة الانتفاضة تغذت الصحافة الإسرائيلية والعالمية من الأنباء التي وصلتها عن طريق الصحفيين في المناطق المحتلة، فالصحفيون الإسرائيليون والأجانب يجدون صعوبة في الوصول إلى أماكن كثيرة، ولا يمكنهم الوصول نهائيا إلى بعض الأماكن، ومن هنا، حاجة الأدوات الفلسطينية التي وجد أنها موثوقة ودقيقة إلى حد كبير، الأمر الذي أذهل الكثيرين، وقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى تحطيم هذه الأدوات لمنع

تدفق المعلومات للجمهور الإسرائيلي والعالمي وتخريب دور وسائل الإعلام الإسـرائيلية والعالمية الفعال، وهذا مســاس كبير بحرية الصحافة"[٧٣].

الصحافة الفلسطينية في ظل الانتفاضة

ليس من شك أن حرب المحاصرة والقمع التي شنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة، هي حرب شاملة قمعية إرهابية، لم تترك مجالا أو مرفقا فلسطينيا إلا وتركت بصماتها عليه، وكما الحرب العسكرية–الميدانية، والحرب النفسية، والاقتصادية، والإدارية، كذلك شنت تلك السلطات حربا إعلامية واسعة النطاق ضد جوهر وأهداف الانتفاضة الفلسطينية، وكانت الإجراءات والقيود المتزايدة التي فرضتها السلطات الاحتلالية ضد الصحافة الفلسطينية جزءا من هذه الحرب.

وكبقية المؤسسات والهيئات الفلسطينية الأخرى، عانت المؤسسات الصحافية العربية من ملاحقة ومحاصرة وتنكيل سلطات الاحتلال، ورغم ذلك، لم تأل الصحافة الفلسطينية في القدس العربية المحتلة جهدا إلا وبذلته من أجل القيام بدورها في تغطية الانتفاضة بكل جوانبها وتفاصيلها، غير أن هذا الدور كان محدودا ومقيدا جراء الحصار الاحتلالي على الصحافة، وهذا أمر وارد في الحسبان باستمرار، وفي هذا السياق، اكد الصحافي والباحث الفلسطيني غسان عبد الله في لقاء أجرته معه صحيفة "عل همشمار" الإسرائيلية قائلا: "لقد تحولت مهنة الصحافة لدينا إلى جريمة في نظر الســلطات الإسرائيلية، والمس بحرية الصحافة هنا ينعكس في كل شيء في المناطق، وهناك مشكلة الرقابة العسكرية على الصحافة التي ترفض وتشطب (٦ر٩٤%) من المادة التي ترسل إليها، وذلك وفقا لفحص

أجريناه مؤخرا، ويضطر الصحافيون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة لإرسال حتى المادة التي نترجمها عـن الراديو والتلفزيون العبريين، بما في ذلك بيانات الناطق بلسـان الجيـش الإسـرائيلي وكل إعلان فرح أو حداد"(٧٤).

ومن ضمن الإجراءات القمعية التي تنفذها سلطات الاحتلال ضد الصحافيين هناك المضايقات الفنية وأوامر الاعتقالات الإدارية وأوامر الإقامة الجبرية وكذلك أوامر الإبعاد، وقد لجأت تلك السلطات في حالات معينة إلى الاغتيالات والتصفيات الجسدية ضد بعض الصحافيين. في هذه المسألة، يقول الصحافي عبد الله: "إن الصحافيين الذين اختفت آثارهم وقتلوا خلال ممارستهم لمهنتهم في ضوء المواضيع التي كانوا يعدون تقارير وتحقيقات حولها، ومن حسن عبد العليم الذي اختفت آثاره في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ خلال قيامه بإعداد تحقيق حول مصادرة الأراضي قرب إحدى المستوطنات اليهودية، هو برهان آخر على الأخطار التي تتربص بالصحفيين الفلسطينيين ومهنة الصحافة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ... وإضافة لكل ذلك فإننا نتعرض للتقييد والمضايقات في عملنا المهني بدءا من القيود والمضايقات الفنية، وحتى اوامر الاعتقالات الإدارية والإبعاد، كما حدث مع أربعة صحافيين، فعلى سبيل المثال أوامر الإقامة الجبرية المفروضة على صحافي يحظر الحركة في ساعات الليل، ويمنع من مغادرة بيته أو تقطع هاتفه"(٧٥).

في مقابلة أجرتها معه صحيفة "كول هعير" الإسرائيلية، كشف مدير صحيفة الفجر المقدسية آنذاك حاتم عبد القادر وضع الصحافة العربية قائلا: "باعتقادي أن ظروف الرقابة الإسرائيلية هي في حد ذاتها تشكل جامعة جديدة في الصحافة لا عهد لنا بها، جامعة لها مفرداتها ومبادئها وقوانينها ونظرياتها في العمل الصحفي، هذه المدرسة لا تعترف مثلا

باحرف النداء والاستغاثة وبعض حروف الجر والعطف والعلة، ولا تعترف أحيانا بعلامات التعجب والاستفهام والأقواس، فمعلوماتي تقول ان أحرف اللغة العربية ٢٨ حرفا، أما الرقابة العسكرية فتدعي أحيانا أن حروف اللغة العربية هي ٢٥ حرفا لا غير، والباقى مشطوب؟!"[٧٦].

إن واقع الصحافة الفلسطينية في الأراضي المحتلة هو خير برهـــان على الدور الكبير الذي لعبته هذه الصحافة في تغطية الأحداث والتطورات الوطنية في الأراضي المحتلة، وخاصة في المراحل الأولى للانتفاضة الفلسطينية.

ويمكننا هنا التأكيد على أبرز المهمات الوطنية التي قامت بها الصحافة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى:

١- إلقاء الضوء على مسيرة الانتفاضة الفلسطينية بكافة تفاصيلها وأحداثها، من حيث الإجراءات الإسرائيلية والمواقف النضالية الفلسطينية.

٢- توضيح الأهداف التكتيكية والاستراتيجية، القريبة والبعيدة للانتفاضة الفلسطينية.

٣- ممارسة دور توعوي وتثقيفي ساهم في إنضاج أفكار وأهداف الانتفاضة الفلسطينية في أذهان الجماهير الشعبية سواء أكان ذلك بواسطة الخبر، أم التقرير، أم المقالة التحليلية..الخ.

٤- كما ساهمت الصحافة الفلسطينية إلى حد كبير في الكشف عن الوجه الحقيقي البشع لسلطات الاحتلال، وفي فضح الممارسات الإرهابية القمعية التي تمارسها تلك السلطات ضد جماهير الشعب الفلسطيني عبر أدواتها ممثلة بالجيش والشرطة والمخابرات والمستوطنين.

****

- **تزايد دور الإعلام والبث الحي والمباشر للانتفاضة فأصبحت كاميرا التصوير بحد ذاتها معركة مستقلة متكاملة في هذا الزمن التلفزيوني الفضائي بالغ الأهمية والانتشار والتأثير.**
- **وسائل الإعلام –إسرائيلية وأجنبية– أطلقت على الحرب الدائرة في فلسطين اسم "الحرب الإعلامية–الحقيقية".**
- **لعبت وسائل الإعلام دورا حربيا معنويا كبيرا في أعقاب البث الحي والمباشر لعمليات قنص واغتيال الأطفال الفلسطينيين.**
- **اعترافات إسرائيلية بفوز الفلسطينيين في الحرب الإعلامية المحتدمة.**

دور الإعلام خلال انتفاضة ال-٢٠٠٠

... ففي حين نجحت قيادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في توظيف واستثمار وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام وكسبه إلى جانب مطالبها العادلة، في خلق مأزق حقيقي للخطاب الإعلامي الإسرائيلي على المستوى العالمي عبر نقل "عمليات القتل والإعدام الميداني للفلسطينيين على يد جنود ووحدات المستعربين بالبث الحي"[٧٧]. فقد تزايد دور وسائل الإعلام والبث الحي والمباشر للأحداث الجارية في الوطن الفلسطيني المحتل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى/ القدس/ الاستقلال المباركة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأصبحت كاميرا التصوير بحد ذاتها معركة مستقلة متكاملة في هذا الزمن التلفزيوني الفضائي بالغ الأهمية والانتشار والاختراق والتأثير على الرأي العام وتكوينه.

فإن اعتبرنا مبدئيا واستراتيجيا أن الإعلام والسياسة يتكاملان، وأن للإعلام دورا حاسما في صياغة النتائج السياسية المترتبة على أي

مواجهة حربية، فذلك لما تتمتع به وسائل الإعلام والحملات الإعلامية المنهجية المبرمجة والموجهة من قدرة على التأثير على مجريات وأحداث المواجهات الميدانية وبالتالي النفسية/المعنوية، فالنتائج السياسية.

بل ان دور الإعلام في الحرب الإجرامية أحادية الجانب الدائرة في الوطن الفلسطيني في هذه الأيام تزايد وتعاظم وأصبح يحتل مكانة متقدمة جدا في الأحداث، لدرجة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية أخذت تطلق على هذا الدور "الحرب الإعلامية" و"الحرب الحقيقية"، وكان ذلك في أعقاب البث الحي والمباشر لعملية قنص واغتيال الطفل الفلسطيني محمد الدرة على يد جنود الاحتلال ببالغ البرودة والإجرامية منقطعة النظير.

في وصف دور الإعلام في المواجهات الفلسطينية-الإسرائيلية بـ"الحرب الحقيقية" نشرت صحيفة معاريف العبرية على سبيل المثال تقريرا حديثا قالت فيه: "ان الأحداث الجارية في المناطق إنما هي مجرد مادة خام لتغذية ساحة الحرب الحقيقية بين إسرائيل والفلسطينيين وهي ساحة وسائل الإعلام على امتداد العالم"(٧٨). وأشارت الصحيفة العبرية إلى "وجود أكثر من ٩٠٠ مراسل صحفى/ إعلامي أجنبي في أنحاء المناطق"(٧٩).

وعن دور الإعلام في حسم مستقبل الصراع، جاء فى التقرير المشار إليه مثلا: "ان طريقة تغطية أحداث الصراع يمكنها أن تحسم مستقبله إلى حد كبير"(٨٠).

فكيف وظفت واستثمرت وسائل الإعلام في المواجهات الفلسطينية-الإسرائيلية الجارية؟ وما هو حصادها بالنسبة لكل من الطرفين..؟

فوز فلسطيني في حرب الإعلام

بالمعايشة والمتابعة الحثيثة والتلمس الحريص يمكننا القول بالبنط العريض أن الفلسطينيين حققوا فوزا إعلاميا/ معنويا/ أخلاقيا كبيرا في الحرب الإعلامية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي على مستوى الرأي العـــام العالمي، ولا يلغي هذه الحقيقة إخفاق القيادة الفلسطينية والعربية فى ترجمة هذا الفوز الإعلامي إلى ثمار سياسية حتى الآن.

غير أن ما يلفت الانتباه على هذا الصعيد هو حالة الانزعاج والقلق التي أصابت قيادات دولة الاحتلال جراء هذا الفوز الإعلامي الفلسطيني الذي نجح في نحت المشاهد الإجرامية الدموية المروعة التي رسمها جنود ومستوطنو الاحتلال أمام الرأي العام العربي والعالمي في ذهن وفكر ونفس كل من شاهدها مما حدا بالقيادات الإسرائيلية إلى "الاعتراف بالهزيمة بالحرب الإعلامية والاعتراف –من جهتهم- بالتقصيرات الإعلامية الإسرائيلية"(٨١).

أما عن مادة الحرب الإعلامية من الجانب الفلسطيني التي كانت العنوان العريض وراء الفوز الإعلامى الفلسطيني، فكانت من واقع المقارفات الجرائمية الدموية الاحتلالية المروعة والمتلاحقة بلا انقطاع على مدار ساعات الليل والنهار وأيام الانتفاضة الماضية كلها.

حول الخسارة الإسرائيلية والفوز الفلسطيني في الحرب الإعلامية، قالت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية في تقرير موسع أعدته حول دور الأعلام: "ان عرفات يستثمر الراديو والتلفزيون ليس فقط لنقل رسائل وإنما أيضا لخلق أجواء حول عدم شرعية إسرائيل.. وقد وصلت برامج البث حول العنف الإسرائيلي إلى مستويات شبيهة بأجواء ما قبل نشوب حرب، وتعرض إسرائيل هنا باعتبارها دولة استعمارية وشعبها كشعب غاز ومحتل .. كما ان المعارك الإعلامية تدور في الوسائل

المقروءة أيضا، حيث بدت الصحافة الفلسطينية في الأيام الماضية أشبه بكراسات – نشرات – حربية"[٨٢]. وأشارت الصحيفة العبرية ذاتها إلى الأدوات والمصطلحات التي استثمرها الفلسطينيون إعلاميا بصورة ناجحة فقالت: "ان الأحداث الدموية التي انعكست في وسائل الإعلام الفلسطينية هي المستوطنون قتلة ومجانين، وقادة إسرائيل إرهابيون حاقدون، والجنود الإسرائيليون يطلقون النار على اطفالنا..الخ"[٨٣].

وأوردت الصحيفة ثلاثة مشاهد أساسية استثمرتها وسائل الإعلام الفلسطينية على نطاق واسع هي:

١) "تشييع جثمان الطفل ابن التاسعة الذي قتل عند الموقع العسكري في رفح.

٢) صورة الشاب عصام جودة الذي قتله المستوطنون ونكلوا بجثته وحرقوها.

٣) صورة الطفل – الشهيد محمد الدرة التي هزت الرأي العام العالمي"[٨٤].

كل هذا علاوة على مشاهد المواجهات اليومية في أنحاء فلسطين، ومشاهد جيش الاحتلال المدجج بالدبابات والطائرات والصواريخ فى مواجهة أطفال وشبان ونساء فلسطين العزل من السلاح.

وعلى صعيد محلي فلسطيني، فقد ابتكر الفلسطينيون صحيفة حائط للانتفاضة، كما حدث خلال الانتفاضة الأولى، واستخدموها كصحيفة معممة على أوسع نطاق جماهيري وغايتها تعبئة الجماهير الفلسطينية تعبئة ثورية انتفاضية معنوية عالية.

الإعلام الإسرائيلي في مأزق

أما بالنسبة للإعلام الإسرائيلي فقد "أحس المسؤولون الإســرائيليون عنه متأخرا انهم في مأزق إعلامي تورطت فيه دولة إسرائيل، فتم تجنيد نحمان شاي الإعلامي الإسرائيلي المعروف في منصب منسق أعمال الإعلام الإسرائيلي"(٨٥).

وأعلن شاي نفسه في لقاء أجرته معه معاريف: "ان الإعلام ذاته هو ساحة الحرب، وهو وسيلة عير عادية، وإسرائيل تدير أمورها اليوم عبر ثلاث وسائل: الجهد العسكري، والسياسي، والإعلامي.."(٨٦).

وعلقت يديعوت احرونوت قبل ذلك قائلة: "ان الفلسطينيين احتلوا الــ: سي.إن.إن، وأن مؤسسة الإعلام الإسرائيلية استيقظت متأخرة"(٨٧).

وقالت الصحيفة نفسها بعد ثلاثة أيام: "ان إسرائيل أخذت ترد الحرب الإعلامية بعد أن تركت الساحة الإعلامية الدولية للفلسطينيين لأكثر من أسبوعين"(٨٨). وأضافت: "لقد بدأ عدد من الإعلاميين الإسرائيليين بالظهور أمام وسائل الإعلام الأمريكية فى محاولة للتأثير على الرأي العام العالمي"(٨٩). وقد حاولت وسائل الإعلام الصهيونية في العالم في إطار تزييفها للأحداث "إظهار والد الشهيد الدرة على أنه يهودي متدين قتله فلسطينيون"(٩٠). وحاولت وسائل الإعلام الإسرائيلية توظيف عملية قتل الجنديين –المســتعربين– في رام الله لتشويه صورة الفلســطينيين وإظهارهم على أنهم اقترفوا "جريمة بشعة خطيرة.. وعملية وحشية.. وعملا قذرا قامت به حثالة من الفلســطينيين"(٩١).

وفي هذا المعنى، اكدت عميرة هس مراسلة صحيفة هآرتس للشؤون العربية: "ان الجيش الإسرائيلي يطلق النار .. ويقتل الفلسطينيين.. ويكذب .. ويشوه الحقائق"(٩٢).

وفي إطار الحملة الإعلامية الإسرائيلية المتأخرة طيّر باراك نتنياهو إلى فرنسا، ووزراء آخرين مثل بيريز وبيلين وبن عامي وتمير وغيرهم إلى الدول الأوروبية الأخرى وإلى دول العالم، في محاولة مكثفة يائسة لتبرير جرائم قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين[٩٣].

أما بالنسبة للمادة الإعلامية الدعائية التضليلية الإسرائيلية التي حملها الوزراء الإسرائيليون معهم إلى أوروبا والعالم فتكونت من النقاط التالية:

١- لقد أبدى باراك استعدادا لتنازلات مؤلمة لم يسبق لها مثيل، وخاطر بمستقبله السياسي من أجل الوصول إلى اتفاق دائم، ولن يحصل الفلسطينيون على رئيس وزراء أفضل منه، فطالما أن الفلسطينيين يستخدمون العنف فهذا دليل على انهم لا يريدون السلام.

٢- ان التوجه لاستخدام العنف هو انتهاك أساسي لعملية السلام، وان ما يجري في المناطق هو معركة منسقة من العنف المنتظم وليس انتفاضة شعبية عفوية، والغضب من زيارة شارون للحرم القدسي، إنما هي حجة فقط.

٣- ان عرفات يستخدم العنف وسيلة للتفاوض من أجل ابتزاز تنازلات أخرى من إسرائيل، او انه يعتزم وضع حد لكل عملية السلام كتمهيد أحادي الجانب للإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية.

٤- لقد حاولت إسرائيل على امتداد الأزمة وقف أعمال العنف كي يتسنى استئناف المفاوضات رغم الاستفزازات والعنف ورغم تدمير قبر يوسف، وقد طلبت إسرائيل العودة للمفاوضات إلا ان عرفات رفض ذلك.

٥- وخلاصة الصورة: "ان إسرائيل ما تزال تعيش في قلب منطقة معادية تريد القضاء عليها وذلك رغم عملية السلام، وهي بالتالي تدافع عن نفسها"[٩٤].

وقد برزت النقاط هذه كلها في رسالة أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الرئيس كلينتون.

قمع المصورين والصحفيين

وفي إطار إجراءاتها على صعيد الحرب الإعلامية استهدفت قوات الاحتلال المصورين والصحفيين الفلسطينيين والأجانب، فاعتدت على عدد منهم ودمرت آلات التّصوير الخاصة بهم.

وأشارت صحيفة السبيل الأردنية على سبيل المثال إلى تنكيل جنود الاحتلال بالمصورين الفلسطينيين فذكرت: "أن قوات الاحتلال قامت بالاعتداء على عدد كبير من المصورين الصحفيين الفلسطينيين ذكر منهم: خالد الزغاري، وعطا عويسات، وحازم بدر وعامر الجابري"[٩٥].

هذا، علاوة على التنكيل بعدد كبير من المراسلين الأجانب ومنعهم من القيام بأعمالهم كما يجب، ووضع العراقيل المختلفة أمامهم، فضلا عن تحطيم كاميرات التصوير كلما أتيح لجنود الاحتلال ذلك.

وتعزيزا لهذا المضمون، اكدت منظمة "مراسلون بلا حدود" الإسرائيلية في تقرير حديث لها: "أن قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود بدأوا باستهداف الصحافيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع منذ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشكل متزايد وعلى مستوى يومي"[٩٦].

وأشارت المنظمة في تقريرها إلى "إصابة أحد عشر صحافيا برصاص الجنود الإسرائيليين خلال افتتاح نفق الأقصى سنة ١٩٩٦، كما

هوجم اكثر من سبعين صحافيا من جانب القوات الإسرائيلية خلال السنوات الخمس الماضية، بينما أصيب منذ بداية الانتفاضة الجارية ٨ صحافيين على الأقل برصاص الجنود الإسرائيليين"[٩٧].

في حين أشار تقرير لنقابة الصحافيين الفلسـطينية إلى "إصابة نحو ٢٠ صحافيا، منهم ١٩ فلسطينيا وصحافي فرنسي خلال الأحداث حتى ٢٠٠٠/١٠/٢٤"[٩٨]. وقد استشهد صحافي فلسطيني في مدينة الحسين الطبية في عمان متأثرا بجروحه التي أصيب بها وهو في منطقة بيت لحم ويدعى "عزيز يوسف التنح – ٣٣ سنة" وبذلك يكون أول صحافي فلسطيني يستشهد خلال انتفاضة الأقصى.

للفضائيات العربية دور عظيم

وما عزز الدور الإعلامي الفلسطيني على الجبهة الإعلامية والانتصار الفلسطيني فيها، هو ذلك الدور الذي لعبته الفضائيات العربية، التي نجحت بصورة لم تكن متوقعة ولم تخطر بالبال قبل ذلك في تغطية وقائع واحداث الانتفاضة الفلسطينية بالخبر والتحليل والتعليق والصـورة، وبأساليب تقنية بارعة، قدمت عبرها للرأي العام ذلك الوجه البشع الإجرامي الدموي لسلطات الاحتلال بقيادة الجنرال باراك، ورسخت في الوعي العربي والعالمي تلك المشاهد الإنسانية المثيرة، ونجحت في ترجمة ونقل الوجع الفلسطيني والمعاناة والتضحيات الفلسطينية إلى كل بيت عربي.. وإلى كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج، مما أثر بدوره كما لمسنا وتابعنا الرأي العام العربي، وعلى الشارع العربي، الذي تفاعل وتجاوب وتحرك مع الحدث والوجع الفلسطيني، لتشهد كافة العواصم والمدن العربية والعالمية أيضا مسيرات وتظاهرات الغضب والاحتجاج والتضامن من الشعب الفلسطيني.

غير أن هذه الصورة الإيجابية لدور الفضائيات العربية –المستقلة نسبيا– لا تلغي حقيقة أن التعامل الإعلامي العربي الرسمي مع حدث الانتفاضة وجرائم الاحتلال كان وما زال مقصرا متخلفا –عن سبق نية وروتين مقرف– ولم يرتق حقيقة إلى مستوى الحدث وخطورته، او إلى مستوى نبض الشارع العربي وموقفه، أو إلى مستوى المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الأنظمة العربية الرسمية، مما اضطر كل المواطنين والجماهير إلى مشاهدة ومتابعة الفضائيات العربية، غير الرسمية، والتي أصبحت تحظى بثقة واهتمام المواطن العربي إلى حد كبير، لا بل ان قنوات البث التلفزيوني الإسرائيلية المعادية حظيت باهتمام ومتابعة المواطن العربي أكثر من الفضائيات الرسمية العربية، كون تلك القنوات تبث الأحداث بالغالب على الهواء مباشرة، وخاصة تلك الأحداث الجارية في ميادين المواجهات الفلسطينية – الإسرائيلية.

وما ميّز الفضائيات العربية غير الرسمية هو "كسرها الاحتكار الغربي والإسرائيلي للصورة الفلسطينية وللحدث الفلسطيني، واعتمادها إلى حد كبير على الكاميرا الفلسطينية المقاتلة التي تتحرك وتتنقل وتجوب كامل مساحة الوطن الفلسطيني، لتنقل إلى كل بيت ما يحدث في فلسطين بصورة مباشرة حية وساخنة .. فالقصف الإسرائيلي للأماكن الفلسطينية يتم تصويره لحظة بلحظة ويبث بشكل حي، وقتل الأطفال بوحشية نازية لا تخطئه عين الكاميرا .. ومشاهد للشباب العربي في كـــل مكان فتثير فيه روح الحماس والتآزر .. الفضائيات العربية ودورها في حشد العرب مع الانتفاضة"(٩٩).

وللإنترنت دور إعلامي حربي

"ليس أجمل من الفلسطيني في هذه اللحظة .. ليس أجمل من قامته، منتصبا يمشي، ليس أوسع من أرضه، ليس أكثر من زرقة سمائه، ليس أطيب من زيته المقدس، مخضبا بالكرامة، محاطا بجراحه.. أنا الفلسطيني أموت واحياء، كي لا تبكي شجرة أو يحزن نهراء، أو تترمل سنبلة قمح، أنا الفلسطيني غدوت مستقبلا لكم".. هذا ما قاله الكاتب اللبناني جورج ناصيف، في الركن المخصص للمقالات التي تتحدث عن "انتفاضة الحرم" أو "انتفاضة الأقصى" ضمن موقع وزارة الإعلام الفلسطينية على الإنترنت (www.pna.ogr).

وما أن تقرر الدخول إلى موقع الوزارة، حتى تلاحظ صورة الطفل الشهيد محمد الدرة التي هزت قصة استشهاده، بين احضان والده، الرأي العام العالمي، مشيرا إلى الوحشية الإسرائيلية، واللهاث الدائم للإسرائيليين وراء المزيد من الدماء.

وفي الركن الأيسر للموقع، تلاحظ زاوية كتب عليها بالعربية والإنجليزية، "انتفاضة الأقصى" وتتضمن إضافة إلى المقالات السياسية الفلسطينية والعربية، صورا للشهداء الذين سقطوا دفاعا عن الوطن والمقدسات، وتضم أيضا صورا من المواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي.. وفي ركن آخر، وتحت صورة أخرى لمحمد الدرة، كتب القائمون على الموقع" إنهم يقتلون الأبرياء"(١٠٠).

وهكذا تكون الحرب الإعلامية الفلسطينية – الإسرائيلية قد انتقلت إلى شبكات الإنترنت أيضا، لما لها من سعة انتشار وتأثير على الرأي العام العالمي، والغربي منه على وجه الخصوص، وذلك لكون هذا الجهاز يعتبر وجوده أساسيا في كل بيت غربي.. وعليه فإن من شأن الخبر والصورة على شاشة الإنترنت أن تعبر إلى بيوت الملايين وعشرات الملايين في

أنحاء العالم، وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن جبهة الإنترنت أيضا باتت أساسية إلى جانب الفضائيات في إطار الحرب الإعلامية والمعنوية والأخلاقية التي يديرها الفلسطينيون في مواجهة طغيان وجرائم دولة الاحتلال الإسرائيلي.

الإنترنت الإسرائيلي

ولم يغفل الإسرائيليون بدورهم دور الإنترنت في الحرب الإعلامية ضد الفلسـطينيين، ويعتبرون أن للإنترنت تأثيرا كبيرا لا يمحى على الرأي العام العالمي، وتعتبر مصادر إعلامية إسرائيلية "أن رياح الحرب التي شـهدتها إسرائيل في الأسـابيع الأخيرة، إنما فعلت خيرا للإنترنت العبري، حيث قفزت المواقف الإخبارية الإسـرائيلية إلى الأمـام"(١٠١).

وذهبت المصادر الإعلامية الإسرائيلية إلى رفع شأن ودور الإنترنت مستقبلا، حيث قالت: "إننا نشهد الآن بديلا حقيقيا لوسائل الإعلام التقليدية في وقت الضائقة". واعتبرت المصادر ذاتها "ان الحـرب الإعلامية –كما تسمى انتفاضة الأقصى- تركت بصماتها الكبيرة على المواقع الإخبارية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت، حيث تعلمت هذه المواقع كيف تعمل تحت النار، باعتبارها عنصرا إخباريا وحيدا في الميدان من حيث بثها التقارير الإخبارية الساخنة بسرعة فائقة"(١٠٢). وفي السياق نفسه أكد تقرير آخر نشرته معاريف العبرية الدور الحربى الذي تضطلع به شبكة الإنترنت العبرية، حيث جاء في التقرير:

"إن على كل من لم يتجند حتى الآن للجيش الإسرائيلي وفقا للأمر العسكري رقم –٨–، عليه أن يعتبر نفسه مجندا وفقا للأمر نفسه في الحرب الإعلامية.. إذ علينا أن نقول أن إعلامنا سيئ، بل علينا أن نعمل

بأنفسنا من اجل مساعدة وإسناد المعركة الإعلامية الإسرائيلية"[١٠٣].
ودعت المصادر الإعلامية الإسرائيلية في هذا الإطار إلى "تدمير مواقع العدو على الإنترنت"[١٠٤].

وبينما تقرأ تلك الدعوة الإسرائيلية لتدمير مواقع العدو كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية النقاب عن : "أن شبكات الإنترنت الإسرائيلي واجهت خلال الأيام الماضية مئات محاولات التسلل والقصف الإلكتروني قام بها فلسطينيون وعرب في أنحاء العالم، وكان من ضمن المواقع التي هوجمت، مواقع تابعة لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي"[١٠٥].

بينما أكدت مصادر إعلامية إسرائيلية لاحقا: "ان الحرب الدائرة" بين المواقع الإسرائيلية والعربية على الإنترنت تتفاقم، حيث قام أنصار الانتفاضة بقصف مواقع إسرائيلية مهمة على شبكة الإنترنت، منها مواقع تابعة للكنيست، وحركة الليكود، ووزارة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك مواقع تابعة للجيش الإسرائيلي"[١٠٦].

فهل نحتاج نحن، فلسطينيين وعربا، بعد كل هذه الشهادات والأقوال الإسرائيلية حول دور شبكة الإنترنت في الحرب الإعلامية، إلى المزيد من الحوافز والدوافع كي نولي المزيد من الاهتمام والجهد والمتابعة لشبكات الإنترنت، وكي نمارس دورنا الوطني-القومي الإعلامي عبرها في بث ونقل الأخبار والصور والمشاهد الحقيقية التي تحكي قصة قمع الشعب الفلسطيني قمعا شاملا على يد دولة الاحتلال والاغتصاب التي تستخدم طاقاتها وأجهزتها وجيوشها وأسلحتها في شن حرب قمع وتنكيل وتطويع وتركيع لا هوادة فيها ضد أبناء الشعب الفلسطيني..؟! فلعبة الإنترنت غدت في ظل الانتفاضة الفلسطينية – لعبـــة إعلامية حربية بكل معنى الكلمة..!

هوامش الفصل الثالث

١. أنظـــر هـــنا د. أســـعد عبد الرحمن ونواف الزرو "الانتفاضة..." مصدر سبق ذكره، ص ٩١-١٠٠٠.

٢. تقريـــر منظمة العفو الدولية الصادرة في نهاية تشرين أول/اكتوبر ٢٠٠٠.

٣. صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١٠/١٦.

٤. صحيفة القدس ، ٢٠٠٠/١٠/١٩.

٥. صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٥.

٦. صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠٠/١١/٤.

٧. صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/١١/٢.

٨. راجـــع هـــنا تفاصـــيل الإجراءات الإسرائيلية الموثقة في أرشيف الصـــحف ووســـائل الإعلام المختلفة، فالتفاصيل متوافرة بصورة يومية.

٩. صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/١٠/٤.

١٠. صحيفة يديعوت احرونوت ٢٠٠٠/١٠/١٣.

١١. صحيفة السبيل الأردنية ٢٠٠٠/١٢/٥.

١٢. صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/١١/٢٩.

١٣. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٦.

١٤. راجـــع حـــول التفاصـــيل، الصحف العبرية والعربية الفلسطينية الصادرة يوم ٢٠٠٠/١٠/١٠.

١٥. صحيفة معاريف ، ٢٠٠٠/١١/١٦.

١٦. لــلمزيد من التفاصــيل، راجع التقارير الصــحفية الصـــادرة أيام ١-٥/١٢/٢٠٠٠.

١٧. د. صــالح عــبد الجــواد، القــوات الخاصة الإسرائيلية، القدس المقدسية، ٢/١٢/٢٠٠٠.

١٨. صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٧/٥/٢٠٠٠.

١٩. صحيفة الدستور الأردنية ٨/١٠/٢٠٠٠.

٢٠. صحيفة الدستور الأردنية ١٨/١٠/٢٠٠٠.

٢١. صحيفة القدس المقدسية ١٦/١١/٢٠٠٠.

٢٢. صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٦/١١/٢٠٠٠.

٢٣. صحيفة هآرتس العبرية، ٢٠/١١/٢٠٠٠.

٢٤. صحيفة السبيل الأردنية ٢١/١١/٢٠٠٠.

٢٥. صحيفة القدس، ٨/١٠/٢٠٠٠.

٢٦. صحيفة القدس، ٩/١٠/٢٠٠٠.

٢٧. صحيفة السبيل الأردنية، ٣١/١٠/٢٠٠٠.

٢٨. صحيفة الأيام الفلسطينية، ٥/١٢/٢٠٠٠.

٢٩. صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٤/١١/٢٠٠٠.

٣٠. صحيفة الدستور الأردنية ٤/١٢/٢٠٠٠.

٣١. صحيفة الرأي الأردنية ١٠/١٢/٢٠٠٠.

٣٢. صحيفة الرأي الأردنية، ١١/١١/٢٠٠٠.

٣٣. لمــزيد مــن المعــلومات بهذا الخصوص، يمكن مراجعة أرشيف الانتفاضة الأولى في مؤسسة شومان/عمان.

٣٤. صحيفة القدس، ١٩/١١/٢٠٠٠.

٣٥. صحيفة كول هعير العبرية، ٢٥/١١/٢٠٠٠.

٣٦. أنظر تقرير جمعية القانون الفلسطينية، صحيفة الحياة الجديدة والأيام الفلسطينيتان، ٢٠٠٠/١١/٢١.
٣٧. صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٠/١١/١٨.
٣٨. صحيفة القدس ٢٠٠٠/١٠/٣٠.
٣٩. المصدر السابق نفسه.
٤٠. صحيفة القدس ٢٠٠٠/١٢/١.
٤١. صحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠٠/١١/١٤.
٤٢. صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/١١/١٥.
٤٣. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/١٥.
٤٤. صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١٧.
٤٥. صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١١/٢١.
٤٦. صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/١١/٢٩.
٤٧. صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠٠/١٠/١٣.
٤٨. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/١٦.
٤٩. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/١٧.
٥٠. صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠٠/١١/٢٩.
٥١. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٧.
٥٢. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٢٠.
٥٣. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٢/١.
٥٤. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٢٧.
٥٥. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٢٧.
٥٦. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٢/٩.
٥٧. المصدر السابق نفسه.
٥٨. صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٠٠٠/١٠/١٠.

٥٩. مجلة عسكيم/عن صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٣.
٦٠. صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/١٧.
٦١. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٦٢. صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٢٢.
٦٣. صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٦٤. صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٥.
٦٥. صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/١٠/٢٥.
٦٦. صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١١/٢.
٦٧. صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١١/٢٨.
٦٨. انظر د. اسعد عبدالرحمن ونواف الزرو/مصدر سبق الإشارة إليه/ ص ٧٦.
٦٩. الجنرال احتياط شلومو غازيت، صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩٨٨/٢/٢٦.
٧٠. روبل روزنتال/صحيفة عل همشمار ١٩٨٨/٢/٩.
٧١. رون بن يشاي/ صحيفة يديعوت أحرونوت ١٩٨٨/٢/٢٧.
٧٢. صحيفة القدس المقدسية ١٩٨٨/٧/١٥.
٧٣. أوري أفنيري/ مجلة هعولام هزيه العبرية ٢٠٠٠/٧/٦.
٧٤. صحيفة عل همشمار ٢٠٠٠/٤/٢٦.
٧٥. المصدر السابق نفسه.
٧٦. حاتم عبد القادر، صحيفة كول هعير العبرية ١٩٩٦/٩/٢٩.
٧٧. صحيفة معاريف ، ١٩٩٢/١٢/١٨.
٧٨. صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٧٩. المصدر السابق نفسه.
٨٠. المصدر السابق نفسه.

٨١. المصدر السابق نفسه.
٨٢. صحيفة يديعوت احرونوت ١٥/١٠/٢٠٠٠.
٨٣. المصدر السابق نفسه.
٨٤. المصدر السابق نفسه.
٨٥. صحيفة معاريف ٢٠/١٠/٢٠٠٠.
٨٦. المصدر السابق نفسه.
٨٧. صحيفة يديعوت احرونوت ١٣/١٠/٢٠٠٠.
٨٨. المصدر السابق نفسه.
٨٩. المصدر السابق نفسه.
٩٠. صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٣/١٠/٢٠٠٠.
٩١. باراك وسريد، صحيفة يديعوت احرونوت ١٣/١٠/٢٠٠٠.
٩٢. صحيفة هآرتس ١١/١٠/٢٠٠٠.
٩٣. صحيفة معاريف ١٨/١٠/٢٠٠٠.
٩٤. صحيفة هآرتس ١٧/١٠/٢٠٠٠.
٩٥. صحيفة السبيل الأردنية ١٧/١٠/٢٠٠٠.
٩٦. صحيفة القدس ٢٥/١٠/٢٠٠٠.
٩٧. المصدر السابق نفسه.
٩٨. صحيفة القدس، ٢٦/١٠/٢٠٠٠.
٩٩. صحيفة الدستور الأردنية ٢١/١٠/٢٠٠٠.
١٠٠. عن ملحق اليوم الثامن لصحيفة الأيام الفلسطينية ١٢/١٠/٢٠٠٠
١٠١. عن ملحق عسكيم/صحيفة معاريف ٢٢/١٠/٢٠٠٠.
١٠٢. المصدر السابق نفسه
١٠٣. المصدر السابق نفسه.
١٠٤. الصمدر السابق نفسه.
١٠٥. صحيفة يديعوت احرونوت ٢٤/١٠/٢٠٠٠
١٠٦. صحيفة هآرتس ومعاريف، ٢٧/١٠/٢٠٠٠.

الفصل الرابع

دور دويلة المستوطنين الإرهابية

- الانتفاضات الفلسطينية المتلاحقة على مدى السنوات الماضية كانت ضد سياسات السلب والنهب والاستعمار الاستيطاني أيضا.
- سرطان الاستيطان كبر وتمدد وانتشر وأصبح خنجرا في خاصرة الجسم الفلسطيني.

دور دويلة المستوطنين الإرهابية

إذ نتحدث عن ظروف الاحتلال وعوامل الغليان والانفجارات الانتفاضية الفلسطينية المتلاحقة وتداعياتها وآفاقها، وكذلك عن جبهات الحرب الاحتلالية ضد الشعب العربي الفلسطيني، يجدر بنا التوقف أمام سياسة دولة الاحتلال في المصادرات والاستيطان الاحتلالي في أنحاء فلسطين بعامة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان بخاصة.

ذلك أن هذه السياسة الاستعمارية تشكل أخطر ركيزة من ركائز الاستراتيجية الصهيونية-الإسرائيلية، وتشكل أخطر ترجمة احتلالية على الأرض الفلسطينية نظرا لما ترتب ويترتب عليها من تنكيل وطغيان وفساد وإفساد إسرائيلي منفلت بلا كوابح أو نوازع اخلاقية وإنسانية، بل انه مدجج بأعتى وأشرس عناصر وخلفيات العنصرية والاستعمار الاستيطاني.

فالاستيطان يعني السلب والاغتصاب والتهويد .. ويعني العنف والإرهاب والعدوان المستمر.. ويعني أيضا المعاناة والتضحيات الفلسطينية المستمرة، بقدر ما يعني في الوقت ذاته الإصرار الفلسطيني على التصدي والمقاومة والانتفاضة حتى التحرير.

فالانتفاضات الفلسطينية المتلاحقة على مدى السنوات الماضية، إنما هي أيضا انتفاضات غضب واحتجاج ضد سياسة السلب والنهب والاستعمار الاستيطاني، إلى جانب كونها انتفاضات رفض لسياسة وتطبيقات الاحتلال الإسرائيلي.

وما انتفاضة القدس والاستقلال الألفية مع نهاية أيلول/٢٠٠٠، إلا انتفاضة غضب عارم طافح ضد سياسات وتطبيقات وأعباء الاحتلال كلها،

وفي المقدمة منها سياسة الاستعمار الاستيطاني التي تمس أول ما تمس الأرض الفلسطينية.. والوطن الفلسطيني.. والحقوق الفلسطينية..

ولذلك، وكي نقترب من خطوط التماس الحقيقية المتعلقة بالاستيطان اليهودي الاحلالي ودلالاته وأخطاره ودوره في ديمومة حالة الغليان والانفجارات الانتفاضية الفلسطينية، فإنه يتعين علينا أن نتوقف أمام مقدمات وتطورات وتفاعلات الاستيطان اليهودي الذي تراكم وتمدد وتضخم وأصبح يشكل شبه دولة استيطانية إرهابية بكل معنى الكلمة.

بداية، الاستيطان يأتي على حساب الأرض وسيادة ومستقبل الدولة الفلسطينية العتيدة وهو بمثابة الخنجر الذي يقطع أوصال الوحدة الجغرافية والسكانية الفلسطينية في الضفة والقطاع إلى أجزاء وأشلاء وجيوب بانتستونية.

كما أن الاستيطان يكمل ثلاثية "الأرض والهجرة والاستيطان" في الاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية ... فإن كانت التنظيمات الإرهابية الصهيونية قد ربطت ثلاثية "الأرض والهجرة والاستيطان" ونفذتها في فلسطين بالاستيلاء على أكبر قدر من الأرض، واستقدام أكبر عدد من المهاجرين والمهجرين اليهود، وبناء وزرع المستوطنات فيها، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إقامة الدولة الإسرائيلية واصلت ذات السياسة والنهج والبرامج الاستراتيجية الرامية للسيطرة التامة على الأرض وزرعها بالمهاجرين والمستوطنات بكل الوسائل والأساليب المتاحة. وفي الحقيقة، لم تنقطع ولم تتوقف هذه الاستمرارية الاستيطانية على مدار السنوات الطويلة السابقة، ولا في أي مرحلة، وحتى في ظل عملية "السلام"

الجارية منذ مدريد فأوسلو...! وعمليا، فإن الجرافات الإسرائيلية وحركة الاستيطان تسابق وتسبق "حرب المفاوضات والتسوية"!

الاستيطان في عهد باراك

جاء في البرنامج السياسي لحكومة باراك، الذي نشرته الصحف الإسرائيلية يوم ١٩٩٩/٦/٦، في قضية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة:

"ترى الحكومة بالاستيطان اليهودي بكافة صوره عملا ذا قيمة اجتماعية ووطنية. وإلى حين تحديد مكانة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار التسوية الدائمة لن يتم المس بالمستوطنات القائمة، وستعمل الحكومة على ضمان أمن المستوطنين اليهود، وستهتم بالاحتياجات العامة للمستوطنات"(١).

وباراك الذي واصل التأكيد على أن الاستيطان اليهودي ذو قيمة اجتماعية ووطنية، إنما يواصل بذلك نهج سابقيه من رؤساء الحكومات الإسرائيلية منذ عهد بن غوريون مرورا بليفي أشكول فغولدا مئير، فمناحيم بيغن، فاسحق شامير، فشمعون بيرز، فاسحق رابين، فبنيامين نتنياهو.

وفي الواقع لم يكل باراك عن تكرار خطه الأحمر الخاص بالاستيطان اليهودي. فمثلا، أكد في لقاء له مع صحيفة هتسوفيه عن إصراره على "تجميع المستوطنين في ثلاثة تكتلات استيطانية كبيرة في أنحاء الضفة، لتبقى تحت السيادة الإسرائيلية"، ثم أكد "ضرورة التواجد الأمني والاستيطاني في غور الأردن"(٢).

وعاد باراك وأطلق قنبلته الاستيطانية المدوية يوم ١٩٩٩/٥/١٢، حينما أعلن مؤكدا: "سنبقى في مستوطنات بيت إيل وعوفرا إلى الأبد"(٣).

وأبلغ باراك في اليوم ذاته زعماء المستوطنين اليهود في الضفة الغربيـــة: "أن المستوطنات اليهودية في الضفة والقدس الكبرى وغور الأردن ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية بعد التوصل إلى حل نهائي مع الفلسطينيين"(٤). وذكرت المصادر الإسرائيلية أن باراك هو الذي كان قد أقر حينما كان وزيرا للداخلية في حكومة رابين، خطة توسيع مستوطنة معاليه أدوميم، بينما أكد هو نفسه: "أن حكومة رابين هى التي أقرت البناء في جبل أبو غنيم"(٥). وأشير في وقت لاحق أيضا إلى "أن باراك -كما صرح المليونير اليهودي موسكوفيتش- هو الأب الروحي لمشروع مستوطنة رأس العامود"(٦).

ولعل "أزمة" الــ(٤٢) بؤرة استيطانية التى أقامها المستوطنون في أنحاء الضفة الغربية في أعقاب اتفاق "الواي" مثال واضح ساطع على فكر باراك في موضوع الاستيطان، إذ خرج إلينا بمصطلح المستوطنات القانونية وغير القانونية، مقتديا بذلك بسياسة رابين تجاه المستوطنات الأمنية والمستوطنات السياسية. وفي هذا النطاق، توصل باراك فى هذه الأزمة المسرحية إلى اتفاق مع زعماء المستوطنين اليهود يقضي "بإزالـــة ١٢ جيبا استيطانيا من مجموع الــ٤٢ بؤرة أقيمت في أعقاب الواي"(٧). وقد اعتبر باراك أن ال "١٢ جيبا" هي مستوطنات غير قانونية، الأمر الذي يعني في فكره وسياسته أن المستوطنات الأخرى كلها قانونية وشرعية وتخضع للسيادة الإسرائيلية، وقد اعتبر زعماء المستوطنين فعلا "أنهم حصلوا على مصادقة باراك على نحو ٣٠ مستوطنة جديدة أقيمت خلال السنة الأخيرة"(٨).

الاستيطان على الأرض الفلسطينية؟

على أرضية تلك الأدبيات السياسية الأيديولوجية الاستيطانية العريقة، الموثقة حتى في مناهجهم التعليمية، انطلقت وتكرست وتوسعت وتوغلت حركة الاستيطان الاستعماري اليهودي الصهيوني، في فلسطين ١٩٤٨ قبل اغتصابها، ثم بعد إقامة الدولة الإسرائيلية عليها. وما تزال هذه الحركة الاستيطانية التهويدية متواصلة هناك حتى يومنا هذا، مع الإشارة إلى أن هناك جملة كبيرة من المخططات والمشاريع الاستيطانية الرامية إلى تهويد ما تبقى من الأراضي العربية في الجليل والمثلث والنقب، وحتى ما تبقى من الأحياء العربية القديمة في حيفا وعكا ومواقع أخرى.

وحيث أننا في هذه الدراسة عن الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية معنيون مباشرة بالاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧، فإننا نترك معالجة موضوع اغتصاب وتهويد فلسطين ١٩٤٨ إلى دراسة أخرى أشمل.

لقد أطلقت حركة الاستيطان الاستعماري التهويدي في الضفة الغربية وقطاع غزة -كما هو معروف- بعد احتلالهما في حزيران ١٩٦٧ مباشرة، وذلك على قاعدة استراتيحية الاستيطان في السياسة الرسمية الإسرائيلية، التي تعاملت مع هذه الأراضي المحتلة بوصفها جزءا لا يتجزأ من "أرض إسرائيل"، وأباحت سلطات الاحتلال للمستوطنين اغتصاب الأرض والتوسع فيها وتهويدها، والعيث فسادا في كل الأرض الفلسطينية.

وحسب الأبعاد المركزية للحركة الاستيطانية التاريخية المعروفة، فقد كان للاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أربعة أبعاد هي:

١- البعد الأيديولوجي: حيث وقف هذا البعد الأساسي وراء أوسع إجراءات الاستيطان التي تمت في الضفة الغربية، ونشير على سبيل المثال إلى "أن ٧٠% من مشاريع الاستيطان التي أعدتها حكومة نتنياهو السابقة كانت مخصصة لقطاع اليهود المتزمتين"(٩).

٢- البعد السياسي: حيث انتهجت سلطات الاحتلال سياسة إقامة وفرض حقائق الأمر الواقع الاستيطاني، بهدف تكريس الأوضاع سياسيا، وفرضها على الفلسطينيين والعرب والعالم كأمر واقع، والغاية هنا تكريس حالة التوسع والتهويد السياسي على أوسع مساحات ممكنة من الأرض.

٣- البعد الأمني: وكما استخدمت المستعمرات اليهودية قديما قبل قيام الدولة الإسرائيلية وبعدها، كقلاع محصنة مسلحة في مواجهة العمل الفدائي الفلسطيني والعربي، كذلك كان هذا البعد من جملة الأبعاد التي وقفت وراء الاستيطان في الضفة والقطاع. وفي هذا السياق، تعتمد المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية سياسة "السور والبرج" في التحصين والدفاع والدور الأمني، وتحولت تلك المستوطنات أيضا إلى قواعد لمهاجمة الأرض العربية والمواطنين العرب والاعتداء عليهم بلا توقف.

٤- البعد الاقتصادي: فضلا عن استثمار الأراضي العربية في السمسرة والتجارة وجني الأرباح الطائلة، كذلك عمدت سلطات الاحتلال إلى إقامة المشاريع الصناعية والتجارية الانتاجية والتشغيلية في المستوطنات لصالح المستوطنين، وبهدف تقوية وتعزيز وتكريس وجودهم.

٥- البعد التمزيقي: إضافة إلى هذه الأبعاد الأربعة، فإن سلطات الاحتلال كرست بعدا خامسا بالغ الأهمية للاستيطان اليهودي هو "تقطيع أوصال الوحدة الجغرافية والسكانية الفلسطينية، وإجهاض المقومات الحقيقية للدولة الفلسطينية المستقلة"[١٠]، وهذه المسألة سنعالجها في مكان آخر.

المستوطنات والمستوطنون

الحقيقة الناصعة الملموسة أن حركة الاستيطان اليهودي لم نتوقف يوما ولم تهدأ، فقد كانت حربا استيطانية استعمارية متواصلة بلا توقف ضد الأرض العربية والشعب العربي الفلسطيني وشاركت في هذه الحرب واشتركت فيها كافة التنظيمات والجمعيات والحركات الاستيطانية السرية والعلنية على حد سواء، وكافة الحكومات والوزارات الإسرائيلية العمالية والليكودية على حد سواء، فكانت النتيجة زرع المستوطنات الاستعمارية والمستوطنين المستعمرين في أنحاء الضفة والقطاع، وقد تفاوتت المصادر والجهات والتقديرات، ونحرص هنا على عرض أهم التقديرات الإحصائية حول الاستيطان.

فقد جاء في تقرير لوزارة الإعلام الفلسطينية نشر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣ ما يلي:

"بلغت مساحة الضفة الغربية في أعقاب حرب ١٩٤٨ نحو ٥ر٥ مليون دونم، وتمكنت قوات الاحتلال بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وعلى مدى ثلاثين عاما من السيطرة على نصف المساحة تحت عناوين وادعاءات كثيرة"[١١] .

وجاء في إحصائية أخرى نشرتها الدستور الأردنية: "بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس وغزة حتى أيلول عام ١٩٩٨ (٢٠٥) مستوطنات حسب الإحصائية التي أعدها المركز القانونى للدفاع عن الأرض بنابلس، وتتوزع المستوطنات على النحو التالي:

- ٧٣ مستوطنة في شمال الضفة الغربية (نابلس، طولكرم، قلقيلية، وجنين) .
- ٢٩ مستوطنة في منطقة القدس.
- ٢٨ مستوطنة في منطقة رام الله.
- ٢٧ مستوطنة في منطقة الخليل.
- ٢١ مستوطنة في قطاع غزة.
- ١٧ مستوطنة في منطقة بيت لحم.
- ١٠ مستوطنات في منطقة أريحا"[١٢].

ويضاف إلى هذه التقارير الإحصائية حول المستوطنات والمستوطنين عشرات، بل مئات التقارير الأخرى التي تتحدث بالتفصيل عن حرب الاستيطان التهويدية ضد الأراضي العربية حتى في ظل عملية السلام، التى تشير المصادر المختلفة إلى تصاعدها بوتيرة مرعبة وفي سياق مجنون مع المفاوضات والتسوية.

المستوطنات والمفاوضات

بينما تواصلت حركة الاستيطان الاستعماري التهويدي في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بلا توقف، شهدت هذه الحركة تصعيدا محموما منذ بدء عملية المفاوضات. وكانت الحكومات الإسرائيلية بمن فيهم حكومة باراك، دينامو هذه الحركة/الحرب التي تدور رحاها على امتداد مساحة الضفة الغربية وفقا لما أكده أوري أفنيري رئيس كتلة "السلام الآن" قائلا: "إن الحرب الحقيقية ليست في شارع الشلالة في الخليل، وإنما تدور رحاها في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وأسلحتها تتكون من: الخرائط والقرارات، والأوامر العسكرية، وهي حرب مصيرية يتعلق بها مصير ومستقبل ملايين الإسـرائيليين والفلسـطينيين، فإما الحياة أو الموت"(١٣) .

وفي مقالة أخرى له نشرتها صحيفة معاريف، أكد أفنيري مرة أخرى: "أن مفاوضات التسوية الدائمة ستار من الدخان يتواصل خلفه النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني بكل عنفوانه ... ومقابل ترسيخ السلطة الفلسطينية، تجري معركة حثيثة لترسيخ السيطرة الإسرائيلية في كل أرجاء الضفة الغربية، فما يجري على الأرض يفوق بكثير كل ما ينعكس في وسائل الإعلام .. إذ تتواصل في كل أرجاء المناطق المحتلة، معركة ترمي إلى تحويل كل قرية أو مدينة فلسطينية إلى جيب منقطع محاط بمناطق السيطرة الإسرائيلية. وهذه ليست من عمل متعصبين مجانين، بل معركة مخططة جيدا تتواصل في عهد الليكود والمعراخ على حد سـواء، والهدف منع كل إمكانية لإقامة دولة فلسطينية حقيقية مستقلة..."(١٤) .

إذن، هي حرب استيطانية تتسابق مع عملية السلام، وتهدف إلى تقطيع أوصال الجسم الفلسطيني لإجهاض الإمكانية الحقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية الحقيقية.

وما المسرحية التي دارت أحداثها حول قصة ال(٤٢) بؤرة استيطانية التي أقيمت في أعقاب اتفاق "الواي" سوى أقرب وأبرز مثال، وقد نجح باراك بالخروج من المأزق، بتخريجته التي عرفت تحت اسم "المستوطنات القانونية" و"المستوطنات غير القانونية". وقد حظي هذا الحل الباراكي مع بالغ الأسف ببعض الاستحسان من قبل البعض الفلسطيني والعربي والدولي، في حين عادت المصادر الإسرائيلية والفلسطينية لتؤكد بعد ذلك "أن المستوطنين يواصلون السيطرة على البؤر الاستيطانية التي أخلوها في إطار الاتفاق مع باراك"[١٥].

وفي حين أكد مسؤولون فلسطينيون في المسألة ذاتها "أن الاتفاق بين باراك والمستوطنين خداع ومهزلة"[١٦] ، أعلن ياسر عبد ربه رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات التسوية الدائمة موقفا فلسطينيا استراتيجيا قال فيه: "انه لا يمكن مواصلة المفاوضات ومطرقة الاستيطان فوق رؤوسنا"[١٧].

علما أن الفلسطينيين والعرب ودول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة يجمعون على أن استمرار الاستيطان يبدد الفرص الحقيقية للسلام، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تصم آذانها تماما، مواصلة حرب الاستيطان على الأرض لزرع وخلق أكبر كم ممكن من حقائق الأمر الواقع الاستيطاني، تمهيدا لتكريسها في إطار المفاوضات النهائية، مما يستدعي

الإقدام والتقدم لقراءة الصياغة الباراكية التى يريدونها لخريطة الاستيطان اليهودي في إطار التسوية الدائمة.

باراك وخريطة الاستيطان اليهودي في إطار التسوية الدائمة

عندما أطلق باراك تصريحاته الاستيطانية المدوية قبل أن يصبح رئيس وزراء وبعدها، لم تأت تلك التصريحات جزافا أو عبثا لأغراض انتخابية، وإنما كان موقفا حقيقيا يعكس تماما الفكر الاستيطاني لدى باراك، وهو ذات الفكر لدى كل سابقيه قادة "إسرائيل"، وإن كان يختلف عن نتنياهو ربما تكتيكيا ونسبيا في مسألة مساحة أو تكتلات الاستيطان. ويتضح أن خريطة باراك هي ذات الخريطة التي كان طرحها يغئال آلون في إطار مشروعه الذي أطلق عليه اسم "مشروع آلون"، ولكن مع إضافات أخرى أفقيا وعموديا لتصبح خريطة باراك هي: "خريطة آلون" أو ربما خريطة "نتنياهو معدلة" أو غير ذلك من الخرائط الاستيطانية(١٨).

فحسب صيغة باراك، فإن خريطته الاستيطانية للتسوية الدائمة ستضم "تكتل مستوطنات أرئيل في الضفة الغربية، وتكتل مستوطنات حشمونئيم وسط الضفة، وتكتل مستوطنات القدس الكبرى، وتكتل مستوطنات غوش عصيون، وتكتل مستوطنات غور الأردن"(١٩).

وحسب إحصائية أعدها المركز القانوني الفلسطينى للدفاع عن الأرض بنابلس، فإن الكتل الاستيطانية اليهودية تتوزع كالتالي:

- ٧٣ مستوطنة في شمال الضفة الغربية
- ٢٩ مستوطنة في منطقة القدس.
- ٢٨ مستوطنة في منطقة رام الله.
- ٢٧ مستوطنة في منطقة الخليل.

- ٢١ مستوطنة في قطاع غزة.
- ١٧ مستوطنة في منطقة بيت لحم.
- ١٠ مستوطنات في منطقة أريحا
- ٢١ مستوطنة في قطاع غزة[٢٠] .

وجاء في صحيفة الأيام الفلسطينية عرض للكتل الاستيطانية التالية:

١- كتلة الاستيطان الموسعة فى غور الأردن.
٢- كتلة مستوطنات غوش عصيون جنوب غرب بيت لحم.
٣- كتلة مستوطنات جنوب شرق الخليل وكريات أربع.
٤- كتلة مستوطنات معاليه أدوميم والخان الأحمر حتى أريحا.
٥- كتلة مستوطنات جبعات زئيف حتى قلنديا ومحيطها.
٦- كتلة مستوطنات أرئيل في منطقة سلفيت.
٧- كتلة مستوطنات لبونة وشيلو وراحيل جنوب نابلس.
٨- كتلة مستوطنات بيت إيل شمال شرق رام الله.
٩- كتلة مستوطنات كريات سيفر وبيلدو وحشمونئيم ومتتباهو حتى موديعين داخل الخط الأحمر.
١٠- كتلة مستوطنات منطقة قلقيلية.
١١- كتلة مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة"[٢١].

وأشار خليل توفكجي خبير الشؤون الاستيطانية إلى وجود أربع كتل استيطانية كبيرة في الضفة الغربية كما يلي:

- "الأولى تقع غربي الضفة الغربية على امتداد شارع عابر الضفة وحتى أرئيل وتفوح.

- الثانية تمتد من شمال شرق اللطرون (موديعين).
- الثالثة تقع في منطقة القدس.
- الرابعة غوش عصيون.

وأشار توفكجي أيضا إلى كتلتين صغيرتين تقعان في غــور الأردن وكتلة اخرى في منطقة رام الله وفي وسط وشمال الضفة وفي جبل الخليل"[٢٢] .

أما الدكتور خليل الشقاقي رئيس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس فتحدث عن خريطة باراك الاستيطانية موضحا: "الخريطة التي يريد باراك تعديلها لتعطيه السيادة على مساحات في الضفة الغربية فتشكل مواقع استيطانية هامة في منطقة القدس العربية، وفي جوارها بامتداد يصل حتى غوش عصيون قرب الخليل، وحتى معاليه أدوميم ومنشآتها حتى أريحا، وإلى الشمال بامتداد جبعات زئيف على أبواب مدينة رام الله على حدود بيتونيا، إضافة إلى مجموعة مستوطنات موديعين قرب اللطرون، إضافة إلى اللطرون نفسها، ثم مستوطنات ما يسمى بـــ"غرب السامرة شمال غرب الضفة، وهي مجموعة أرئيل في أقصى امتداد شرقي لها داخل الضفة الغربية، ومجموعة المستوطنات الواقعة على طريق نابلس – قلقيلية وعابر الضفة" وهناك أيضا مجموعة كبيرة من المستوطنات التي تقع فوق أكبر مخزون للمياه تستخدمه إسرائيل في الضفة الغربية"[٢٣] .

فإذا كان باراك يردد لفظيا، ليل نهار، خطوطه الحمراء في التسوية الدائمة ومنها: "شرعية الاستيطان وضم الكتل الاستيطانية للسيادة الإسرائيلية"، فإننا وإذ كنا نركز النظر على كيف تواصل جرافات

الاستيطان عملها في كافة المواقع وبلا توقف رغم المفاوضات الجـارية، ليس عبثا أن تعلن القيادة الفلسطينية عن "وقف المفاوضات طالما أن الاستيطان مستمر"[٢٤] . وعن أن : "لا مواصلة للمفاوضات تحت مطرقة الاستيطان"[٢٥].

****

- **مع كل لقاء تفاوضي علني أو سري كان يعقد، كانت جرافة إسرائيلية تتحرك لتنهب المزيد من الأرض الفلسطينية.**
- **اتبعت حكومة باراك سياسة استيطانية أسفرت عن مصادرة وتهويد مساحات من الأراضي تجاوزت في حجمها المساحة التي انسحبت منها نفس الحكومة.**
- **المستعمرات الاستيطانية في أنحاء الضفة والقطاع تمددت وتضخمت وتحصنت وتسلحت وتحولت إلى "دولة إرهابية".**
- **في ظل انتفاضة ال/٢٠٠٠ نشأ حلف عدواني خاص بين دولة المستوطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي.**

تواصل حركة الاستيطان حتى *اندلاع الانتفاضة*:

إلى جانب الكم الكبير من المعطبات والوقائع الاستيطانية الاستفزازية العدوانية المشار إليها، فإن حركة المصادرات والبناء الاستيطاني، والممارسات والاستفزازات الاستيطانية في الحقيقة تواصلت وتعاظمت حتى في ظل حكومة باراك التي "بنيت" عليها اوهام الحل النهائي، بحيث يمكن القول أنه مع كل لقاء تفاوضي علني أو سري كان يعقد، كانت جرافة استيطانية تتحرك لتنهب المزيد من الأرض العربية، وكانت مجموعة جديدة من المستوطنين تتحرك إما لبناء نواة استيطانية جديدة، أو لتسمين مستوطنة قائمة.

فقد اتبعت حكومة باراك على سبيل المثال منذ تشكيلها وفق تقـــرير نشرته الأيام الفلسطينية: "سياسة استيطانية غاية فى التسارع، حيث

تجاوز حجم المساحات التي تمت مصادرتها وإغلاقها عدة مرات حجم المساحة التي تم الانسحاب منها في عهد هذه الحكومة. وأوضح التقرير الذي يرصد القرارات والأعمال والممارسات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية منذ تولي باراك منصب رئاسة الوزراء قبل ستة أشهر، ان حكومته صادرت وأغلقت نحو ٢٨ ألف دونم من الأراضى، إضافة إلى آلاف الدونمات التي يشملها القرار ١٩٩/١٤/س، والتي لم تعلن بعد تفاصيلها"(٢٦).

وأعلن مسؤول في حركة "السلام الآن" الإسرائيلية "أن الاستيطان يتواصل على نطاق واسع في الضفة الغربية وذلك بعكس الكلام المعسول والتصريحات الصادرة عن حكومة باراك، كما ان باراك يتحدث عن كتل استيطانية يريد ضمها إلى إسرائيل ويحاول اجبار الفلسطينيين على التنازل عن مناطق واسعة لصالح الكتل الاستيطانية"(٢٧).

وجاء في أحدث تقرير لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية:

"إن رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود باراك سمح منذ وصوله إلى السلطة بتوسع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى حد أنه أجاز إعادة إقامة مستوطنة عشوائية بالقرب من أريحا. وأعلنت حركة "السلام الآن" أن عدد ورش البناء في المستوطنات القائمة ارتفع إلى ٧٤٠ خلال الفصل الثاني على تولي باراك رئاسة الحكومة، أي بزيادة ٥١% مقارنة بالفترة نفسها من ١٩٩٩. وأوضح أميرام غولدبلوم المسؤول في الحركة أن عدد ورش البناء زاد بنسبة ٥٠% في ظل الحكومة العمالية ئاسة باراك مقارنة بالفترة نفسها من عهد حكومة رئيس الوزراء اليميني بنيامين نتنياهو"(٢٨).

وجاء أيضا في تقرير لاحق للحركة نفسها:

"إن ١٣ ألف مستوطن يهودي إضافي تركزوا في الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام/٢٠٠٠. وسجل هذا الارتفاع اللافت في عدد المستوطنين والذي يقدر بحوالي سبعة في المئة خلال تسعة أشهر، قبل اندلاع الانتفاضة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ويعيش حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية (خارج القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل) وفي قطاع غزة التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ويبدو تزايد عدد المستوطنين لافتا في مستوطنتين في الضفة الغربية قريبتين من الأراضي الإسرائيلية هما مودين إيليت وبيتار الواقعتين على بعد أقل من ثلاثة كيلومترات من الحدود القديمة بين إسرائيل والضفة الغربية.

وأشارت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إلى أن عدد المساكن في المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية ارتفع بنسبة ٥٠% منذ توقيع اتفاقات أوسلو حول الحكم الذاتي عام ١٩٩٣. وفي تقرير انتقد سياسة الاستيطان، أشارت الحركة إلى أن (٣٢٧٥٠) مسكنا شيدت في المستوطنات بين أيلول ١٩٩٣ وتموز ٢٠٠٠. وفي الإجمال، شيد (٢٨٣٠) مسكنا منذ تولي باراك السلطة في تموز ١٩٩٩ بعد الهزيمة الانتخابية التي مني بها اليمين بزعامة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو"[٢٩].

دولة الاستيطان الإرهابية

يمكن القول ان سياسة الإرهاب والتنكيل والقتل والتدمير ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته في ربوع الضفة الغربية وقطاع غزة وكامل

أرض فلسطين، قد انطلقت وتواصلت مع زرع أول مستعمرة استيطانية يهودية، وأول مستوطن يهودي، وأن سلسلة الممارسات والاعتداءات والانتهاكات الإرهابية طويلة متصلة ليس لها حصرا او سقفا أو نهاية، كما أن المستعمرات الاستيطانية المنتشرة في أنحاء الضفة والقطاع، تمددت وتضخمت وتحصنت وتسلحت وتحولت إلى ما يشبه الدولة وليس عبثا أن أطلق عليها البعض اسم "دولة المستوطنين" أو "جمهورية المستوطنين".

ولذلك، عندما نتحدث عن "دولة" أو "جمهورية" المستوطنين اليهود الإرهابية القائمة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي منطقتي القدس والخليل بشكل خاص، فإننا لا نبالغ في ذلك أبدا، ذلك أن المستوطنات اليهودية المنتشرة في أنحاء الضفة والقطاع عبارة عن ترسانات مسلحة أولا وعبارة عن مستنبتات أو دفيئات لتفريخ الفكر السياسي والأيديولوجي الإرهابي اليهودي ثانيا، ودفيئات أيضا لتشكيل وانطلاق التنظيمات والحركات الإرهابية السرية في نشاطاتها وممارساتها الإرهابية ثالثا، فضلا عن كونها قوة ضغط هائلة على قرارات الحكومة الإسرائيلية ونهجها الاستيطاني والتنكيلي ضد الفلسطينيين رابعا، وذلك رغم الحقيقة الساطعة المتمثلة بالتعاون والتكامل القائم بين الجانبين، فلا تعارض ولا تناقض قطعا ما بين الدولة الإسرائيلية الرسمية بمؤسساتها وأجهزتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإدارية والمالية، وسياساتها الاستيطانية، وما بين دولة المستوطنين اليهود المنفلتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعندما نتحدث عن دولة أو جمهورية المستوطنين اليهود في انحاء الأراضي المحتلة، فإننا إنما نتوقف عند حقيقة الصفات والخصائص

الأساسية ومنها العنصرية والفوقية والإرهابية التي ميزت ودمغت الحركة الصهيونية والتنظيمات الصهيونية التاريخية، فمشروع الاستيطان اليهودي ترجمة صارخة للاستراتيجية الصهيونية على الأرض الفلسطينية، ودولة المستوطنين هي نتاج عملي لتلك الترجمة.

وعندما نتحدث عن دولة المستوطنين اليهود، فإننا نتحدث عن مسلسل لا حصر له، من الانتهاكات والممارسات الإرهابية الدموية التنكيلية والتدميرية الجامحة المنطلقة من صميم المستوطنات اليهودية .. وكلها تجري بصورة سافرة تحت سمع وبصر وحماية الحكومة والجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية.

في ظل انتفاضة ٢٠٠٠

وفق الوقائع والأحداث المتلاحقة في الأراضي المحتلة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حرصت دائما على تعزيز وتكريس الاستيطان اليهودي بشتى الوسائل والأساليب، كما حرصت على حماية الاستيطان والمستوطنين بأكبر قدر من القوات العسكرية، في الوقت الذي واصل فيه المستوطنون اعتداءاتهم الموجهة دائما ضد الشعب العربي الفلسطيني .. فاستمرت الاعتداءات المحمومة ضد الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، وتصاعدت في ظل انتفاضة ٢٠٠٠ بشكل خاص حيث "نشأ حلف بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي"[٣٠] في إطار الحرب الاحتلالية المستمرة ضد الفلسطينيين.

وإن كنا لا نستطيع حصر مساحة الاعتداءات والانتهاكات الاستيطانية وتقدير ضخامة الخسائر الفلسطينية المترتبة عليها بالأرقام

لكثرتها وتحركها، إلا أنه يمكن تأكيد العناوين والمعلومات الأساسية حول ذلك النهج الاستيطاني في ظل الانتفاضة الألفية على النحو التالي:

فمنذ انتفاضة الأسرى في أيار/مايو ٢٠٠٠، "شرع المستوطنون اليهود بتسيير دوريات مسلحة مستخدمين الخيول والكلاب كما كان يحدث في الغرب الأمريكي"[٣١]، وبعد ذلك بأيام "شرع الجيش الإسرائيلي بإعداد خطة لتدريب وتسليح المستوطنين وتزويدهم بذخائر مطاطية ومسيلة للدموع"[٣٢]، رغم أنهم –أي المستوطنين– تخرجوا أصلا من معسكرات جيش الاحتلال الإسرائيلي، وحولوا بدورهم مستوطناتهم ومدارسهم الدينية إلى معسكرات أخرى لتدريب وتعبئة وتخريج الإرهابيين.

واستعدادا من قبل الجيش الإسرائيلي لاحتمالات اندلاع المواجهات "بدأ ذلك الجيش بتوزيع الأسلحة على كل مستوطن"[٣٣] . وفي أعقاب اندلاع المواجهات في الأراضي المحتلة، شرع المستوطنون بتنفيذ مخططاتهم العدوانية المبيتة "إذ شنت مجموعات كبيرة من المستوطنين قدرت بعدة مئات حملة اعتداءات واسعة على المواطنين في عدد من المواقع في الضفة الغربية، وقد شملت اعتداءات المستوطنين في منطقة نابلس العديد من قرى المنطقة. ففي قرية حوارة جنوب نابلس هاجم حوالي ١٥٠ مستوطنا المواطنين فى بيوتهم واعتدوا عليهم وأقدموا على تحطيم بعض المحال والبيوت والسيارات. كذلك، شملت اعتداءات المستوطنين أيضا قرى زعترة وكفل حارس ومادما وبورين وعزموط ويتما وغيرها. وكذلك شن المستوطنون حملات اعتداءات إرهابية فى مناطق القدس والخليل وقلقيلية شملت العشرات من القرى والمواقع والشوارع"[٣٤].

وقد صعد المستوطنون اعتداءاتهم مع استمرار الانتفاضة، فاقترفوا سلسلة جرائم ضد المواطنين الفلسطينيين، أوردت صحيفة الأيام الفلسطينية بعض حكاياتها كما يلي:

"وقف المزارع عزيز شحادة "٣٦" عاما من قرية عوريف أمام مستشفى رفيديا في نابلس وملابسه غارقة في الدماء، مهاتفا أسرتي شابين في القرية نقلهما إلى المستشفى بعد إصابتهما برصاص المستوطنين الذين فتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة على عدد من المزارعين وهم يقطفون ثمار الزيتون في حقولهم القريبة من مستوطنة "إيتسهار". وقد حاول عزيز أن يطمئن أسرة الشاب سعيد الصفدي على وجه الخصوص، الذي أصيب بعيار ناري في الرقبة والذي كان يصـــارع الموت في غرفة العمليات بالمستشفى بعد مرور أكثر من ثلاث ساعات على وصوله "الله وحده يعلم ما إذا كان سعيد سيعود للحياة بعد هذه الإصابة القاتلة" قال عزيز بعد أن انهى محادثته مع أسرته.

وكان أهالي قــرية عوريــف جنــوب نابلــس قد توجـــهوا يوم ٢٠٠٠/١١/١ بصورة جماعية لقطف ثمار الزيتون من حقولهم للمرة الأولى هذا الموسم وقد هاجمهم المستوطنون بعد وصولهم بقليل. وقال عزيز، وهو عضو في المجلس القروي في عوريف: بعدما لمسنا حجم الخطر الذي يشكله المستوطنون على حياة قاطفي الزيتون قررنا أن نتوجه بشكل جماعي إلى حقولها القريبة من المستوطنة، وما أن وصلنا حتى دهمتنا مجموعة من المستوطنين المسلحين عند حوالي الثامنة صباحا، لكن دوريتين للجيش تواجدتا على مدخل المستوطنة لحقتا بهم وأعادتهم من حيث أتوا.

وأضاف: "وعند الواحدة ظهرا عاد نفس هؤلاء المستوطنين في حافلة وأوقفوها خارج المستوطنة وقدموا نحونا فيما كان أحد الجنود يرقبهم من برج الحراسة القائم على مدخل المستوطنة، وعندما اقتربوا منا فتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة علينا وأصابوا سعيد برصاصة في رقبته وأصابوا مزارعا آخر هو فالح الصفدي (٣٦ عاما) برصاصة في رجله"[٣٥].

وشهدت حقول الزيتون في قرى نابلس اعتداءات يومية من المستوطنين الذين هاجموا المزارعين وأطلقوا النار عليهم بهدف القتل، وذلك تحت سمع وبصر قوات الاحتلال التي تواجدت في محيط هذه المستوطنات بصورة دائمة لحمايتها. ففي حادثة مماثلة "هاجم مستوطنون من ذات المستوطنة "ايتسهار" مجموعة من قاطفي الزيتون في حقول قرى حوارة وعينبوس وبورين المتجاورة، وفتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة عليهم، وأصابوا أحدهم "تيسير حسن سليمان" (٤٦ عاما) بعيار ناري اخترق الظهر وخرج من الصدر على بعد سنتيمترات معدودة من القلب.

وروى مزارع من قرية عينبوس يدعى هشام علان، كان يتفقد الزيتون في حقل مجاور، وشهد عملية إطلاق النار على تيسير أن ثلاثة مستوطنين قدموا من مستوطنة "ايتسهار" وهم يحملون الأسلحة الرشاشة والمناشير الآلية وأخذوا يقصون أشجار الزيتون من حقولهم، وعندما حاولوا ثنيهم عن ذلك فتحوا نيران أسلحتهم تجاههم، وأصابوا الرجل إصابة كادت تودي بحياته. وتيسير، وهو أب لخمسة أطفال، لا يمتلك أرضا ولا زيتونا، لكنه يعمل بالأجرة في قطف هذا الحقل الذي كاد يفقد حياته فيه، وقالت شقيقته "آمنة" التي جاءت لعيادته في غرفة العناية المكثفة

في المستشفى: لقد كان أخي يعرف حجم الخطر الكامن بين حقول الزيتون في هذه المنطقة، لكنه خاطر بحياته من أجل لقمة الصغار".

وفي حادثة الاعتداء على هذا المزارع، تواجدت دوريتان لقوات الاحتلال على مسافة ليست بعيدة. وقال هشام: لم يكن الجنود يبعدون عنا أكثر من مئتي متر عندما هاجمنا المستوطنون، لكنهم لم يفعلوا شيئا لوقفهم، بل إنني أجزم أن كل شيء كان يجري بالتنسيق بين الجهتين".

وكان مستوطنو "إيتمار" المقابلة لمستوطنة "ايتسهار" قد أقدموا على قتل مزارع من قرية بيت فوريك يدعى فريد نصاصرة في السابع عشر من الشهر الماضي في ظروف مماثلة. واكد العديد من المزارعين الذين كان يقطفون حقولهم على مقربة من "فريد نصاصرة" لحظة تعرضه للقتل، أن ما لا يقل عن اثني عشر جنديا تواجدوا على بعد نحو مئتي متر من المستوطنين الذين فتحوا النار عليهم، وقتلوا فريد وأصابوا ثلاثة آخرين منهم بجروح.

وكانت القوة العسكرية هذه أوقفت المستوطنين واحتجزتهم سلطات الاحتلال لبضعة أيام، ثم أطلقت سراحهم بحجة عدم كفاية الأدلة"[٣٦].

وإن كانت اعتداءات المستوطنين على قاطفي الزيتون جاءت على هذا النحو الدموي فإنها لم تقتصر عليهم، بل طالت كل الفلسطينيين الذين تحركوا ويتحركون خارج تجمعاتهم السكنية. فقد أقدم مستوطنون "على قتل عدد آخر من الفلسطينيين خارج حقول الزيتون مثل جريمة اختطاف وقتل وإحراق المواطن عصام جودة من قرية أم صفا في محافظة رام الله والبيرة، وجريمة قتل المواطن محمد صالح بوزية من قرية كفل حارس،

قرب سلفيت وجريمة قتل الطفلة سارة عبدالحق من قرية قصرة قرب نابلس.

وبلغت حصيلة الضحايا الذين سقطوا على أيدي المستوطنين منذ اندلاع انتفاضة الحرم في الثامن والعشرين من أيلول الماضي، خمسة شهداء، هم: علي صايل سويدان (٢٥ عاما) من قرية عزون قرب قلقيلية، وقتل خلال مواجهته عددا من المستوطنين الذين حاولوا اقتحام القرية، وفريد نصاصرة (٢٨ عاما) من قرية بيت فوريك قرب نابلس، وقتل على أيدي مستوطنين هاجماه في حقله، ومحمد بوزية (٣٨ عاما) من قرية كفل حارس قرب سلفيت، وقتل دعسا بسيارة مستوطن من "ارنيل" لاحقه بينما كان في طريقه إلى قريته القريبة من المستوطنة وصدمه وفر من المكان، وعصام جودة (٤٠) عاما من قرية أم صفا قرب رام الله والذي اختطفه المستوطنون وأحرقوا جسده، والطفلة سارة عبدالحق وعمرها عامان من قرية قصرة قرب نابلس التى قتلت برصاص مستوطنين فتحوا نيران أسلحتهم على سيارة والدها أثناء عودته بها بعد تلقيها العلاج لدى طبيب في نابلس"[٣٧].

كما سجلت العديد من الاعتداءات والجرائم الأخرى، بينها جرائم اختطاف وتعذيب، مثل اختطاف راعى الأغنام إياد مسلم أثناء رعيه الأغنام في حقول قرية بيت دجن قرب مستوطنة "آلون موريه" اواسط الشهر الماضي وغيرها. وأدخل إلى المستشفيات العديد من المواطنين الذين أصيبوا في اعتداءات نفذها المستوطنون على الطرق العامة، وبينهم طالب من جامعة النجاح أصيب بحجر في رأسه بعد تعرض السيارة التي كان

يستقلها للرشق بالحجارة من مجموعة من المستوطنين قرب قرية بيتا شرق نابلس.

وكان هذا الطالب، ويدعى وليد دحدول من بلدة بيت ساحور، قادما من بلدته إلى الجامعة عندما تعرضت السيارة التي كان يستقلها لحجارة المستوطنين. كما تعرضت سيارة ركاب كانت تقل سبعة طلاب يدرسون في جامعة النجاح إلى اعتداء مماثل قبل أيام وأصيب عدد منهم بجروح. وقد ترافقت اعتداءات المستوطنين هذه مع أعمال القمع الدموية التي واجهت بها قوات الاحتلال "الانتفاضة"[٣٨].

وتظهر جملة الاعتداءات هذه، وبما لا يدع مجالا للشك أو للتساؤل، أن قوات الاحتلال تستخدم المستوطنين في توجيه المزيد من القتل والقمع ضد الفلسطينيين بهدف إخماد الانتفاضة. ففي جميع هذه الاعتداءات لم تعلن السلطات عن فتح تحقيق جدي مع المستوطنين الفاعلين، وهو ما يجعل المسؤولين الإسرائيليين، في نظر القانون الدولي، مسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وفق ما يقوله الخبراء في هذا المجال. ويؤكد الخبراء في القانون الدولي أن صمت الحكومة الإسرائيلية عن هذه الجرائم يحملها المسؤولية عن ارتكابها، ويفتح المجال أمام السلطة الوطنية للمطالبة بتوفير حماية دولية للسكان الآمنين، ولمحاكمة قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وقال الدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي في جامعة النجاح: "إن اتفاقية جنيف الرابعة، والتي وقعت عليها إسرائيل، تفرض التزاما مشددا على الدول الأعضاء وبضمنها إسرائيل لملاحقة كل من يرتكب مثل هذه الجرائم، ومنها القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية،

وتعمدت إحداث الآلام الشـديدة وغيرها ومحاكمتهم. وأضاف: في حال رفض قادة إسـرائيل التحقـيق مع الفاعلين ومحاكمتهم، فإنهم يعتـبرون مرتكبـين لجرائـم بحق الإنسـانية، وذلك حسـب ميثاق "نورمبرغ" للعام ١٩٤٥، وهو الميثاق الذي اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمـن القانون الدولي الإنساني"(٣٩).

وفي الحقيقة، صال وجال المستوطنون وعاثوا فسادا وإفسادا وقتـلا وحرقا وتخريبا ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت سمع وبصر وحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث "اطلقوا الرصاص وقطعوا أشجار الزيتون واعتدوا على القرى، وتصرفوا "كالكاوبوي" الأمريكي تماما، وخلطوا الزيت والزيتون بالدم الفلسطيني، وحولوا موسم القطاف إلى موسم للقتل"(٤٠).

القرارات الدولية

رغم قناعتنا بأن قوة الجرافة والمصادرة والتهويد والإرهاب هي المهيمنة اليوم في ضوء الخلل المفجع في موازين القوى مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أننا لا يمكننا إغفال حقيقة كبيرة تتعلق بالاستيطان اليهودي ودولة المستوطنين، وهي أن هناك جملة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تدين الاستيطان اليهودي وتعتبره غير شرعي، وتطالب بتفكيكه، نشير فيما يلي إلى أهمها:

- "جاء في قرار مجلس الأمن (٤٥٢) بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠: "يعرب مجلس الأمن عن استيائه الشديد بسبب عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة التي أوصى قرار (٤٤٦) بتشكيلها، ويعتبر أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة لا صحة قانونية لها

وتشكل خرقا لاتفاقية جنيف، ويعرب عن قلقه الشديد بسبب سياسة بناء المستوطنات، وأنه يجب الانتباه إلى النتائج الخطيرة لسياسة الاستيطان على أية محاولة للتوصل إلى تسوية سلمية. ودعا القرار الحكومة الإسرائيلية إلى التوقف فورا عن إقامة وبناء الاستيطان".

- وأعاد قرار (٤٦٥) بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ التأكيد على القرارات السابقة وأعرب عن استيائه الشديد لرفض إسرائيل الرسمي لقراري (٤٤٦) و(٤٥٢) ودعا حكومة إسرائيل وشعب إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن بناء مستوطنات جديدة.
- وأكد قرار مجلس الأمن (٤٧٦) أن جميع الإجراءات التي غيرت الطابع الجغرافي والديموغرافي والتاريخي لوضع مدينة القدس باطلة وكأنها لم تكن ويجب أن تلغى.
- أما القرار ١٠٦/٣١ فقد أكد ان سياسة إسرائيل بإسكان المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي المحتلة يشكل خرقا فاحشا لاتفاقية جنيف ولقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ويطلب القرار من إسرائيل التوقف فورا عن تلك السياسات والأعمال.
- وأكد القرار رقم ١٧٦/٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥ على تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة.
- ودانت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٩٧/١١/١٤ بأغلبية (١٣٩) صوتا واعتراض ثلاثة وامتناع (١٣) عن التصويت، سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية وخاصة في القدس.

- وبناء عليه،، فإنه لا ينتظر أيضا أن يتوقف مشروع الاستيطان والتهويد والإرهاب في أنحاء الأراضي المحتلة، بل أن المنتظر هو العكس تماما، حيث أننا سنواجه في إطار المفاوضات الدائمة صدامات ومواجهات درامية، وسنواجه دويلة استيطانية إرهابية صعبة، تقف وراءها –وليس ضدها– دولة الاحتلال الإسرائيلي بجيشـــها وأجهزتها الأمنية وإمكاناتها المختلفة وثقلها الراجح الحاســم في عملية المفاوضات. وهذا الواقع انعكــس بصورة ناصعة في انفجار انتفاضة ٢٠٠٠، التي جاءت أيضا غضبا واحتجاجا على سياسة الاستيطان والتهويد والإرهاب الذي تمارسه دويلة المستوطنين ليل نهار. وفي هذا النطاق، باتت الحاجة ملحة لتطوير أجندة فلسطينية جديدة. ومما لا شك فيه أن بداية الرد جاء عبر الانتفاضة التي لن تتوقف – وفق ما أعلنته من اهداف– قبل فك وتفكيك وترحيل المستوطنات والمستوطنين.

هوامش الفصل الرابع

١- الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٩٩/٦/٧.

٢- صحيفة هتسوفيه، ١٩٩٩/١٠/٣.

٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٩٩/٥/١٣.

٤- صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩٩٩/٥/١٣.

٥- صحيفة القدس المقدسية، ١٩٩٧/١٠/٤.

٦- صحيفة الأسواق الأردنية، ١٩٩٩/٦/٧.

٧- صحيفة القدس ، ١٩٩٩/١٠/٥.

٨- صحيفة معاريف، ١٩٩٩/١٠/١٥.

٩- صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩٨٠/٥/٢٠.

١٠- أوري أفنيري، صحيفة معاريف، ١٩٩٧/٧/٧.

١١- صحيفة الرأي الأردنية، ١٩٩٨/١١/٢٠.

١٢- صحيفة الدستور الأردنية، ١٩٩٩/٢/١٨.

١٣- صحيفة معاريف، ١٩٩٧/٧/٧.

١٤- أوري أفنيري، صحيفة معاريف، ١٩٩٩/١١/٢٩.

١٥- صحيفة معاريف، ١٩٩٩/١١/٢٨.

١٦- صحيفة القدس، ١٩٩٩/١٠/١٥.

١٧- صحيفة الأيام، ١٩٩٩/١١/٣٠.

١٨- صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٩٩٩/٥/١٣.

١٩- صحيفة هآرتس، ١٩٩٩/٥/٣٠.

٢٠- صحيفة الدستور الأردنية، ١٩٩٩/٢/١٨.

٢١- صحيفة الأيام، ١٩٩٩/١٠/٢٦.
٢٢- صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٩/٦/١٦
٢٣- د. خليل الشقاقي، خريطة باراك الاستيطانية، صحيفة الأيام، ١٩٩٩/٩/١٨.
٢٤- وكالات الأنباء، ١٩٩٩/١٢/٧.
٢٥- صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩٩٩/١١/٢٠.
٢٦- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١/١١.
٢٧- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/٣/١٣.
٢٨- صحيفة الأيام، ٢٠٠٠/١٠/٢٧.
٢٩- صحيفة القدس ، ٢٠٠٠/١٢/١٢.
٣٠- المحامي علي غزلان/ الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١١/٤.
٣١- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٥/٢٨.
٣٢- صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/٦/٢١.
٣٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٧/١٢.
٣٤- صحيفة الأيام، ٢٠٠٠/١٠/٨.
٣٥- صحيفة الأيام، ٢٠٠٠/١١/٢، وصحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/١١/٨.
٣٦- المصدر السابق نفسه.
٣٧- المصدر السابق نفسه.
٣٨- المصدر السابق نفسه.
٣٩- المصدر السابق نفسه.
٤٠- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١١/١٥، وصحيفة الرأي الأردنية ، ٢٠٠٠/١١/٨.
٤١- صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩٩٩/١٠/٢١.

الفصل الخامس

خطة الفصل العنصري والانتفاضة

- خطة الفصل والعزل العنصري التي أعلنها باراك هي الأقسى والأشد قمعية وضغطا وخنقا ضد الانتفاضة الفلسطينية.
- الفكرة الأساسية وراء خطة الفصل البرتهايدي تقضي بتقطيع أوصال الجسم الفلسطيني جغرافيا وسكانيا وتحويل التجمعات الفلسطينية إلى جيوب ومعازل عنصرية.

خطة الفصل العنصري والانتفاضة

حينما يعود إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى التلويح بتصعيد إجراءاته الحربية ضد الفلسطينيين بعد أكثر من ثلاثة شهور على اندلاع الانتفاضة والمواجهات الدامية، وبعد نحو أسبوعين على محادثات واشنطن وعرض ورقة المقترحات الأمريكية، وبعد التهديدات الأمريكية الواردة على لسان الرئيس الأمريكي كلينتون نفسه بأنه "لن يرد على الاستفسارات والأسئلة الاستيضاحية الفلسطينية"[1]، نقول حينما يعلن باراك ذلك، فإن هذا الإعلان الحربي أعاد الجميع إلى الدائرة الأولى للعملية التفاوضية برمتها من جهة أولى، كما وضع الجميع أمام حقيقة السياسة الإسرائيلية الاحتلالية مرة أخرى من جهة ثانية.

وحينما يعلن باراك بعد كل ذلك "أن ردا فلسطينيا سلبيا على خطة السلام التي اقترحها الرئيس كلنتون قد يؤدي إلى مزيد من العنف (أي تصعيد حربي إسرائيلي)، وأن إسرائيل ستكون مستعدة لأي احتمال في هذه الحالة .. وفي حال حصل ذلك، فإن إسرائيل ستقوم بتطبيق خطة الفصل من جانب واحد"[2]، فإن إعلانه وتهديده هذا ينقلنا مباشرة إلى عنوان خطة الفصل والعزل الإسرائيلية التي أشهرها غير مرة خلال الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها الإجراء الأشد والأقسى قمعية وضغطا وخنقا ضد الفلسطينيين وانتفاضتهم الألفية.

ما يلفت الانتباه إلى هذه الخطة وضرورة التوقف أمامها يكمن في التعويل الكبير الذي يوليها إياه باراك لمحاصرة وقمع الانتفاضة الفلسطينية وخفض مستوى المطالب والطموحات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية. ومن

هنا، نشأت الحاجة إلى إلقاء الضوء على مقدمات ومراحل تطور خطة الفصل، وخلفياتها ومضامينها وأهدافها الأساسية، فضلا عن الخلاصة المكثفة المترتبة عليها في مجال الرد والاستعداد الفلسطيني للتعاطي معها.

خطة الفصل – المقدمات

من الملموس، المدعم بكم من المعطيات الموثقة، أن رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، امتدادا من شامير إلى رابين، إلى بيريز، إلى نتنياهو، وصولا إلى باراك، لم يلجأوا إلى إشهار فكرة وخطة الفصل المادي عن الفلسطينيين في الضفة والقطاع، إلا في حالات الطوارئ والمواجهات الشاملة والحرب المفتوحة ضد الفلسطينيين إلى حد كبير..!

فعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وتميزت بشموليتها ميدانيا وسكانيا وإعلاميا، لجأ اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بالتعاون والتكامل مع اسحق رابين الذي أشغل منصب "وزير الدفاع" الشهير لاحقا بلقب وزير قمع الانتفاضة في حكومته – إلى تبني سياسة القبضة الحديدية التي اشتملت على جملة من إجراءات القمع والتنكيل والقتل والاقتلاع والتدمير، وشتى أشكال العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني مثل فرض الإغلاقات والأطواق العسكرية على المدن والمخيمات والقرى، وتعطيل الاقتصاد والتعليم وحرية التنقل، وشن حملات واسعة متصلة من الاعتقالات والمحاكمات الجماعية ضد رجال ونساء وشبان وأطفال الانتفاضة.

ومن أخطر النتائج التي ترتبت عمليا على تطبيق تلك السياسة الحديدية الإسرائيلية التي تمثلت بواقع العزل العنصري الشامل الكامل للشعب الفلسطيني في إطار المعازل - البنتستونات/الكانتونات - التي فرضت قسرا على الفلسطينيين فى الضفة والقطاع. وبذلك، كانت عملية الفصل والعزل المادي للفلسطينيين آنذاك مظهرا من مظاهر الحرب الشاملة هدفت إلى تجويع وتعطيش وتركيع وتطويع الشعب الفلسطيني وفق الطروحات والاشتراطات الإسرائيلية السياسية منها والأمنية.

وإبان الانتفاضة الأولى أيضا، تبنى اسحق رابين الفكرة وبلورها وأخذ يشهرها في وجه الفلسطينيين كلما "دق الكوز بالجرة"، وكلما انتفض أو احتج او نفذ الفلسطينيون نشاطات وأعمال وعمليات مؤثرة، أو كلما رفضوا عرضا أو إملاءً سياسيا وأمنيا.

إذن، كان الثنائي شامير-رابين صاحبي فكرة الفصل/العزل العنصري للفلسطينيين، وكانا أول من طبقها ضدهم، مع التأكيد أن مضامين وأبعاد هذه الفكرة مستمدة تماما من جوهر الأيديولوجيا السياسية والدينية العنصرية اليهودية التي تعتبر اليهود جنسا فوق الأجناس، ويحق لهم ما لا يحق لغيرهم من الأقوام..!

ولاحقا، لم يختلف شمعون بيريز عن الاسحاقين في هذا الصدد، بل واصل السياسة التنكيلية والإجراءات التركيعية ذاتها، ومن ضمنها الحصارات العسكرية ومنع التجول وإقفال الفلسطينيين في أقفاصهم البنتستونية وعزلهم عن بعضهم أولا، ثم عن الكيان الصهيوني ثانيا، وذلك تحت ذريعة الأمن والردع، ولطالما تم ذلك بشكل خاص كلما نفذت عملية استشهادية ضد أهداف إسرائيلية.

بطبيعة الحال، ونظرا لطبيعة نتنياهو وخلفياته ومشاربه اليمينية المتشددة العنصرية ضد الفلسطينيين، فقد واصل سياسة القبضة القوية المشار إليها أعلاه ضد الفلسطينيين مقتديا بذلك بسابقيه، وإن كان على نحو أشد وأقسى، حيث افتعل الخلافات والأزمات والمواجهات، وانتهج نهج المماطلات والتعطيل. وكان من اخطر الأزمات التي افتعلها "أزمة النفق" في ١٩٩٦/٩/٢٥، التي فجرت الأوضاع والمواجهات الواسعة، وكشفت النوايا والمخططات العسكرية الاحتلالية، وأشهرها كانت خطة "حقل الأشواك" القاضية باقتحام مناطق السلطة الفلسطينية بالقوات البشرية وبالدبابات والطائرات بغية تطهيرها من "الإرهابيين"، وتصفية آثار "أوسلو وعملية السلام"، والقضاء على السلطة الفلسطينية بقياداتها وقواعدها وبناها التحتية، وفرض حالة الفصل والعزل العنصري "البرتهابدي" ضد الفلسطينيين في مدنهم ومخيماتهم وقراهم، بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات ومضاعفات..الخ. وفي هذا الإطار، أكدت عميرة هس مراسلة صحيفة هآرتس للشؤون العربية: "أن استراتيجية الفصل التي تتبعها حكومة نتنياهو منهجية وتسعى إلى فصل الضفة عن غزة، وفصل المناطق عن شرقي القدس"(٣).

وفي عهد باراك أيضا

أما في عهد الجنرال باراك الذي شن منذ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أشرس حملة تنكيلية تركيعية ضد الشعب الفلسطيني، فقد عادت الحكومة الإسرائيلية وأشهرت خطة الفصل مجددا بصورة لم يسبق لها مثيل في الحكومات السابقة. فمنذ ما قبل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في أيار/مايو ١٩٩٩، وخلالها وبعدها، أشارت مصادر صحفية

وأمنية إسرائيلية عديدة إلى أفكار وأهداف ونوايا الجنرال باراك بالنسبة للفصل والانفصال عن الفلسطينيين.

فقد جاء في خبر نشرته صحيفة هآرتس في بداية عهد نتنياهو ١٩٩٦ على سبيل المثال " أن باراك يسعى ومعه نتنياهو لحل يقوم على أساس الفصل المادي للفلسطينيين"[٤]. وبعد ذلك بعام، صرح باراك نفسه في لقاء أجرته معه صحيفة هتسوفيه مؤكدا: "لا يوجد طريقة لضمان الأمن الشخصي للإسرائيليين إلا بالانفصال عن الفلسطينيين"[٥]. وأضاف باراك في المقابلة نفسها: هناك ثمانية ملايين إنسان غربي النهر وحتى البحر، ٥,٥ مليون إسرائيلي، و ٢,٥ مليون فلسطيني، ولا يجب على إسرائيل لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأمنية، ولا حتى من ناحية ماهية الدولة اليهودية "أي هويتها السكانية"، السيطرة على هؤلاء الفلسطينيين"[٦].

وأكدت "هس" أيضا على ذات الموقف لباراك، حينما كتبت في هآرتس: "ان باراك يسير في أعقاب نتنياهو ورابين في مسألة الفصل"[٧].

وأشار تقرير في صحيفة هآرتس بعد ذلك بشهرين نشر تحت عنوان: "فكرة الفصل تخرج من الدرج" إلى "ان هذه الخطة تبلورت لأول مرة في نهاية عهد رابين جراء سلسلة العمليات الانتحارية التي نفذتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي .. والآن يجري إشهارها في عهد باراك من جديد"[٨].

غير أن حدة إشهار خطة الفصل في عهد باراك تراجعت إعلاميا في ظل ماراثون الجهود التسووية الذي شهدته الفترة السابقة لقمة كامب ديفيد-٢، حيث دخلت المفاوضات حول القضايا النهائية في تلك القمة مسار "الجدية" لأول مرة، وباتت خطة الفصل والعزل العنصري للفلسطينيين تقرأ

ما بين سطور خطط وخرائط التسوية الدائمة. واستمر الحال كذلك إلى أن منيت قمة الكامب بالفشل الصريح بالنسبة لباراك وباتت حكومته مهددة بالسقوط، الأمر الذي دفعه لأن يخرج من جلده الناعم ليعود إلى طبيعته المعهودة بوصفه جنرال حرب وإرهابيا دمويا.

في إطار حربه المعلنة ضد الفلسطينيين منذ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عاد باراك إلى إشهار خطة الفصل من جديد، وأصبحت هذه الخطة على أجندة الحكومة الإسرائيلية سياسيا وإعلاميا، بينما اخذ جيش الاحتلال الإسرائيلى ينفذها ميدانيا. وفي هذا النطاق، قالت مصادر إعلامية إسرائيلية: "أن رئيس الوزراء الإسـرائيلي بحث مع مـساعديه العسـكريين خطة جذرية لعزل المناطق الفلسـطينية بشكل دائم.. وأضافت ان باراك بحث مقترحات الفصل من جانب واحد مع مسـؤولين كبار في وزارة الدفاع وقادة الجيش"[٩].

رغم ذلك، نلاحظ أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تلجأ إلى تطبيق فكرة/خطة الفصل والعزل علانية وصراحة وبقوة الجيش والإرهاب الدموي حتى الآن، ليس لأنها تخلت عنها أو لأنها غيرت مواقفها وخياراتها، بل لأنها بالتلويح بها وممارستها احيانا إنما سعت سـعيا حثيثا إلى أقلمة الفلسطينيين وتطويعهم لمقترحاتها وأفكارها وشروطها التسووية التي تمثلت بجملة كبيرة من الخطط والخرائط، التي نرى ضرورة لقراءة أهمها وأخطرها كونها تنطوي على ذات الأفكار والخطوط التي ترمي إليها خطة الفصل والعزل العنصري، وكون هذه الأخيرة تسعى أيضا إلى تحقيق ذات الحقائق والأهداف التي سعت وتسعى إليها الخطوط والخرائط الإسرائيلية للتسوية.

أبرز الخطط والخرائط

إذا كانت الخرائط والمشاريع السياسية الإسرائيلية التي تتابعت على مدى سنوات ما قبل مدريد وأوسلو قد أجمعت على تصفية المقاومة المسلحة الفلسطينية، وإجهاض وتقويض الانتفاضة الكبرى الأولى من جهة، وعلى تصفية الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية عبر جملة الخطوط الحمراء واللاءات التي طفحت تلك الخرائط والمشاريع بها وشكلت قواسم مشتركة إلى حد كبير بين كافة الأحزاب والقوى والتيارات السياسية في المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية، نقول إذا كانت تلك الخرائط والمشاريع تميزت بجملة من القواسم المشتركة ما بين أطراف الخريطة السياسية الإسرائيلية، فهل تختلف عنها الخرائط والمشاريع السياسية الإسرائيلية التي ظهرت وعرضت في مرحلة عملية المفاوضات السياسية من حيث الجوهر..؟

وهل يمكننا القول ان المجتمع السياسي الإسرائيلي تغير في هذه المرحلة من المراحل السابقة، وأصبح اكثر جاهزية للتعاطي مع القضايا والحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة..؟ أم أن تلك القواسم المشتركة المتمثلة بالخطوط الحمراء واللاءات والأطواق والإملاءات ما تزال قائمة ومستمرة جوهريا واستراتيجيا..؟

ثم كيف أدى كل ذلك إلى انفجار الانتفاضة الكبرى الثانية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة والتساؤلات وغيرها، يتعين علينا عرض وقراءة أهم وأخطر الخرائط والمشاريع السياسية الإسرائيلية المتعلقة بقضايا التسوية الدائمة، وخاصة في عهدي نتنياهو وباراك اللذين يحملان أرفع الأوسمة الحربية الصهيونية.

أفكار نتنياهو

في الرابع من حزيران/يونيو ١٩٩٧، عرض نتنياهو أمام حكومتــه اليمينية المصغرة المبادئ الأساسية لخطته للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين أطلق عليها اسم "ألون +"، نسبة إلى مشروع يغئال آلون، وفيما يلي أهم بنودها:

١- معارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٢- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين.

٣- القدس الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد.

٤- تحتفظ إسرائيل بتكتلات الاستيطان الكبيرة في غور الأردن وغوش عصيون وعلى امتداد الخط الأخضر وفي قطاع غزة، وكذلك بالطرق الحيوية، وبمصادر المياه"[١٠].

أفكار باراك

اما رئيس الحكومة الإسرائيلية الجنرال باراك، فقد وضع في مقدمة أولوياته التفاوضية مع الفلسطينيين التوصل إلى ما أسماه "اتفاق إطار" حول المبادئ الأساسية للتسوية الدائمة، وذلك بغية "إنهاء النزاع التاريخي بين الفلسطينيين و "إسرائيل" ، وتحديد إطار اتفاق السلام على أساس تحديد آلية إقامة الدولة الفلسطينية، وتجميع المستوطنين في تكتلات استيطانية"[١١].

وفي مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في ١٩٩٩/٩/٥، نجح باراك في فرض صيغته الخاصة بضرورة التوصل إلى "اتفاق إطار" مع الفلسطينيين قبل الانتقال إلى المفاوضات النهائية"[١٢].

وحدد باراك لاحقاً الخطوط الأساسية لخريطته المعروضة لاتفاق الإطار وهي:

١- "امن إسرائيل فوق كل شيء.
٢- الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
٣- لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧.
٤- بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
٥- تجميع المستوطنين في تكتلات استيطانية تخضع للسيادة الإسرائيلية.
٦- لا عودة للاجئين الفلسطينيين"[١٣].

وبعد ذلك، تتابعت الخرائط والعروض الإسرائيلية المتعلقة باتفاق الإطار. فقد عرض باراك أمام حكومته مفهومه في الموضوع الفلسطيني وحدد المبادئ والمناطق التي لا يمكن ان تتنازل "إسرائيل" عنها وهي:

١- "لا عودة لحدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧.
٢- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية بما في ذلك مستوطنات معاليه أدوميم، وبسغات زئيف، وجيلو، وراموت.
٣- لا لدخول أي جيش أجنبي غربي النهر.
٤- تجميع المستوطنين في تكتلات استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية.
٥- إسرائيل لا يمكنها أن تتحمل أي مسؤولية أخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين، ولذلك لا يمكن أن يكون حل هذه المشكلة في إطار إسرائيل"[١٤].

تنطوي الأفكار والخطط والخرائط الإسرائيلية المشار إليها على جملة من الأبعاد والدلالات بالغة الخطورة على المستويين الميداني والسياسي:

فعلى المستوى الميداني -على الأرض الفلسطينية- توضح المعطيات ان الخطط والخرائط الإسرائيلية جاءت أولا وقبل كل شيء من المنطلق الأيديولوجي اليميني الصهيوني الذي يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من "أرض إسرائيل" وأن على الفلسطينيين أن يقبلوا "الحكم الذاتي" لهم سقفا سياسيا، وفي هذا الصدد، نشير إلى احدث تصريح لباراك الذي اعتبر فيه "أن قراريّ مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يسريان على الضفة الغربية وقطاع غزة"[١٥].

لذا، نرى ان الخطط والخرائط تقطع اوصال الجسم الفلسطيني والوحدة الجغرافية والسكانية الفلسطينية إلى أجزاء وجيوب أو كانتونات وغيتوات معزولة محاصرة بتكتلات المستوطنات ومعسكرات الجيش.

ويمكن القول ان الخطط والخرائط الإسرائيلية تقود إلى تكريس واقع الاحتلال والسيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتجهض مقومات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. اما على المستوى السياسي فإنها ترمي إلى إجهاض مقومات ومرتكزات الوحدة الجغرافية والسكانية والسيادية الاستقلالية الفلسطينية في إطار دولة مستقلة تمتد على مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بلا نقصان.

إذن هي خطط وخرائط تدعو إلى تكريس الاحتلال والاستيطان والتهويد والضم.. وإلى إجهاض التسوية ومقومات الاستقلال وبناء الدولة المستقلة، وهي بالتالي من جهة أخرى دعوة مفتوحة للعودة إلى دائرة

العنف والدم وإلى الحرب الدائمة.. علما بأن الحرب قائمة ولم تتوقف من جانب الاحتلال عبر إجراءاته وممارساته وانتهاكاته اليومية الصارخة ضد الأرض والإنسان العربي.

وحيث أن فكرة وخطة الفصل والعزل العنصري "البرتهايدي" تنطوي على ذات المضامين المتعلقة بتقطيع أوصال الجسم الفلسطيني جغرافيا وسكانيا وتحويل التجمعات الفلسطينية إلى جيوب وبانتستونات ومعازل عنصرية، يمكننا الاستخلاص إذن، بمنتهى الوضوح: أن خطة الفصل بمضامينها الآتية لاحقا تشكل الهدف الإسرائيلي الأساسي والعريض الذي تسعى إلى تحقيقه وتكريسه على الأرض الفلسطينية كافة الحكومات الإسرائيلية، وذلك سواء عبر قناة المفاوضات السلامية المزعومة، أو عبر ميادين الحرب والدم والنار والحرق والتدمير والإبادة، وهي في الوقت ذاته المدفعية الثقيلة جدا والسلاح الاحتياطي الذي تلجأ إليه الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بهدف محاصرتهم في معازلهم والضغط عليهم اقتصاديا وسياسيا وامنيا واحتواء انتفاضتهم وإجبارهم على التجاوب القسري مع الصيغ والطروحات التسووية.

****

- **أربعة أبعاد أساسية وراء خطة الفصل الحربية: الجغرافي-السكاني/الاقتصادي/الأمني/والسياسي.**
- **من مضامين خطة الفصل:**
- **الفصـــل والعزل الداخلي بين الضفة والقطاع، وبين شمال ووسط وجنوب الضفة.**
- **والفصل الخارجي بين الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع عن المحيط العربي كله.**

خطة الفصل – الأبعاد والمضامين

حينما تبناها الاسحاقان شامير ورابين في حينه كانت فكرة وخطة الفصل قد جاءت ووضعت بفعل أسباب وعوامل الأمن الإسرائيلي بالدرجة الأولى، غيـــر أنهـــا انطوت على أبعاد عديدة اخرى (ستأتى في السياق)، وحيـــنما التقطها الجنرال باراك وتبناها وأصبحت ركيزة أساسية من ركائز استراتيجية ضد الفلسطينيين، لم يكن ذلك مفاجئا أو عفويا، ولم يكن باراك مـــتفردا فـــي الفكرة ، وإنما الأشد تمسكا وتشددا فيها، وهو إنـــما يواصل نهـــج رابين ونتنياهو. ويتبنى ذات الركائز المكونة لخطة الفصل والمتمثلة حســـب عميـــرة هس مراسلة هآرتس للشؤون العربية بـــ: "السيطرة على الأرض فـــي الضـــفة الغربية وقطاع غزة، والسيطرة على حرية الحركة والتـــنقل للفلســـطينيين عـــبر المســـــتوطنات الصغيرة والكبيرة والطرق الالتفافية"(١٦).

ولذلــك، أعدت وأدرجت خطة الفصل على أجندة الجنرال باراك ليســحبها ويــلوح بها متى شاء، وليطبقها إذا ما استوجبت الأوضاع متى وكيفما شاء، وبشكل محدد إذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية حسب المفهوم الإسرائيلي، أو إذا أخفق في تحقيق أهدافه السياسية عبر المفاوضات.

وبات "شعار الفصل يتكرر بصورة أوتوماتيكية كلما أراد زعماء إســرائيل إظهــار أن بيدهم الرد المناسب على التحديات الأمنية والسياسية الفلسطينية "(١٧).

وتــنطوي خطــة الفصــل والعــزل الإسرائيلية على عدة أبعاد ومضامين نكثفها كما يلي:

البعد الجغرافي – السكاني

حيــث أن السياســة الرسمية الإسرائيلية لا تعتزم وفق خططهم وخــرائطهم وممارساتهم على الأرض، تطليق المناطق الفلسطينية والتخلي عــنها لصــالح الفلســطينيين تخــليا سياســيا – سيادياً، فإن خطة الفصل الإســرائيلية والباراكية تقضي من ضمن ما تقضي به بالفصل الجغرافي – الســكاني للفلســطينيين عن الكيان الإسرائيلي وعن المستوطنات اليهودية وتســتدعي خطــة الفصل الجغرافي – السكاني إجراءات حربية إسرائيلية تتمــثل بفــرض الحصــارات والإغلاقــات والأطــواق العســكرية على الفلســطينيين، حيث هم في مواقعهم وجيوبهم ومعازلهم، ذلك بغية "تقطيع اوصالهم وتكاملهم كوحدة جغرافية – سكانية فيما بينهم أولاً، ولعزلهم عن الكيان الإسرائيلي والمستوطنات اليهودية ثانياً، بغية ضمان الأمن الشخصي للمستوطنين والإسرائيليين ثالثاً"(١٨).

وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تحقيق ذات المضامين عبر المفاوضات مع الفلسطينيين، غير أن محاولاتها باءت بالفشل، وقد وظف باراك كافة اوراقه من أجل تمرير الخطة على الفلسطينيين ودفعهم للقبول بما يسمى "الترتيبات الأمنية" و"الكتل الاستيطانية"، غير أنه أخفق في ذلك أيضا.

البعد الاقتصادي

وتشتمل خطة الفصل أيضا على إجراءات اقتصادية إسرائيلية عقابية جماعية ضد الفلسطينيين وتخلق وضعا اقتصاديا جديدا بالنسبة للفلسطينيين. فبعد أن كرست سياسة وإجراءات الاحتلال على مدى سنوات احتلال الضفة والقطاع حالة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، من حيث التشغيل والتصدير والاستيراد وشرايين ومفاتيح الاقتصاد بشكل عام، تقضي خطة الفصل بعزل الفلسطينيين اقتصاديا أيضا وحرمانهم من الحصول على مكونات الاقتصاد القوي، ولا يقصد بالفصل الاقتصادي إطلاقا طلاق الفلسطينيين اقتصاديا، وتمكينهم من إدارة اقتصادهم بصورة مستقلة، وفتح الحدود والمجالات أمامهم للتواصل الاقتصادي مع العرب والعالم، وإنما يقصد بالضبط عزلهم وتجويعهم وتعطيشهم وخنقهم اقتصاديا بغية تركيعهم..!

وحسب المصادر الاقتصادية والإعلامية الإسرائيلية فقد "بدأت عملية الفصل الاقتصادي للفلسطينيين وأصبحت العلاقات تشهد مرحلة اقتصادية جديدة"(١٩). وأكدت أجهزة الأمن الإسرائيلية من جهتها "ان عملية الفصل الاقتصادي للفلسطينيين قد بدأت"(٢٠). بينما أعلن المستشار الاقتصادي لمنسق شؤون المناطق في الجيش الإسرائيلي درور شلومي

قـائلا: "لا شـــك أننا أمام واقع اقتصادي جديد يختلف عما عرفناه حتى الآن"[٢١].

ومـــن جهته قال البروفسور أفي بن بست مدير عام وزارة المالية الإسرائيلية ورئيس لجنة الفصل الاقتصادي عن الفلسطينيين: "أن الفصـــل الاقتصادي سيتسبب بخسائر ثقيلة للفلسطينيين"[٢٢]. وجاء في تعليق نشرته يديعـــوت أحـــرونوت أيضا في ملحقها الاقتصادي ممون "أن خطة الفصل الـــتي يـــرفعها بـــاراك ليســـت أكـــثر من خطة – مؤامرة لخنق وتجويع الفلسطينيين"[٢٣].

بيـــنما جاء في تقرير شامل لخطة الفصل الاقتصادي "أن الفصل الاقتصـــادي ســـيلحق أضـــرارا كـــبيرة بالفلســـطينيين، رغم أن الاقتصاد الإســـرائيلي سوف يتضرر أيضا"[٢٤]. وأشار التقرير إلى "أن خطة الفصل الاقتصادي قد انطلقت عمليا"[٢٥].

وحـــول مغزى الفصل الاقتصادي أشارت جملة تعليقات صحفية إسرائيلية إلى "أن الفصل يعني عقوبات جماعية ضد الفلسطينيين"[٢٦].

البعد الأمني

يشـــكل الأمن بالنسبة للسياسة الرسمية الإسرائيلية الركيزة الأهم والأكـــثر مركـــزية في علاقاتها مع الفلسطينيين والعرب، وهي تبني كافة سياساتها الأخرى على خلفية الأمن، والأوضاع الأمنية، وتذهب أبعد مـــن ذلـــك إلى حـــد اعتبار أن وجودها ومستقبلها رهن بوضعها الأمني، ولذلك "ليـــس صـــدفة أبدا أن تتبلور خطط الفصل بين الكيان الإسرائيلي والكيان الفلســـطيني في كل مجالات الحياة في جهاز الأمن الإسرائيلي بالذات، كما يقوم هذا الجهاز بتنفيذ مخططات المدن والقرى الفلسطينية"[٢٧].

وبينما اكدت مصادر عسكرية إسرائيلية "أن خطة الفصل تتبع بالأساس من اعتبارات أمنية"[٢٨]، أشار مصدر قريب من الحكومة الإسرائيلية إلى "أن الأفكار التي تدعمها المؤسسة الأمنية والعسكرية تشمل إقامة أسيجة حدودية حول جيوب الحكم الذاتي الفلسطيني وزرع حقول ألغام وحراسة الحدود الخارجية لتلك الجيوب بالدبابات ، مما سيؤدي إلى ضغط الفلسطينيين بين فكّي الجيش الإسرائيلي ليتمزقوا إربا"[٢٩].

وبعد أن تبين لباراك أن الفلسطينيين قد ردوا، عمليا، بالرفض على مقترحات الرئيس كلينتون، اتخذت حكومته قرارا بـ"تخصيص مبلغ مئة مليون شيكل لبدء تنفيذ خطة الفصل في الأراضي الفلسطينية على طول الخط الأخضر كمقدمة للفصل الشامل بين الجانبين"[٣٠].

وتشتمل خطة الفصل التي أشارت يديعوت أحرونوت إلى أنها "انطلقت على الأرض"[٣١]، على "إقامة معوقات على طول الخط الأخضر وتحصين المستوطنات، كما تتضمن معابر حدودية. وحسب جدول الأولويات الذي حدده باراك، فإن الأعمال ستنفذ في البداية على طول ٧٤ كم في المقطع المسمى "الخاصرة الضيقة" للدولة، بدءا من اللطرون وحتى مستوطنة مي-عامي قرب أم الفحم في الشمال، وستمتد الأعمال شمالا وجنوبا.."[٣٢].

هذا، وكانت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي قد بادرت قبل ذلك إلى تطبيق خطة الفصل على الأرض الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أشار مركز أبحاث الأراضي في جمعية الدراسات العربية في القدس إلى "أن الجيش الإسرائيلي شرع في تنفيذ خريطة الحواجز والمواقع للنقاط

العســكرية فــي محافظــة نابلس التى تفرض الفصل والحصار العسكري لتمزيق أوصال الوطن والشعب"[٣٣]، بينما كان معهد الأبحاث التطبيقية في القدس "أريج" قد حذر من خطة مبرمجة لعزل المناطق الفلسطينية -أمنيا- عــن بعضــها، مشــيرا إلى "أن قــوات الجيش شرعت بتوزيع الحواجز والمواقــع العسكرية في منطقة بيت لحم"[٣٤]، كذلك ، أصدر مركز أبحاث الأراضــي فــي جمعية الدراسات العربية في القدس لاحقا تقريرا أشار فيه أيضا إلى: "أن قوات جيش الاحتلال أقامت الحواجز والحصارات العسكرية فــي محافظات سلفيت وقلقيلية وطولكرم، بعد أن كانت قد نفذت خريطتي الفصل والحصار لكل من محافظتي نابلس وجنين"[٣٥].

وفــي تقريــر لاحق للمركز نفسه، تم التأكيد على: "أن السلطات الإسرائيلية أقامت أربعين موقعا وحاجزا عسكريا لفرض الفصل والحصار على أراضي قطاع غزة"[٣٦].

البعد السياسي

يمكننا أن نكثف الاستخلاص السياسي حول خطة الفصل بأبعادها الجغــرافية – السكانية – الاقتصادية الأمنية بالتأكيد على أن الهدف الكبير والجوهــري من ورائها إنما هو سياسي/سيادي يتعلق بالكيانين الإسرائيلي والفلســطيني، ولكن بالاتجاه المعاكس لما يمكن أن يخطر ببال البعض من المتفائــلين. ذلك أن الخطة ترمي إلى تكريس الانتشار والسيطرة السياسية الســيادية الإســرائيلية عــلى كامل فلسطين من النهر إلى البحر، وتكريس الهيمــنة الاســتراتيجية الإســرائيلية على الكيان الفلسطيني وعلى المنطقة برمــتها. وحول هذا المعنى تحديدا، كتب زئيف شيف المحلل الاستراتيجي

في صحيفة هآرتس يقول: "ان فكرة الفصل تأتي جزءا من الرد الإسرائيلي على إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد"(٣٧).

ومن جهته، أكد رون بن يشاي المحلل العسكري في صحيفة يديعوت احرونوت: "ان خطة الفصل قائمة وهي جزء من خطوات الرد الإسرائيلي على إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ويقصد من ورائها عدم السماح للفلسطينيين برسم معالم دولتهم بصورة أحادية الجانب"(٣٨).

وكان الباحث الإسرائيلى ميرون بنفنستي الأدق وصفا للبعد السياسي لخطة الفصل، حينما كتب في هآرتس موضحا: "الفصل" – الذي حظي بتعريفات وشعارات كثيرة ويلقى التأييد من قبل أوساط كبيرة في الجمهور اليهودي – هو مجرد استراتيجية جاءت "لإخراج غزة عن تل أبيب. غير أن الخطة الرئيسية أكثر تعقيدا، وقائمة على الفصل المزدوج أولا، أي الفصل الخارجي بين أرض إسرائيل الانتدابية، وبين الدول المجاورة، وثانيا، الفصل الداخلي بين المواقع الديموغرافية اليهودية والعربية، داخل البلاد.

ان السيطرة الحقيقية، التي تدعى "أمنية" على الحدود الدولية التي ينجح الإسرائيليون في الحفاظ عليها من خلال معابر برية، ومطار غزة، وكما يبدو ميناء غزة، تمكنهم من تنفيذ الفصل الداخلى الذي يستند إلى حدود مرنة بين جنوب فلسطين ومناطق تخضع للسيادة الإسرائيلية.

إن السيطرة على الإطار الخارجى هو أمر ضروري لاستراتيجية أوسلو، ذلك أنه إذا سيطر الفلسطينيون ولو على معبر حدودي واحد أو

حولوا الحدود الداخلية إلى حدود دولية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وتفقد إسرائيل السيطرة على عبور المواطنين والتجارة.

إن تحديـد الحـدود الخارجيـة يستدعي إقامة منظومة كبيرة من المعوقـات الماديـة، نقـاط الممر والحواجز الجمركية بين جيوب "الفصل الداخـلي" ويكشـف عن السخافة التى ينطوي عليها رسم الحدود المتعرجة غير المتواصلة للكنتونات التي تستند عليها على أفكار التسوية.

وطالمـا نجحـت إسـرائيل فـي الحفاظ على الغلاف الخارجي، يسـتطيع زعماؤها مواصلة الوهم بأنهم ينفذون بصراحة الفصل الداخلي، ذلـك أن حدودها الداخلية المرنة هي بلا أثر وبدون فعالية، إذ أن حواجز الطـرق ليسـت إلا أبـواب جـدران على حد تعبير رجل عسكري حاد البصـيرة، وممر بيت لحم هو النصب التذكاري الذي جاء ليرمز إلى هذا الفصـل"(٣٩). وعـاد بنفنستي ليثير الأبعاد ذاتها في مقالة كتبها على خلفية انتفاضـة الأقصـى/القدس ٢٠٠٠ ونوردها بشيء من التفصيل لأهميتها، ومما قاله بنفنستي: "ايهود باراك الذي يبحث عن الأفكار التى من شأنها أن تنقذه حول الفصل من طرف واحد إلى موضوع مركزي في سياسته وإلى السـوط الأساسـي ضد نية الرئيس ياسر عرفات الإعلان من طرف واحد عن إقامة دولة فلسطينية.

إن طواقـم مهـنية فـي مجـالات عديدة نعمل على المخططات والمباحثات تحظى بصدى جماهيري وإعلامي واسع، فيما يبدو ظاهريا أننا نشـرف بالفعل على واقع جديد. اما الحقيقة، فهي ومثلما يعرف كل مطلع على عقدة العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية "أن "الفصل" هو أضغاث أحلام "و" الفصل من طرف واحد، هو التعبير النفسي عن العقاب الجماعي.

كـــل المخططـــات تـــتركز في الترتيبات الداخلية، بين الكنتونات الفلسطينية وبين المناطق المأهولة بالسكان اليهود، فلا يدور الحديث عـــن أراضـــي إسرائيل السيادية، بل عن كل قرية ومدينة يهودية في كل مكان، والحدود التي من المفروض أن تقرر الفصل توصف بأنها "حدود متنفسة"، بمعـــنى، أنـــه خـــط تخـــوم ذو خـــروم لا يفيد سوى الفلسطبنيين وليس الإســـرائيليين والترتيـــبات فيـــه ستضـــمن ألا تصاب بضرر أي مصلحة إسرائيلية -أمنية واقتصادية-.

"الحـــدود المتنفسة" هذه هي أمر قابل للتطبيق فقط لأن الفصل ذو المغزى ليس داخل البلاد، بل على طول الحدود الخارجية لأرض إسرائيل. السيطرة على المنظومة الخارجية على نقاط الحدود مع الأردن ومع مصر وفـــي مطار غزة ، هي شرط مسبق لإقامة الحدود المتنفسة، وإلا فستفقد إســـرائيل السيطرة على عبور الأشخاص والبضائع من الخارج، وستضطر إلى إقامة حدود داخلية محكمة الإغلاق.

وفقـــط بفضـــل الفصل الخارجى يمكن للفصل الداخلي من طرف واحـــد أن يشـــكل وسيلة عقاب ضد السلطة أو "الدولة" الفلسطينية، فإذا ما تمتعت هذه بصلة لا واسطة فيها مع العالم الخارجي، فكيف يمكن لإسرائيل أن تمنع تقديم المساعدات والتطور الاقتصادي الذي سينزع الخناق؟ وعليه، فإن "الطوق" على مدن الضفة والقطاع، والذي هو مرحلة أولى في الفصل مـــن طرف واحد، يجب أن يترافق وإغلاق مطار غزة والحصار البحري لشاطئ غزة"(٤٠).

وقـــالت صـــحيفة يديعـــوت احرونوت تحت عنوان بين "الفصل والحـــرب": "أن خطـــة الفصـــل التي يلوح بها باراك إنما هي خدعة، لأن

الفصل الحقيقي يستدعي رسم حدود بيننا وبين فلسطين، الأمر الذي لن تقدم عليه أي حكومة إسرائيلية، وبدون الحدود تتحول خطة الفصل إلى مؤامرة لخنق وتجويع الفلسطينيين"[٤١]. وكان الدكتور هشام شرابي، رئيس المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية السياسية في واشنطن، قد تحدث عن جوهر صيغة باراك للفصل قائلا: "فما الصيغة التي يقدمها ايهود باراك؟

إنها "السبريشن" التي أعلنها بعد انتخابه رئيسا للوزارة الإسرائيلية، صيغة الفصل العرقي-البديل للتطهير العرقي- الذي يمنع خطر الاختلاط بين العرب واليهود وخطر قيام "الدولة الديمقراطية" وخطر "تلوث الدولة اليهودية". والفصل الذي يرمي إليه باراك ليس فصلا بين شعبين متساويين في الحقوق والمنزلة، بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية متساوية، بل بين دولة مهيمنة تتمتع بالسيادة الكاملة على كافة أرض فلسطين و"دولة" تابعة لا تتمتع بأية سيادة حقيقية، فمفهوم الـ"سبريشن" هنا لا يختلف عن مفهوم "الابارتيد" العنصري الذي سارت عليه الحكومة العنصرية البيضاء في جنوب إفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتصار حركة التحرير الإفريقية بقيادة مانديلا"[٤٢].

وقالت صحيفة "هآرتس" "أن باراك اقترح أن تشكل خطة الفصل التي يتبنى تطبيقها بين الدولة العبرية ومناطق الحكم الذاتي (أو الكيان) الفلسطيني في الضفة الغربية كتوجه استراتيجي بمثابة برنامج لحكومة الطوارئ الوطنية والتي كان باراك أكد بعد انتهاء أعمال قمة "شرم الشيخ" عزمه على المضي قدما في مساعيه لتشكيلها مع المعارضة اليمينية"[٤٣].

على صعيد مختلف، كشف نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرايم سنيه النقاب عن أنه "تجري بلورة خطة الفصل بين الإسرائيليين

والفلسطينيين من جانب واحد دون أن تشتمل على إزالة مستوطنات يهودية في أعقاب هذا الفصل كما قال. وأضاف أن "هذه الخطة تشمل فصلا عمليا ووضـــع مواقع وتحويل الحواجز إلى معابر رسمية وتشمل أيضا ترتيبات وغيـــرها، حيـــث أن الهدف من هذه الخطة هو الفصل بين كيانين يعيشان جنـــبا إلى جـــنب، إلا أنها لا تشابه تسوية الوضع الدائم والنهائي لأنه ليس فيها تواصل إقليمي للفلسطينيين"(٤٤).

كذلك، نسبت صحيفة "هآرتس" إلى مصدر سياسي رفيع في مكتب بـــاراك قولـــه: "أنـــه لا يمكن الوصول إلى تطبيق فصل تام بين إسرائيل ومـــناطق الحكم الذاتي الفلسطيني من دون اتفاق لكنه أضاف مستدركا أن إســـرائيل ستســـعى مع ذلك إلى إعادة انتشار قواتها (وترسيم حدودها مع مـــناطق الحكـــم الذاتـــي الفلســـطيني)، بحيث تتمركز على طول الحدود والأماكن التي نريد ويجب علينا الدفاع عنها"(٤٥).

الخلاصة

فـــي ضـــوء كـــل ذلك، فإن الخلاصة المكثفة التي يمكننا وضع خطوط مشددة تحتها فيما يتعلق بخيار وخطة الفصل التي يشهرها الجنرال بـــاراك في وجه الفلسطينيين، والتي من المتوقع أن يشهرها ويطبقها لاحقا هـــو أو شـــارون أو غيرهما، تتلخص في "أن هذه الخطة هي عبارة عن تصـــعيد حـــربي إســـرائيلي تنكيلي! وتركيعي بكل ما تنطوي عليه هذه المعـــاني ضـــد الشـــعب الفلسطيني. ولذلك، "ليس صدفة أن تتبلور خطط الفصل في كل مجالات الحياة في جهاز الأمن الإسرائيلي بالذات، مثلما ينفذ

هذا الجهاز مخططات محاصرة المدن والقرى الفلسطينية، ويبعث بالدبابات إلى مشارفها لقمع الانتفاضة الشعبية ليستعيد "قدرة الردع" هكذا"(٤٦).

أمـــا الشق الثاني من الخلاصة المكثفة أن خطة الفصل عبارة عن إجـــراء حـــربي عنصري تطهيري ضد الفلسطينيين، يستهدف عزلهم في إطـــار "معـــازلهم وبانتســـتوناتهم" السكانية، وفرض أكبر وأوسع قدر من العقوبـــات الجماعيـــة القمعية ضدهم بهدف النيل من معنوياتهم ومقومات صـــمودهم المـــادي على الأرض، وبالتالي تركيعهم سياسيا. فالخطة التي يـــريدها بـــاراك، إذن، هي "ليست خطة فصل سياسي حقيقي، وإنما خطة حـــربية، يقصـــد بهـــا شن حرب إرهابية اقتصادية ضد الفلسطينيين بغية تجويعهـــم وخنقهم"(٤٧)، كما أنها تهدف إلى "خنق أراضي السلطة وإخضاع الســـكان تحت ضغط الجوع"(٤٨)، وهي "خطة تركز ثلاثة ملايين فلسطيني مقفـــلا عـــليهم فـــي بانتوستونات حتى يرضخوا للمطالب الإسرائيلية"(٤٩)، وتهـــدف كذلـــك إلى: "فصل الشعب الفلسطيني وتقطيع أوصاله وعزله في كانـــتونات تـــبقى مفاتيحها مرهونة بيد السلطات الإسرائيلية كورقة ضغط عـــلى القيـــادة الفلســـطينية، وتهـــدف أيضا إلى الحيلولة بين قيام دولة فلســـطينية مـــترابطة ذات حدود جغرافية واضحة بهدف تكريس التبعية الإسرائيلية"(٥٠).

ولا شـــك أن أخطـــر مـــا يـــترتب عـــلى خطة الفصل والعزل والبانتســـتونات العنصـــرية هـــو أولا، وقـــبل كـــل شيء إجهاض وإنهاء الانتفاضـــة وكل أشكال المقاومة الفلسطينية المشروعة. ولا شك أيضا أن مـــن أخطر ما يترتب على هذه الخطة هو محاولة فرض الأجندة السياسية الإســـرائيلية كمـــا تساءل ياسر عبد ربه وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني

قائلا: "هل تريد الحكومة الإسرائيلية بطرح هذا المشروع الآن فرض جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائي من جانب واحد، بعدما أظهرت أنها تريد تحديد أسماء الوفد المفاوض لكلا الطرفين وليس لإسرائيل فحسب؟!"[٥١]. وأضاف عبد ربه: ".. وفى الوقت الذي كنا ننتظر فيه تشكيل الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الوضع النهائي، خرجت علينا الحكومة الإسرائيلية بهذا المشروع الذي يستهدف مواصلة السيطرة على الأرض في مقابل منح الفلسطينيين حق العيش داخل جزر معزولة لا تمانع إسرائيل في تسميتها دولة"[٥٢].

وبما "أن خطة الفصل الإسرائيلية تهدف بالمحصلة (كما أكد عدد من السياسيين والأكاديميين الفلسطينيين في ورشة عمل عقدت بالبيرة) إلى تكريس الاحتلال ومحاصرة الفلسطينيين في كنتونات منعزلة تعمل على إجهاض الدولة الفلسطينية والحيلولة دون إقامتها[٥٣]، وبما "أن الفصل الحقيقي يعني نشوء دولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وطالما أن المسمى الإسرائيلي عكس هذا تماما لأنه يسعى إلى تعطيل وتحطيم أسس هذه الدولة سلفاء وفي الصراع بين الفصل الذي يؤدي إلى نشوء دولة فلسطين، والفصل الذي يمنع نشوء هذه الدولة"[٥٤]، فإن الانتفاضة الفلسطينية بأشكالها وأدواتها المتعددة باتت الخيار الأساسي والممر الإجباري أمام الفلسطينيين في مواجهة آلة الحرب الاحتلالية.. وفي مواجهة خطط وإجراءات الفصل والعزل العنصري الإسرائيلي ضد شعب بأكمله.

هوامش الفصل الخامس

١- أنظــر وكــالات الأنباء والصحف العربية والعبرية الصادرة أيام ٢٩ و٣٠ و٢٠٠٠/١٢/٣١.

٢- الصــحف العبرية: هآرتس، معاريف والعربية: الرأي والدستور الصادرة يوم ٢٠٠١/١/١.

٣- صحيفة هآرتس ، ١٩٩٧/١١/٥.

٤- صحيفة هآرتس، ١٩٩٦/١٠/٢٣.

٥- صحيفة هتسوفيه، ١٩٩٧/١٠/٣.

٦- المصدر السابق نفسه.

٧- صحيفة هآرتس، ١٩٩٩/٥/١٩.

٨- صحيفة هآرتس، ١٩٩٩/٧/٣٠.

٩- صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.

١٠- صحيفة هآرتس، ١٩٩٧/٦/٥.

١١- صحيفة يديعوت أحرونوت ، ١٩٩٩/٨/١٧.

١٢- الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٩٩/٩/٦.

١٣- صحيفة هآرتس ومعاريف ، ١٩٩٩/١٠/٤.

١٤- صحيفة هآرتس ، ٢٠٠٠/٤/١.

١٥- باراك، صحيفة يديعوت احرونوت ، ١٩٩٩/١١/٨.

١٦- صحيفة هآرتس ، ١٩٩٩/٥/١٩.

١٧- ميرون بنفنستي، هآرتس ، ٢٠٠٠/١٠/٢٦.

١٨- صحيفة هتسوفيه، ١٩٩٧/١٠/٣.

١٩- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٩.
٢٠- صحيفة هآرتس ، ٢٠٠٠/١٠/١٩.
٢١- يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٤.
٢٢- الملحق الاقتصادي لصحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٣.
٢٣- الملحق الاقتصادي ممون/ صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٤.
٢٤- ملحق عسكيم الاقتصادي، ٢٠٠٠/١٠/٢٧.
٢٥- المصدر السابق نفسه.
٢٦- الصحف العبرية، هآرتس ومعاريف ويديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٣.
٢٧- ميرون بنفنستي، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٦.
٢٨- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٩.
٢٩- صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.
٣٠- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٢/٢٦.
٣١- المصدر السابق نفسه.
٣٢- المصدر السابق نفسه.
٣٣- صحيفة القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١١/٥.
٣٤- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.
٣٥- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/٢٦.
٣٦- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٢/١٢.
٣٧- زئيف شيف، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٣١.
٣٨- رون بن يشاي/ صحيفة يديعوت أحرونوت/ ٢٠٠٠/١٠/٢٧.

٣٩- ميرون بنفنستي/ صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/٥/١٢.

٤٠- ميرون بنفنستي/ صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٢٦.

٤١- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٤.

٤٢- د. هشام شرابي/ صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٠/٦/٢٠.

٤٣- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٨.

٤٤- أفرايم سنيه/ صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٨.

٤٥- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٨.

٤٦- بنفنستي/ مصدر سبق ذكره.

٤٧- مجلة ممون الاقتصادية/ مصدر سبق ذكره.

٤٨- بنفنستي، مصدر سبق ذكره.

٤٩- نعوم تشومسكي/ صحيفة العرب اليوم الأردنية، ٢٠٠٠/١١/٧.

٥٠- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.

٥١- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٢١.

٥٢- المصدر السابق نفسه.

٥٣- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٢/٥.

٥٤- صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١١/١٧.

الفصل السادس

دور فلسطينيي ١٩٤٨ في انتفاضة الـ٢٠٠٠

- مشاركة عرب فلسطين ٤٨ في انتفاضة ال/٢٠٠٠ جاءت لتبلغ خطابا جديدا ولتعلن مرحلة جديدة.
- حطمت الانتفاضة -أيضا- تابوهات مغلقة هيئ للكثيرين أنها تكرست على مر العقود وفي مقدمتها تابو الذوبان والأسرلة.
- كرست الانتفاضة التلاحم والتكامل النضالي الفلسطيني على امتداد خريطة الوطن الفلسطيني المحتل.
- من أهم دلالات الانتفاضة لدى عرب ٤٨: أن ما كان لن يكون .. وأن الانتفاضة القادمة ستكون أخطر.. والمسألة مسألة وقت فقط.

دور عرب فلسطين ١٩٤٨ في انتفاضة الـ٢٠٠٠

نجح أهلنا في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، منذ حلت بهم النكبة، في البقاء والصمود والتكيف منغرسين في عمق التربة الفلسطينية، مؤشرين إلى عروبة فلسطين عبر مسيرة نضالية متصلة لم تتوقف يوما. ولقد تواصلت تلك المسيرة من خلال أشكال عديدة للعملية النضالية الصمودية حتى وصلت ذروتها الأولى في انتفاضة الأرض للعام ١٩٧٦، ثم وصلت ذروتها الثانية في المشهد الانتفاضي التلاحمي الرائع مع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ٨٧-١٩٩٣.

وإذ نجح أهلنا هناك في تحقيق هذا الإنجاز، فقد جاءت انتفاضتهم المتلاحمة مع انتفاضة العام ٢٠٠٠ لتعلن وتبلغ خطابا جديدا ومرحلة جديدة. كما جاءت هذه الانتفاضة لتحطم وتسقط التابوهات المغلقة التي هيئ للكثيرين أنها تكرست على مر العقود الماضية، وفي مقدمتها التابو المتعلق بمزاعم الذوبان والأسرلة، أو ذاك المتعلق بانفصال اهلنا هناك عن الجسم الفلسطيني والعربي. ولقد تبين بمنتهى الوضوح والحسم أن فلسطينيي ١٩٤٨، ما زالوا على العهد، وإن كانت ظروفهم الخاصة جدا والقاهرة جدا لا تسمح لهم دائما بالتعبير بالأشكال التي يريدها أو يطمح لها البعض. هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، اتضح أن عوامل الغليان والانفجار البركاني المتراكمة على مدى عقود الاحتلال والتهويد والتنكيل البرتهايدي – العنصري، عوامل قائمة قابلة للاشتعال مرة أخرى كلما عادت فنضجت

الظروف. فما هي تلك العوامل؟ ثم ما هو دورها في انفجار انتفاضة الألفين. وأخيرا، ما هي دلالاتها وأهم الاستخلاصات المترتبة عليها؟

مراحل النضال في فلسطين ١٩٤٨

كي نقترب من خطوط التماس المتعلقة بلوحة الانفجار الانتفاضي الملحمي لأهلنا في فلسطين ١٩٤٨ مع إطار انتفاضة الألفين، يجدر بنا الإشارة بالعناوين العريضة إلى المراحل النضالية الممتدة على مساحة أكثر من نصف قرن من الزمن، التي خاضها الفلسطينيون العرب هنـــاك، والتي شكلت بتراكمها الأرضية الخصبة لانتفاضتهم عام ٢٠٠٠، وهي:

المرحلة الأولى ١٩٤٨-١٩٧٦

تميزت هذه المرحلة بخضوع فلسطينيي ١٩٤٨ لنظام الحكم العسكري الإسرائيلي التنكيلي، ولسياسة السلب والمصادرة والتهويد للأراضي العربية، والإذلال والقمع الدائمين للمواطنين العرب أصحاب الأرض والحق المشروع، بغية إجبارهم على ترك أراضيهم وبيوتهم والهجرة إلى الخارج لإفساح المجال أمام حركة الاستيطان الصهيوني. غير أن هذا المخطط أفشله تواصل نهج الصمود والتصدي بكل ما ترتب عليه من تضحيات قدمتها الجماهير العربية الفلسطينية هناك بعطاء كبير، بلغ ذروته في انتفاضة الأرض التي اندلعت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦[١].

المرحلة الثانية ١٩٧٦ – ١٩٩٣

تميزت هذه المرحلة باحتدام وتأجج الصراع بين سياسة الاحتلال في إطار مواصلة سياسة التمييز الابرتهايدي، وبين نهج المقاومة والتصدي والصمود في وجه تلك السياسات الاحتلالية.

لقد شهدت مناطق فلسطين المحتلة ١٩٤٨ خلال هذه الفترة محطات نضالية عديدة، وصلت اوجها بتضامن وتلاحم أهلنا هناك مع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى التي تفجرت في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، حيث تجندت الجماهير العربية الفلسطينية بحشد طاقاتها وإمكاناتها المادية والمعنوية ووضعها في خدمة الانتفاضة لتعزيز صمودها واستمراريتها في مواجهة الاحتلال. وقد سطر فلسطينيو ١٩٤٨ في هذه الانتفاضة ملحمة وطنية نضالية تلاحمية حقيقية مع الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وخارجها[٢].

المرحلة الثالثة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

أما المرحلة الثالثة الممتدة منذ اتفاق أوسلو وانطلاق ماراثون المفاوضات التسووية الفلسطينية – الإسرائيلية، فقد تميزت أيضا بتواصل أشكال التضامن والتلاحم الوطني مع القضايا والمواقف الفلسطينية، الأمر الذي انعكس جليا في سلسلة من المواقف السياسية والإعلامية والبرلمانية (في الكنيست الإسرائيلي) والنضالية الميدانية على شكل مسيرات ومظاهرات واعتصامات، اتسمت كلها بالتكامل الوطني الانتمائي للشعب العربي الفلسطيني.

وقد وصلت عملية التضامن ذروة جديدة لها، خلال انتفاضة النفق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، التي اكتملت فيها لوحة النضال الفلسطيني الشـــامل على امتداد خريطة الوطن الفلســـطينى المحتل من النهر إلى البحر[٣].

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا تراكمات هائلة من مشاعر الإحباط واليأس والاختناق من السياسة الإسرائيلية التسويفية سواء في "عملية واتفاقات السلام" من جهة، أو في استمرار ذات السياسة العنصرية ضدهم من جهة ثانية.

انتفاضة الـ٢٠٠٠ في فلسطين ١٩٤٨

وهكذا .. على أرضية ذلك الكم الهائل من المعطيات الاحتلالية والوقائع الانتفاضية مع الاحتلال التي تراكمت وتفاعلت وغلت وأوغلت في الاحتقان، كان من الطبيعي وقوع انفجار جديد أوسع وأشمل وأعنف من كافة الانفجارات السابقة التي خبرناها من أهلنا في فلسطين ١٩٤٨.

فما هي، إذن، أهم مقدمات ومظاهر وفعاليات وتداعيات انتفاضة أهلنا في فلسطين ١٩٤٨ في الألفية الثالثة؟

المقدمات

في الحديث عن المقدمات التي قادت إلى هذا الانفجار الانتفاضي الكبير لدى عرب فلسطين ١٩٤٨، لا يمكننا حصر تلك المقدمات بتفاصيلها وأحداثها، ونكتفي بأبرزها:

(١) في مجال مصادرة الأرض العربية في فلسطين ١٩٤٨، نشير إلى ما أعلنه البروفسور الإسرائيلي أرون يفتاحئيل من جامعة بن

غوريون من "أن السلطات الإسرائيلية انتزعت ٩٢% من ملكية أراضي فلسطين ١٩٤٨، وأن العرب الذين يشكلون ٢٠% من السكان لا يملكون عمليا اليوم سوى ٣% فقط من الأرض"[٤].

(٢) أما عن سياسة هدم المنازل العربية، فقد تواصلت منذ احتلال فلسطين بلا توقف، بل أنها تجاوزت كافة الخطوط الحمراء. وفي هذا السياق، "هدمت سلطات الاحتلال في النقب فقط خلال الفترة ٩٢-١٩٩٩ (١٣٠٠) منزل عربي"[٥]، وهذا مجرد مثال ينسحب على المدن والقرى الفلسطينية الأخرى، إضافة إلى هدم ما يسمونه "المساكن غير الشرعية"!! وفي هذا المجال الحيوي، قال محمد بركة النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عن حركة حداش: "إن العديد من المسؤولين الإسرائيليين اعتبروا بقاء العرب على أراضيهم بعد النكبة غلطة في المشروع الصهيوني. وأشار إلى أن أهم قضية تواجه العرب في إسرائيل هي الأرض. وقال أن العرب يشكلون ٢٠% من سكان إسرائيل وهم موجودون على ٢,٥% من مساحة الدولة محذرا من أن هذا الوضع ينذر بانفجار لأن هذه المساحة لا تكفي للزيادة الطبيعية. وأشار إلى وجود ما بين ١٢-١٣ ألف منزل في الوسط العربي يسكنها ١٥% من المواطنين العرب بدون ترخيص إضافة إلى وجود ١٢ -١٣ قرية عربية قائمة قبل وجود إسرائيل غير معترف بها. وأضاف بركة أن هذه الظاهرة تتركز في منطقة النقب حيث تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تركيز المواطنين الذين يبلغ عددهم ١٣٠ ألفا في تجمعين أو ثلاثة

لإفراغ النقب أمام الاستيطان. وقال "إن الحكومة الإسرائيلية تقوم بعملية ممنهجة لهدم البناء العربي بحجة عدم الترخيص، وأوضح أنه لا يعترف بأي قانون يهدم منزل المواطن فوق رأسه معتبرا أن من حق المواطن التصدي الشرعي لعملية الهدم ويجب على المواطن أن يدافع عن بيته ومأواه تجاه أي قانون جائر، واستغرب موقف الحكومة الإسرائيلية التي تمنع البناء العربي ثم تطالب بعد ذلك المواطن احترام القانون"(٦).

(٣) أما سياسة التمييز العنصري المزمنة ضد فلسطينيي ١٩٤٨، فإنها تشمل كل جوانب الحياة الفلسطينية. ففي هذا النطاق، أعدت رابطة حقوق المواطن في دولة الاحتلال دراسة حول سياسة التمييز العنصري رصدت فيه ثمانية مجالات وأنواع هي كما يلي:

- "تمييز على خلفية العمر: حيث أن معظم الوظائف الحكومية تقتصر على الشبان. حتى عندما لا توجد أي علاقة بين طبقة الوظيفة والكفاءة الجسمانية للمرشح. أما الموظفون الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ عاما، فبمقدورهم العمل في وظائف الدولة وفق عقد خاص فقط، وليس كتعيين حكومي. والوضع في القطاع الخاص ليس أحسن حالا. فجزء كبير من الإعلانات ترفق بسن معينة.

- تمييز على خلفية الجنس: حيث أن ١٣% من النساء العاملات في إطار وظيفة كاملة، يتقاضين اجورا تقل عن الحد الأدنى للأجور، مقابل ٥% فقط من الرجال. كذلك فإن عدد

النساء العاطلات عن العمل يزيد على عدد الرجال. أضف إلى ذلك ان قلة من النساء يشغلن منصبا حكوميا عاليا، فكلما ارتفع مستوى الوظيفة انخفضت نسبة النساء العاملات فيها، وخير مثال على ذلك، وجود امرأتين فقط في منصب مدير عام في وزارات حكومية.

- تمييز في التشغيل بين اليهود والعرب: إذ أن نسبة المستخدمين العرب تصل إلى أقل من ٥% من إجمالي موظفي الدولة، و٦,٢% من إجمالي الموظفين الذين تم استيعابهم العام الماضي، في شركة الكهرباء على سبيل المثال، يعمل ستة أشخاص عرب فقط من إجمالي (١٣) ألف عامل، وتشير أحد استطلاعات الرأي العام إلى أن ٦٨% من اليهود يعارضون العمل في مكان يخضع لإشراف موظف عربي.
- التمييز على خلفية الوضع الصحي: نسبة البطالة في إسرائيل تصل إلى ٩% بينما تصل إلى مستوى أعلى وسط العجز، حيث أن هناك ٢٠% من الصم، و٧٢% من المكفوفين عاطلون عـــن العمل.
- تمييز على خلفية طائفية: حيث أن الشرقيين المولودين في إسرائيل يعيشون وضعا رديئا في سوق العمل مقارنة بنظرائهم الاشكناز، والسبب الرئيسي في ذلك، الهوة الثقافية بين الطائفتين، حيث أن نسبة الشرقيين، بين الطلبة الجامعيين تقل كلما تقدم مستوى التعليم.

- تمييز في المحاكم: هناك فروق واضحة بين العرب واليهود في المحاكمات القضائية، ابتداء من التقديم للمحاكمة وحتى صدور الحكم. كما أن هناك فروقا واضحة في التعامل مع "الأحداث" اليهود والعرب. حيث تفرض على "الأحداث" العرب عقوبات أشد من تلك التي تفرض على نظرائهم اليهود. ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، أدين ٥,٦١٢ حدثا يهوديا بجرائم مختلفة مقابل ١,٨٦٠ عربيا، ومع ذلك حكم بالسجن الفعلي على ٦٠ قاصرا يهوديا مقابل ٣٠٢ وسط الأحداث العرب.
- تمييز في مجال التعليم: يوجد تمييز واضح بين الأثرياء والفقراء في مجال التعليم.
- تمييز على الصعيد الأكاديمي: حتى مطلع العقد، كان في إسرائيل حوالي ١٢ محاضرا عربيا من بين ٥,٠٠٠ في سلك التعليم في كل الجامعات، وفي أعقاب خطة تشجيع استيعاب الأكاديميين العرب، ارتفع عددهم إلى ٣٥"(٧).

استنادا إلى هذه المقدمات وغيرها، وصلت تراكمات الغضب لدى المواطنين العرب في فلسطين ١٩٤٨ إلى حد الانفجار، الأمر الذي عبر عنه بصراحة وبغضب عبد المالك دهامشة، النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، حين هدد بالانتفاضة معلنا: "سوف نحطم أيدي وأرجل كل شرطي يقدم على هدم منزل عربي"(٨). ومن جهته، اكد هاشم محاميد في مقالة نشرتها صحيفة معاريف تحت عنوان "نحن لسنا ضيوفا" قائلا:

"طرح في الآونة الأخيرة في وسائل الإعلام اقتراح غامض لتبـــادل السكان بين أحياء عربية في إسرائيل وبين مستوطنات في

المناطق المحتلة. ولم يأت هذا الاقتراح من بيت صنع الألغاز لدى اليمين المتطرف فقط، بل من أفواه سياسيين يمثلون حكومة باراك بواسطة اكاديميين يتفاخرون بالاهتمام والانشغال بمسائل الجغرافيا والديمغرافيا والذين فضلوا توجيه المعلومة التي هم بارعون وضالعون فيها لأهداف مختلفة وغريبة مبدؤها التطهير العرقي في دولة إسرائيل.

إن اقتراح التبادل هذا، يعيدنا إلى عام ١٩٤٨، عندما كان المفهوم الصهيوني آنذاك دولة يهودية نقية فيها الحد الأعلى من المناطق والحد الأدنى من السكان العرب الفلسطينيين. وفقط الانتهاء المبكر نسبيا لحرب ١٩٤٨ منع مؤسسي الدولة من إتمام عملهم وبقي على غير ما هو مخطط له حوالي ١٥٠ ألف مواطن عربي فلسطيني داخل حدود دولة إسرائيل. ولا تقل الاقتراحات العنصرية لتبادل السكان عن محاولة مقززة وبشعة لإتمام خطة التطهير العرقي لدولة إسرائيل من السكان العرب الفلسطينيين.

لقد صادرت إسرائيل على مدى خمس سنوات اكثر من ٩٠% مــن أراضي العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وحولتهم بذلك من مجتمع مزارعين أسياد إلى مجتمع عمال سود يعملون على بناء الدولة وبنيتها التحتية. وخير مثال على ذلك أم الفحم التي بلغ عدد سكانها في عام ١٩٤٨ حوالي ثلاثة آلاف مواطن مع ملكية ١٤٥ ألف دونم من الأراضي الممتدة حتى الكرمل عبر غور يزرعئيل وحتى العفولة، وبعد أن سلخت ٩٠% من أراضيها يصل عدد السكان حاليا إلى ٤٠ ألفا مع حوالي ٢٥ ألف دونم فقط حولت المدينة إلى غيتو فقير محاط بمستوطنات يهودية.

وقد طرح السؤال، عن أي تبادل مناطق يتحدث الاقتراح، من المحتمل أنه بعد اقتلاعنا من أراضينا وسلبنا جميع ممتلكاتنا سنكون موضع تبادل مع المستوطنات التي أقيمت بالقوة وخلافا لقرارات الأمم المتحدة؟ لسنا ضيوفا في دولة إسرائيل ولسنا مستوطنين وبناء على ذلك لسنا مستعدين لأن نكون موضع نقاش أو تفاوض. وإذا ما كانت إسرائيل ديموقراطية إلى هذا الحد كما تقول، فلماذا لم تطرح احتمالات لمبادلة نتانيا أو الشيخ مونس مع المستوطنين؟ لماذا لا نعود إلى الحدود التي وضعتها الأمم المتحدة في العام ١٩٦٧؟ لماذا لا تتحول أرض إسـرائيل الكاملة أو فلسـطين الكاملة من النهر إلى البحر إلى دولة لكل مواطـنيها؟"(١٠).

وفي ضوء كل ذلك، هل ثمة من يستغرب الانفجار الكبير المتزامن مع الانفجار الانتفاضي الواسع في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتشكل الانتفاضتان لوحة نضالية واحدة متكاملة في فلسطين التاريخية كلها.

وعلى نحو ما هو متوقع، هب الفلسطينيون العرب في فلسطين ١٩٤٨، خلال انتفاضة ٢٠٠٠ كرجل واحد، وقوة واحدة، وموقف واحد، ليعلنوها رسالة بالغة الوضوح "أن كفى للاحتلال ونظام التمييز العنصري"، وأنه "آن الأوان كي يحصل الفلسطينيون على الحد الأدنى من حقوقهم متمثلا بحقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس على كامل مساحة الضفة والقطاع" ... فعمت الانتفاضة الفلسطينية فلسطين التاريخية، من أقصاها إلى أقصاها، وليحتل أهلنا في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ دورا كبيرا متميزا في أيامها الأولى على وجه

التحديد، ولتشكل، ولأول مرة، على نحو أخاذ لهذه الدرجة لوحة فلسطينية نضالية سياسية متكاملة في فلسطين كلها.

لقد كانت مساهمة فلسطينيى ١٩٤٨ في الانتفاضة الشاملة على كافة الصعد الميدانية والسياسية والإعلامية والاقتصادية ...الخ.

فعلى الصعيد الميداني، عمت الانتفاضة مدن وقرى فلسطين ١٩٤٨ كلها فكانت "انتفاضة في قلب إسرائيل"[١١]، و"في الجليل ويافا وعكا وام الفحم والناصرة وطمرة وعرابة والطيبة والنقب وكل المدن والقرى الفلسطينية الاخرى"[١٢]، فكانت "المسيرات والمظاهرات والصـدامات وعمليات إطلاق النار وإلقاء الزجاجات الحارقة والحـجارة"[١٣]. و"اشتعل الجليل وأغلق وادي عارة، واندلعت المواجهات والصدامات بين المتظاهرين العرب وبين القوات الإسرائيلية"[١٤].

كما "اندلعت النيران في الناصرة وعكا، وحضرت فلسطين كلها في حيفا، بينما اتسع نطاق المواجهات في الجليل الغربي، ومفترقات الطـرق الأخرى"[١٥].

أما ردود الفعل الإسرائيلية على انتفاضة الغضب لدى عرب ١٩٤٨، فكانت دموية عنصرية بلا كوابح أخلاقية أو قانونية "فصبت قوات الشرطة والجيش (الإسرائيليين) والمستعربون نيرانهم باتجاه رؤوس وصدور المواطنين العرب في إسرائيل"[١٦].

كما "شنت مجموعات كبيرة من اليهود هجمات واعتداءات متواصلة ضد المواطنين العرب في مدنهم وقراهم، فقاموا بأعمال القتل والحرب والتخريب"[١٧]. واندلعت مواجهات وصدامات ومعارك شـوارع بين المواطنين الفلسطينيين واليهود الذين أطلقوا النار وأشعلوا النيران

وقاموا بأعمال السطو والتخريب، وأعلن اليهود انتفاضتهم -العنصرية- ضد العرب"[١٨]، فأقدموا على "اقتراف جرائم وأعمال تنكيل جماعية بالعرب، وأضرموا النار حتى بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وهم يهتفون الموت للعرب ... الموت للعرب"[١٩].

أما حصيلة الخسائر البشرية العربية في فلسطين ١٩٤٨ فوصلت إلى "١٤ شهيدا وحوالي ٧٠٠ جريح، إضافة إلى نحو ألف معتقل"[٢٠].

ورغم حالة الهدوء النسبي التي خيمت على مدن وقرى فلسطين ١٩٤٨ في أعقاب معارك الشوارع ومهاجمة العرب في بيوتهم، إلا انهم عادوا بعد أيام "ليشكلوا اللجان للدفاع عن النفس"[٢١]، و"ليعودوا مرة أخرى إلى الشوارع ليشعلوا الإطارات وليلقوا الحجارة والزجاجات الحارقة"[٢٢]، لتبقى الأرض الفلسطينية في حالة غليان مؤذن بقدوم انفجار جديد.

انتفاضة فلسطين ١٩٤٨ في المرآة الإسرائيلية

تعاطت السلطات والأجهزة والأحزاب والمحافل الإسرائيلية كلها إلى حد كبير مع انتفاضة أهلنا في فلسطين ١٩٤٨ باعتبارها أعمال شغب، واضطرابات وأعمال عنف وإرهاب تجاوز الخط الأحمر، بينما نظرت إليها مصادر معينة على أنها نقطة تحول في العلاقات العربية - الإسرائيلية. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت، على سبيل المثال، " أن الأحداث التي وقعت تشكل نقطة تحول خطيرة جدا"[٢٣]، و"أن إسرائيل تواجه صراعا من أجل سيادة القانون، ولن تحتمل استمرار الاضطرابات"[٢٤]، بينما قال المعلق ناحوم بارينغ: "حلمان رافقا المجتمع الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، حلم أرض إسرائيل الكاملة الذي أسقطته

وأنهته الانتفاضة الأولى، وحلم المصالحة الشاملة مع العالم العربي الذي بات تحت علامة استفهام"[٢٥].

وفي حين اعترفت مصادر الشاباك الإسرائيلي أنها "فشلت في توقع حجم الاضطرابات في الوسط العربي في إسرائيل"[٢٦]، قال روفائيل إيتان أحد أبرز منظري العنصرية اليهودية ضد العرب: "لو كان الأمر منوطا بي لما كنت سمحت لأي عربي بالسفر، هذه الأيام، في شوارع البلاد. كنت سألغي لهم التأمين الوطني وأقطع عنهم الكهرباء والماء وذلك قبل أن أطلق النار عليهم. من ناحيتي فإن شارع وادي عارة يجب أن يكون مفتوحا، وإذا استدعى الأمر سأستخدم الدبابات لأجل ذلك. أنا لم أفاجأ أبدا من الأحداث. إن "عرب إسرائيل" هم بالصدفة إسرائيليون. إنهم لم يختاروا أن يكونوا إسرائيليين وهذا لم يجعل منهم محبي صهيون. رغم كل الامتيازات والمزايا التي حصلوا عليها من الدولة فإنهم ظلوا نفس الشعب مثل الفلسطينيين. والخط الأخضر الاصطناعي الذي يفصل بينهم لم يمنعهم من الاقتراب من بعضهم البعض. إن الإسلام أقوى بكثير من جميع الإسرائيليين. حسب رأيي، فإن الحسابات السياسية تنبثق من معالجة جوهرية للأحداث، لقد حذرت من إمكانية أن يحدث مثل هذا الوضع قبل سنوات عديدة، أنا قلق من إغلاق محاور الحركة الاستراتيجية أمام وسائل النقل، إذا شنت دول عربية حربا وأغلق "عــرب إسرائيل" المحاور فإن كل القوات ستتأخر لساعات طويلة إلى أن يصلوا إلى الجبهة. هذه مجرد البداية، نحن ما زلنا بعيدين عن الذروة، وأنا أجد صعوبة في القول كيف ستبدو الذروة،ولكن إذا أبدينا ضعفا وعجزا فإن هذا سيكون بمثابة الوقود الذي سيؤجج نيران عنفهم. هذه الحكومة تضللنا وتخدعنا، ليست زيارة

شارون إلى الحرم التي سببت الأحداث، منذ سنوات العشرين والعرب لم يحترموا أي اتفاق، لقد انتهكوا كل وعودهم لنا"[٢٧].

ومن جهته، كرّس الكاتب موشيه نغبي الخلفية العنصرية لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية مثلا حينما قال: "إن أعمال التنكيل التي جرت ضد العرب تعزز الإحساس بأن قوات الأمن لدينا عنصرية"[٢٨]، وقد عزز هذه الحقيقة أيضا جدعون عيشت في ملحق ممون الاقتصادي حيث أوضح من جهة أخرى: "العمل العربي هو العمل الأسود، إذا كنتم تبحثون عن أسباب أحداث العنف في وسط عرب إسرائيل، فانظروا إلى الفوارق الكبيرة في الأجور بين اليهود والعرب -مثلا- وإذا كنتم تبحثون عن سبب الاضطرابات القادمة، فانظروا أيضا إلى الفوارق العنصرية..."[٢٩]. كذلك، توضحت الخلفية العنصرية في الائتلاف البرلماني اليهودي الذي تشكل من الحائط إلى الحائط لإحباط مقترحات حجب الثقة عن حكومة باراك التي قدمتها الأحزاب العربية على خلفية قتل ١٣ عربيا خلال الاضطرابات"[٣٠].

غير أن ما ذكر من معطيات عن الخلفية العنصرية لا يقتصر على الكنيست والمسؤولين والسياسيين والمفكرين الإسرائيليين، بل يجد جذوره وتربته في المجتمع الإسرائيلي قبل أي مؤسسة اخرى:

فقد جاء في استطلاع خاص أجرته معاريف – غالوب في ثاني يوم من اندلاع الانتفاضة: "إن غالبية اليهود يكنون كراهية عميقة للعرب"[٣١]. كما اكد استطلاع آخر اجرته صحيفة معاريف أيضا لاحقا: "إن مواقف اليهود تجاه المواطنين العرب آخذة بالتطرف"[٣٢]، رغم أن هناك بعض الإسرائيليين (وهم قلة جدا) الذين اعترفوا بأن الخلفية

العنصرية وممارسات الاضطهاد ضد العرب هي التي ولدت الانفجار، مثل يارون لندن -على سبيل المثال- الذي قال : "إن تراكمات الألم والاضطهاد لدى العرب هي التي ولدت الانفجار"[٣٣]، ومثل أوري أفنيري الذي قال: "كان واضحا أن ما حدث سيحدث، فكم من الوقت يمكن التنكيل بالعرب دون أن يردوا"[٣٤]، وأصوات قليلة أخرى.

.... وفي مرآة فلسطيني ١٩٤٨ أيضا

أما في المرآة الفلسطينية، في فلسطين ١٩٤٨، فقد أجمع كافة المواطنين الفلسطينيين هناك على ثلاثة عناوين أساسية: أولها أن انتفاضتهم جاءت تضامنا وتلاحما شعبيا مع انتفاضة الضفة والقطاع، وثانيها انها جاءت نتيجة للسياسة العنصرية الرسمية والشعبية التي تنفذها المؤسسات الإسرائيلية على اختلافها ضدهم، وثالثها أنها مرشحة لأن تستمر (وإن كان على شكل مد وجزر) طالما أن تلك السياسة متواصلة وطالما ان الشعب العربي الفلسطيني لم يحصل على حقوقه وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

فها هو عبد المالك دهامشة يوضح منذ البداية "ان زيارة شارون للحرم القدسي محت الخط الأخضر، وأن ما يجري حرب سيشارك فيها كل مسلم، وأن الجماهير العربية وصلت إلى أقصى حدود صبرها... فلتتوقف سياسة القمع والعنصرية..."[٣٥]، ويضيف في وقت لاحق في لقاء مع صحيفة القدس المقدسية: "كل ثمن ندفعه من اجل تعزيز الانتماء والدفاع عن حرمة الأقصى المبارك ومنع تدنيسه هو رخيص ونقدمه بكل طيب نفس ودون تردد. وشدد على أن هذه الرسالة وصلت إلى باراك وحكومته ونعتقد أن الشعب قالها بشكل واضح، إذ أن القضية عندما تصل إلى كرامة

ومقدسات هذا الشعب لا توجد هناك خطوط خضراء ولا زرقاء وإنما يوجد خط أحمر واحد عندما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى. وقال: أعتقد أن باراك أيقن الآن أن المس بالمسجد الأقصى المبارك سوف يولد بركانا لا حدود له وأول من سيجتاح في طريقه أولئك الذين يمسون به"[٣٦].

وتعزيزا لما ذهب إليه دهامشة كتب محمد بركة، النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي: "إن مظاهر الاحتجاج التي قام بها المواطنون العرب هي بالأساس احتجاج مدني ومشروع وحتمي .. فنحن نواجه نظاما عنصريا وانطلاقا من هذه الحقيقة برز الطابع القاسي للنضال"[٣٧]، بينما أكد الدكتور عزمي بشارة، النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي أيضا: "إن إسرائيل تحاول فرض نظام عنصري ... ومواجهات الداخل أسقطت نظرية الاندماج بين الفلسطينيين والإسرائيليين ... كما أن الانتفاضة حققت تغيرات استراتيجية مهمة أولها أنها فرضت القاسم الوطني المشترك لدى الفلسطينيين مرة أخرى..."[٣٨].

وفي إشارة بالغة الوضوح لأهمية الحافز الديني في تحريك انتفاضة فلسطينيي ١٩٤٨ كتب عطا الله منصور يقول: "لماذا كاد تضامن الفلسطينيين في إسرائيل مع الانتفاضة ١٩٨٨-١٩٩٣ يكون معدوما، وفي نفس الوقت جاوز هذا الرد مستوى التضامن ليكون مشاركة تامة الأسبوع الماضي؟ والرد على هذا السؤال هو أن المقدسات الدينية -كما تبين- تفوق القضايا الوطنية من حيث إثارة الجماهير الفلسطينية على طرفي الحدود. وحين يقول باراك وشلومو بن عامي وبقية جوقتهم ان خطوط إسرائيل الحمراء تتضمن الحفاظ على مقدسات الأمة اليهودية -رغم زعمهم ان جدول أعمالهم السياسي يتضمن إقامة نظام علماني في إسرائيل- فإن

الفلسطينيين العرب يرون بالحرم القدسي الشريف أمانة في أعناقهم ورمزا لكرامتهم ومن هنا شكلت زيارة أرئيل شارون الاستفزازية عدوانا على معتقداتهم ورمز كرامتهم مما أثارهم وألهب مشاعرهم بشكل لم يشهده المراقبون في إسرائيل منذ ١٩٤٨"(٣٩).

وماذا تقول استطلاعات الرأي العام العربي في فلسطين ١٩٤٨؟ بالنسبة للمزاج العام العربي الفلسطيني في فلسطين ١٩٤٨ أيضا، أجرى معهد "داحف" الإسرائيلي استطلاعا لآراء ومواقف المواطنين العرب جاء فيه: "إن نسبة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع بلغت اكثر من ٨٥%، بينما أعرب ٦٤% عن اعتقادهم ان حكومة باراك لن تتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، واكد ٧١% منهم أن عرب إسرائيل مضطهدون ويعانون من سياسة التمييز العنصري"(٤٠).

خلاصة العبر والدروس

في ضوء المعطيات المتعلقة بالدور النضالي الانتفاضي لفلسطينيي المناطق المحتلة ١٩٤٨ وتفاعلاته ضد السياسة العنصرية الاحتلالية ضدهم من جهة أولى، ومع المسيرة النضالية المتواصلة لعموم الشعب العربي الفلسطيني من جهةٍ ثانية، يصبح من المهم التأكيد على الحقائق التالية:

(١) الجذور النضالية للجماهير الفلسطينية الرازحة تحت الاحتلال الصهيوني في المناطق المحتلة ١٩٤٨ هي جذور طويلة عميقة ممتدة تعود إلى ما قبل قيام دولة الكيان الصهيوني. والهدف الرئيسي لهذه المسيرة النضالية هو التصدي لمخططات السلب والمصادرة والتهويد والتمييز العنصري الاحتلالية وإحباطها

ومواصلة النضال حتى التحرير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

(٢) المسيرة النضالية لفلسطينيي ١٩٤٨ شهدت مظاهر وأحداثا وطنية بارزة وهبات جماهيرية عنيفة ضد الاحتلال كان أبرزها وأهمها "يوم الأرض" في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٧٦ والذي اعتبر يوما تاريخيا قرر أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها أحياءه في كل عام بالمظاهرات والمهرجانات الجماهيرية وبالتصدي لقوات الاحتلال.

(٣) المسيرة النضالية لفلسطينيي ١٩٤٨ هي جزء من المسيرة النضالية الشاملة للشعب الفلسطينى في الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج. ولعل من أبرز ما عكس هذه الحقيقة التاريخية، هي أحداث "يوم الأرض" في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٧٦.

(٤) الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في الأراضي المحتلة عام ١٩٨٧ كان لها تأثير بالغ في تسريع العملية النضالية وبلورة النشاطات الوطنية أكثر فأكثر لدى أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨. فقد عززت هذه الانتفاضة التوجه النضالي الوطني، وأذكت الوعي السياسي لدى فلسطين ١٩٤٨. حيث انعكس ذلك في تصاعد قوة الدوائر والجهات الوطنية الفلسطينية وازدياد بوادر النشاطات العنيفة ضد سلطات الاحتــلال. ولقد أفرزت الانتفاضة لجانا شعبية وحركات وتنظيمات سياسية نشطت وعبرت عن نفسها في مظاهر التضامن والدعم مع جماهير الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كذلك، أفرزت الانتفاضة نشاطات اجتماعية نضالية مختلفة، هدفت إلى التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية وإسنادها ماديا ومعنويا.

(٥) أما انتفاضة النفق ١٩٩٦، فقد عززت دلالات الانتفاضة الكبرى الأولى ١٩٨٧ لدى فلسطينيي ١٩٤٨، ووطدت العلاقات والوشائج الوطنية والقومية.

(٦) بينما جاء الانفجار الانتفاضي المقدسي، ليعبر عن ذلك الانتماء الوطني القومى للشعب العربى الفلسطيني، وذلك الارتباط الديني أيضا للأقصى والحرم القدسي الشريف، فقد "أججت انتفاضة ٢٠٠٠ الهوية الفلسطينية لعرب ١٩٤٨.. ولم تمض أيام قلائل حتى وفوا بالعهد وخرجوا شيبا وشبانا رجالا وأطفالا ونساء يفدون المقدسات بأرواحهم ويندمجون في انتفاضة الأقصى ليعلنوا عروبتهم ويؤكدون انتماءهم لفلسطين الأرض والوطن والهوية"[٤١].

(٧) أما أهم وأبلغ دلالات وتداعيات الانتفاضة لدى أهلنا في فلسطين ١٩٤٨، فهي أنها أسقطت وبددت اوهام التعايش والنأقلم بينهم وبين بني صهيون الذين "استولوا على كامل مساحة فلسطين ولم يبقوا لأهلها العرب سوى ٢,٥% من تلك المساحة"[٤٢]. والذين "يجمعون على هدف واحد هو تنظيف الأرض من سكانها الشرعيين"[٤٣].

(٨) علاوة على أن من أهم السيناريوهات المترتبة على انتفاضة ٢٠٠٠ بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ... وأهم الدروس المستفادة "أن ما

كان لن يكون، إذ "من الآن فصاعدا ستكون الجماهير العربية في إسرائيل أكثر وطنية من الماضى وأكثر تشددا فى مطالبها من الحكومة الإسرائيلية، والتقدم نحو مزيد من المساواة ربما يخفف من التوتر، ولكنه لن يحل مسألة الهوية الوطنية"(٤٤)، وبالتالي فإن "الانتفاضة القادمة ستكون أخطر ... والمسـألة مسـألة وقت فقط"(٤٥).

هوامش الفصل السادس

١- أنظـر الكـتاب الأسـود عن يوم الأرض ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ الصـادر عـن اللجـنة القطـرية لـلدفاع عن الأراضي العربية، عمان/دار الجليل ١٩٨٣، ص ٣.

٢- للاطـلاع عـلى تفاصيل المحطات والفعاليات النضالية لفلسطينيي ١٩٤٨، راجع الملحق المرفق طي الكتاب.

٣- أنظر هنا الملحق المرفق المتعلق بمسيرة نضال فلسطينيي ١٩٤٨.

٤- صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٠/١/٢.

٥- وكالة أنباء وفا الفلسطينية، ٢٠٠٠/٢/٢.

٦- صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠٠/٩/٢٢.

٧- صحيفة يديعوت احرونوت، ١٩٩٩/١٢/١٥.

٨- صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/٦/٢٨.

٩- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٩/١٤.

١٠- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٩/١٤.

١١- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٧/٣١.

١٢- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٣.

١٣- صحيفة معاريف ويديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢.

١٤- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٣.

١٥- صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٣.

١٦- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٣، وهآرتس ٢٠٠٠/١٠/٤.
١٧- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/٣٠.
١٨- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٠.
١٩- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/١٠.
٢٠- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٠.
٢١- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٠ والدستور الأردنية، ٢٠٠٠/١٠/١١ والصحف الفلسطينية الأيام والقدس والحياة الجديدة الصادرة أيام ٥ و٦ و ٧ و ٨ و٩و٢٠٠٠/١٠/١٠.
٢٢- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/١٠.
٢٣- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١١/٢٦.
٢٤- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢.
٢٥- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٣.
٢٦- المصدر السابق.
٢٧- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٥.
٢٨- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٣.
٢٩- ملحق معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٣٠.
٣٠- ملحق ممون الاقتصادي، ٢٠٠٠/١١/١٤.
٣١- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١١/٧.
٣٢- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/٩/٢٩.
٣٣- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٦.
٣٤- صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/١٠/١٠.

٣٥- صحيفة معاريف، ٣/١٠/٢٠٠٠.

٣٦- صحيفة هآرتس، ٣/١٠/٢٠٠٠.

٣٧- صحيفة القدس المقدسية، ١٢/١٠/٢٠٠٠.

٣٨- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٤/١٠/٢٠٠٠.

٣٩- صحيفة الأيام، ٢٥/١٠/٢٠٠٠.

٤٠- صحيفة القدس، ٦/١٠/٢٠٠٠.

٤١- ملحق يديعوت أحرونوت الأسبوعي، ٦/١٠/٢٠٠٠.

٤٢- صحيفة الخليج الإماراتية، ٣٠/١٠/٢٠٠٠.

٤٣- الشيخ كمال الخطيب/صحيفة الخليج، ٣٠/١٠/٢٠٠٠.

٤٤- محمد بركة- الخليج/ المصدر السابق نفسه.

٤٥- عوديد غرنوت/ صحيفة معاريف، ١٣/١٠/٢٠٠٠.

الفصل السابع

سمات — دلالات - تداعيات

- من أهم سمات وخصائص انتفاضة ٢٠٠٠ شموليتها جغرافيا وديموغرافيا واجتماعيا وسياسيا وإعلاميا.
- صقلت الانتفاضة لدى الشعب العربي الفلسطيني سيكولوجيا البقاء والصمود والإباء والنضال حتى التحرير والاستقلال.
- تداعيات الانتفاضة على كافة الصعد الفلسطينية/العربية والإقليمية والدولية كبيرة ومفتوحة.
- الانتفاضة وحدت الفلسطينيين من الحائط إلى الحائط، وأيقظت المارد العربي وأنعشت الآمال العربية العريضة باستحضارها مجد التضامن العربي زمن المد القومي.

سمات – دلالات - تداعيات

اتسمت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى الثانية بمجموعة من السمات والخصائص البارزة بالغة الأهمية، التي اشتملت في مضمونها على السمات والخصائص التي ميزت الانتفاضة الشعبية الكبرى الأولى ١٩٨٧–١٩٩٣ من جهة أولى، والتي شكلت في الوقت ذاته نتاج تراكمات وإخفاقات وإحباطات ومشاعر الغضب الجارف التي احتقنت في نفوس الغالبية الساحقة من أبناء الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية.

(١) سمات الانتفاضة:

لقد تميزت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى الثانية بثلاث سمات هي الأبرز:

أولا: *الشمولية*:

على ضوء المعطيات والحقائق المشار إليها في الفصول السابقة، والتي تزامنت كلها لتصب في مجرى العملية النضالية الفلسطينية، جاء انفجار الانتفاضة الأخيرة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لتفتح وتدشن مرجعيات وأجندات وآفاق أوضح وأرسخ وأقوى وفقا لما تريده القطاعات الأوسع للشعب العربي الفلسطيني، ولترسخ جملة من السمات والخصائص الأساسية:

١ – جغرافيا:

على شكل متميز، انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الألفية في كافة أرجاء فلسطين المحتلة من النهر إلى البحر مرة واحدة، بحيث

امتد أفقها الجغرافي من أقصى شمال فلسطين إلى أقصى جنوبها، ومن أقصى غربها إلى أقصى شرقها. وإن كانت فلسطين قد شهدت على مدى سنوات نضالها السابقة هبات أو انتفاضات واسعة جغرافيا، إلا أن هذه الانتفاضة الكبرى الثانية كانت الأشد شمولا والأرسخ بعدا ودلالة. فشرارة الانتفاضة قد انطلقت من قلب المدينة المقدسة لسمو مكانتها في الوجدان الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي، ولما يثيره أي عدوان عليها من حساسية، الأمـــر الذي نشر نيرانها على امتداد فلسطين التاريخية.

"فمن غزة إلى حيفا، ومن طولكرم إلى يافا، ومن رفح إلى أم الفحم، ومن كل مخيم لجوء إلى كل زقاق فلسطيني في الناصرة وعكا والنقب، يختفي لأول مرة منذ "نكبة ١٩٤٨" ما يسمى "الخط الأخضر" أي الخط الفاصل بين مناطق ١٩٤٨ ومناطق ١٩٦٧، علما بأنه في الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧، لم يختف ذلك "الخط" رغم كل مظاهر التضامن الذي أبداه يومئذ فلسطينيو ١٩٤٨ ... وها هو التضامن يرتقي إلى مستوى المشاركة بالدماء والأرواح بشكل أعاد خريطة فلسطين الطبيعية إلى واجهة الأحداث"[1].

٢- ديموغرافيا واجتماعيا

وكما في الحالة الجغرافية، كذلك في الحالة الديموغرافية/السكانية، حيث تميزت الانتفاضة أيضا بشموليتها الشعبية السكانية في كافة المدن والقرى والمخيمات والمواقع،

حيث خرج الشعب العربي الفلسطيني بكامله .. بجميع قواه وطبقاته وشرائحه إلى الشوارع وخاض غمار المواجهات الدامية. إذ شارك فيها الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، والطلاب والعمال والمهنيون والحرفيون وغيرهم. وهكذا وجدت الدولة الصهيونية نفسها في مواجهة مع شعب كامل وحدته قوة مشاعر الإحباط والغضب والانتفاضة على امتداد خريطة الوطن المحتل مـــن جهة، وجمعته طموحات وآمال التحرر والاستقلال من جهة ثانية.

وفي الجانب والبعد الاجتماعي/السوسيولوجي الفلسطيني أيضا، فقد كانت الانتفاضة حدثا نوعيا امتدت تأثيراته لتشمل مستويات عدة. فقد تميز البعد الاجتماعي للانتفاضة على ثلاثة مستويات واضحة:

- حجم المشاركة الميدانية التي جاءت واسعة.
- بلورة ونضج وتطور وتوطد العلاقات الاجتماعية الفلسطينية بكافة معانيها التكافلية والتضامنية والتلاحمية الأمر الذي تجسد "في الميدان بشكل أساسي، وفي كافة المظاهر الاجتماعية الأخرى مثل حفلات الزفاف والمهرجانات وتهافت الفلسطينيين للتبرع بالدم والاستعداد للمساهمة في كافة مظاهر التكافل الاجتماعي التي ارتقت إلى مستوى الواجبات الوطنية مما عمق وحدة الصف الفلسطيني"[٢].

- وعلى المستوى التنظيمي، تميزت الانتفاضة أيضا بشموليتها التنظيمية فوحدت الشعب والفصائل والبرامج، وبات الشعب كتلة واحدة، وباتت الأهداف والمصالح العليا الوطنية فوق البرامج والمصالح الفصائلية والجغرافية الضيقة.
- هذا كله فضلا عن فرز الانتفاضة لصفوف جديدة من الكوادر الجديدة (وبعضها قديم) التي اتخذت حكومة باراك قرارا إرهابيا باغتيالهم.

وخلاصة القول، أن "الانتفاضة الحالية هي – إذن– أشد وأصلب عودا وتنظيما"[٣] من سابقاتها.

٣- سياسيا/إعلاميا:

أما على المستوى السياسي والإعلامي، فقد اتسمت الانتفاضة بكونها بلورت ووحدت خطوط ومضامين الخطاب السياسي/الإعلامي الفلسطيني، إزاء مختلف القضايا والحقوق بصورة أوضح وأبلغ مما تبدى في الانتفاضات السابقة. فليس عبثا أن حملت هذه الانتفاضة اسم "انتفاضة الأقصى والقدس والاستقلال"، إذ أنها انطلقت من قلب الأقصى والحرم القدسي والمدينة المقدسة ليتسع نطاقها وأفقها ولتتبلور على شكل خطاب سياسي/إعلامي فلسطيني مكثف قوامه أنها : "انتفاضة مستمرة حتى التحرير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها

القدس"، مع التوكيد على أن القدس هنا ضمن برنامج الانتفاضة هي محافظة القدس الشرقية بكاملها.

ثانيا: سيكولوجيا الإباء والتحرير.

حينما تفجر الغضب الشعبي الفلسطيني الجارف خلال الانتفاضة الكبرى الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣ كان ذلك نتيجة توافر وتضافر جملة كبيرة من العوامل الذاتية الفلسطينية، والعوامل الموضوعية المتعلقة بواقع الاحتلال الجاثم على صدر الشعب العربي الفلسطيني على امتداد مساحة الأرض المحتلة، بكل ما ترتب على ذلك من معان ومعطيات قاسية، علاوة على جملة من المعطيات المتعلقة أيضا بالواقع العربي المتخم بالنزعات الإقليمية المفرطة، والمثخن بإصابات التفكك والعجز والاستخذاء. ولذلك، جاءت الانتفاضة آنذاك انتفاضة احتجاجية على كافة الظروف المشار إليها: الاحتلالية الغاشمة، والفلسطينية/العربية البائسة، والدولية المتفرجة أو المتواطئة.

وفي الوقت ذاته، جاءت حاملة معها آفاقا جديدة وبرنامجا سياسيا جديدا بعد أن جاءت تتويجا لمسيرة نضالية فلسطينية ممتدة على مدى سنوات الاحتلال لتعلن رفضها القاطع لذلك الاحتلال.

وإذا كانت المفاوضات منذ مؤتمر مدريد، مرورا "باتفاقية أوسلو" قد تسببت أولا بحالة من الاسترخاء الانتفاضي الفلسطيني الطبيعي، وتسببت ثانيا في انقسام الشارع السياسي الفلسطيني، وحققت ثالثا قطاعات واسعة من كوادر القيادة وأبناء الانتفاضة بجرعات من الوعود والتعهدات المتمثلة في "أن أوسلو ستقود إلى الاستقلال وإقامـــة الدولة الفلسطينية"، فإن قمة الكامب-٢ جاءت لتسقط كافة

الأوهام ولتضع النقاط على الحروف في كل ما يتعلق بقضايا التسوية النهائية والحقوق الفلسطينية المشروعة وآفاق الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وهكذا، عادت الأمور إلى مربعها الأول بعيدا عن خطـــاب الابتزاز والتركيع والتطويع الإسرائيلي-الأمريكي المشترك، وعلى أرضية تضافر عوامل ومعطيات الانفجار مرة أخرى. ذلك أن سلسلة خيبات الأمل والإحباط ومشاعر الاختناق التي تكونت عبر الانتفاضة الأولى عادت فتجددت، وكذلك سيكولوجيا الانتفاضة ورفض الاحتلال التي كمنت حتى جاءت اللحظة المناسبة...!

لقد كانت المعادلة تستند إلى ركيزة أن عملية المفاوضات ستقود إلى زحزحة الاحتلال ورحيله وصولا إلى الاستقلال. غير أن معطيات الواقع كانت أقوى وأقسى:

- فالاحتلال استمر ببالغ الطغيان، ومظاهره العسكرية والاستيطانية والاقتصادية والإدارية والسياسية/السيادية عادت فطفت على السطح، وتواصل الإصرار الاحتلالي الصلف من رابين إلى بيريز إلى نتنياهو إلى باراك، ومن العمل إلى الليكود إلى العمل ثانية،
- والكيان الفلسطيني المتمثل بالحكم الذاتي في مرحلته الأولى، أراد له الاحتلال أن يبقى مجردا من كافة عناصر السيادة والبناء الاستقلالي.
- وبقيت المشاريع الاقتصادية الفلسطينية تعاني من وطأة الحصار والجشع الإسرائيلي، الأمر الذي أحبط الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني، بل أن مجمل الأوضاع الاقتصادية تردت بعيدا عن "ثمار السلام"!

- والأسرى الفلسطينيون، طليعة النضال والانتفاضة والشعب ورمز الحرية والاستقلال، بقوا رهن الاعتقال في قلاع الأسر الاحتلالية، مما شكل خيبة أمل عميقة لدى الجماهير الواسعة تجاه عملية المفاوضات التي اتضحت عبثيتها.
- إلى ذلك السقوط المدوي للمصداقية الأمريكية في قصة الوساطة والرعاية، فكان لسياسة الانحياز الواضح إلى جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ قمة كامب ديفيد أثره في مراكمة مشاعر الحنق والغضب والثورة...!
- وتفاقم الحال مع الغياب الدولي المتمثل بدور الأمم المتحدة والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي..الخ. وغيب الدور الأممي تماما لصالح الاستفراد الإسرائيلي-الأمريكي بالأمة العربية، وبالقضية الفلسطينية.
- أضف إلى ذلك مشهد العجز والاستخذاء والتأقلم العربي مع استحقاقات الهزيمة العربية في مواقع عديدة لصالح ذلك التحالف غير المقدس.
- وجاء انتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله على جيش الاحتلال "الذي لا يهزم" ليشكل نقطة تحول حقيقية بكل ما يتعلق بمفاهيم ومعادلات الصراع والمواجهة واحتمالات الانتصار على ذلك الجيش.
- وأخيراً، طغى على السطح كمين قمة الكامب-٢ ليعصف بعملية المفاوضات التي تكرست عبثيتها وفقا لقواعدها ومعادلاتها وآلياتها الراهنة.

كافة هذه المعطيات والعوامل تضافرت لتقود انفجار انتفاضة الأقصى التي حملت معها مرحلة جديدة بمقاييس وقواعد وأجندات وأولويات جديدة. فإذا كانت انتفاضة الأقصى والقدس قد سميت بـــ"انتفاضة الاستقلال" بالإجماع الفلسطيني، وإذا كانت الجماهير الفلسطينية الواسعة تشارك في هذه الانتفاضة، وإذا كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية تعيش أوجها في مناخ الانتفاضة، فإنها توصلت إلى ذلك الاستخلاص المتعلق بالسيكولوجيا الجمعية/الشعبية الفلسطينية والمتجسد فى سيكولوجيا البقاء والإباء والنضال من أجل التحرير والاستقلال.. ومثل هذه السيكولوجيا الجمعية النضالية الفلسطينية، المفعمة بكل عناصر العزيمة والكرامة والإصرار والاستبسال، من شأنها أن تقطف الثمار في نهاية المطاف.

فكل الشعارات والملصقات الجدرانية الفلسطينية وكل الأدبيات الانتفاضية أصبحت تعكس روح الإباء والاستعداد للتضحية لدى كل الفلسطينيين، وأصبحت تقول: "إياك والموت على فراشك .. لا تمت إلا في وابل النيران"[٤].

ثالثا: خطاب الاستقلال:

يمكننا اليوم أن نستخلص بأن الانتفاضة المستمرة، بأشكالها وأدواتها المتعددة، باتت وفق المعطيات المتراكمة هناك في الأرض المحتلة "الممر الإجباري (بل الاختياري) نحو الاستقلال الفلسطيني الكامل الشامل على أنقاض رحيل جند ومستوطني الاحتلال الكامل الشامل".

ويمكننا القول أيضا أن الانتفاضة أصبحت تشكل الخط الفاصل بين مرحلتين وخطابين وأجندتين. وقطعا، لم يكن عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، الوحيد الذي أعلن بمنتهى الوضوح "أن عملية السلام انتهت وفق المعايير السابقة، وأن البحث يجري على أسس جديدة للمفاوضات"[٥]. وفي المشهد السياسي الإسرائيلي على مستويي الحكومة والمعارضة على حد سواء "أن عملية أوسلو قد انتهت وأن المنطقة دخلت مرحلة جديدة"[٦]. وفي المشهد أيضا الإجماع السياسي الفلسطيني الذي يعتبر "أن عملية المفاوضات وفق أوسلو انتهت، وأن الاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي دخل مرحلة جديدة"[٧]. هذا علاوة على الإجماع السياسي العربي شعبيا من المحيط إلى الخليج "بأن عملية السلام والتطبيع وصلت إلى نهايتها، وأن الانتفاضة فرضت الآن مرحلة جديدة"[٨].

لم تصل الأوضاع إلى هذه المرحلة الجديدة عبثا، إذ أن أحداث وتطورات ونتائج عملية المفاوضات على مدى سنواتها الماضية منذ مدريد وحتى الكامب-٢ فقدت المرجعيات والمصداقية والبوصلة، مما استدعى عقد قمة كامب ديفيد الفلسطينية/الإسرائيلية التي أخفقت تماما في التوصل إلى نتائج سياسية حقيقية تنهي نزاع القرن، وتنهي المطالب الفلسطينية المشروعة في القدس وفلسطين حسبما أرادها الجنرال باراك، فأصبح الطرفان عمليا أمام ثلاثة خيارات و/أو نظريات:

أولها: مواصلة عملية المفاوضات العقيمة من أجل المفاوضات فقط وإرضاء للراعي الأمريكي.

وثانيها: وقف "المفاوضات النهائية" والبحث عن مخارج مؤقتة ومرحلية تؤجل كافة الاستحقاقات والقضايا والحقوق الفلسطينية إلى إشعار زمني مفتوح.

وثالثها: البحث عن خيارات وبدائل وأسلحة ضغط أخرى من أجل تعديل المشهد ومعادلاته وقوانينه وأجنداته ونتائجه. فكان هذا الخيار الثالث هو الأقوى والأقرب إلى التحقيق نظرا لأن عوامله وظروفه وبراكينه كامنة فى الانتظار إذ انشقت الأرض الفلسطينية المحتلة عن تفجر براكين الغضب الفلسطيني الكامن والمضغوط جدا وقسرا على مدى مرحلة المفاوضات المحبطة السابقة. وهكذا، بتنا على أعتاب مرحلة جديدة من الاشتباك والمواجهة تبلورت إثر قمة كامب ديفيد.

وطالما أن قمة خيبة الأمل كانت في الكامب-٢ التي أكد وزير الثقافة الفلسطيني ياسر عبد ربه "أنها لم تكن فرصة وأهدرناها، وإنما كانت مؤامرة وتصدينا لها"[٩]، فإننا يمكن أن نعتبر مرحلة ما بعد القمة تلك، وتحديدا عند الخط الفاصل في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يوم تفجر انتفاضة الأقصى، مرحلة جديدة تحتاج وتفرض خطابا فلسطينيا/عربيا جديدا مختلفا عن الخطاب السابق، وله مرجعياته ومعاييره ومضامينه وآفاقه الجديدة.

فمن جهة، فإن ديناميكية المواجهات اليومية على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة هي التي تفرض المرحلة والخطاب والمرجعيات والأجندات، وكذلك أيضا الخطاب السياسي الإعلامي الإسرائيلي الذي كان يرتدي القفاز الحرير ابان مرحلة المفاوضات حتى

الكامب. ولكنه سرعان ما كشر عن أنيابه وانكشف على حقيقته البشعة باعتباره خطاب الاحتلال والتهويد والهيمنة وخطاب الدم والنار والقتل والدمار.

.... وطالما أن الاحتلال، بكافة أشكاله وأعبائه وجرائمه، مستمر ... فإن الانتفاضة المتدفقة مستمرة باعتبارها الممر الإجباري بفعل تراكم العوامل والمحفزات (الاختياري أيضا) على طريق ترحيل الاحتلال وبناء الاستقلال الفلسطيني الحقيقي كجزء نابض حيوي من الاستقلال القومي العربي. وهذا ما أكدته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفي الطليعة منها فتح، وما أكدته الفصائل الأخرى بقيـــادة حماس، وما أكده أيضا الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، إذ قال "إن خيار الانتفاضة الذي اختاره شعب فلسطين هو الخيار الصحيح للوصول إلى الهدف"[١٠].

(٢) *النتائج والتداعيات*:

لقد أفرزت الانتفاضة جملة من النتائج والتداعيات التي يمكننا الإشارة إليها بالعناوين الأساسية دون الخوض في التفاصيل والجزئيات:

فلســـطينيا: من جهة أولى اعتبرت "انتفاضة الحرم نهاية لاتفاقيات أوسلو التي فشلت في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية"[١١]، بينما وصفها الدكتور إبراهيم أبو لغد، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة بير زيت، بقوله: "إنها أهم تحول في تاريخ فلســـطين المعاصر، وأنها الرد الحقيقي على اتفاقات أوسلو... وأنها أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية"[١٢].

كذلك، "تمكنت الانتفاضة من توضيح أهمية الخطوط الحمراء للشعب الفلسطيني أمام الرأي العام الغربي، كما وحدت الشعب الفلسطيني بكل قواه، إضافة لكشفها أهمية الربط بين الدبلوماسية من جهة، والمواجهات في الميدان من جهة أخرى"(١٣).

وعربيا، كان من أهم تداعيات الانتفاضة "أنها حركت الشارع العربي من المحيط إلى الخليج، وأيقظت المارد العربي من سباته العميق، وأنعشت الآمال العربية العريضة باستحضارها مجد التضامن العربي في زمن المد القومي .. وشكلت رافعة في غاية الأهمية لاستنهاض الحالة الشعبية العربية من أقصاها إلى أقصاها"(١٤)، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى "عقد القمة العربية الطارئة في ٢١ و ٢٢/١٠/٢٠٠٠ في القاهرة لدعم الانتفاضة، وهكذا شكلت خطوة متقدمة في إطار السياسة العربية الرسمية"(١٥). بينما دفعت بعض الدول العربية إلى "قطع العلاقات مع إسرائيل، وإلى تقديم الدعم المادي للشعب الفلسطيني، إضافة إلى الدعم الإعلامي والثقافي"(١٦)، مما جسد وحدة الأمة العربية وإن كان البعض يأخذ على الشارع العربي تراجعه واسترخائه وصمته لاحقا، بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإعلامية. غير "أن تفجر المشاعر في البلدان العربية ما هو إلا دليل على أن حالة الخنوع والفرقة لا يمكن أن تدوم، وأن المرحلة القادمة ستشهد تغيرات سياسية صاخبة في الدول العربية يصعب تقدير أبعادها"(١٧).

إلى ذلك، فقد "كشفت الانتفاضة ... القيادات الرسمية العربية، وتسببت بالارتباك السياسي لها، وأرغمت الحكام العرب على العودة للحديث عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية"(١٨)، في حين

"ولدت الانتفاضة في أنحاء العالم العربي حركة انتفاضة شعبية اقتصادية – علاوة على السياسية القومية– تمثلت بحملات مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية"[١٩].

أما على **الصعيد الدولي**، فبينما حذر الدكتور علي الجرباوي من "تهويل تأثير الانتفاضة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث ما زال الوضع الإقليمي متجذرا، كما أن الوضع الدولي لم يتغير"[٢٠]، ربط الدكتور روجر هيكوك بين "الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية لانتفاضة الحرم، معتبرا أنها نجحت في إحداث العديد من التحولات المؤقتة على الأبعاد الثلاثة"[٢١].

ونحن إذ نتفق مع الدكتور الجرباوي في استخلاصه، إلا أننا نتوقف أيضا أمام الأبعاد الثلاثة التي أشار إليها الدكتور هيكوك لنؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية كانت عابرة فعلا للحدود الفلسطينية باتجاه الحدود الإقليمية والدولية، وإن كانت لم تحدث بعد تغيرات أساسية في المواقف الدولية الرسمية وخاصة الأمريكية والأوروبية تجاه القضية والحقوق الفلسطينية، إلا أنها في الوقت ذاته كشفت النقاب عن الوجه الأمريكي من جهة، وعن عجز وصمت المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة تجاه جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني من جهة ثانية، في حين حركت المسيرات والمظاهرات الشعبية التضامنية مع الشعب الفلسطيني، والاحتجاجية على سياسة وجرائم الاحتلال الإسرائيلي في معظم عواصم العالم.

أما على **الصعيد الإسرائيلي**، فنلاحظ أن أهم تداعيات المواجهات والانتفاضة على المجتمع والسياسة في الكيان الإسرائيلي هي:

أولا: "أن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تخبطت في فهم أسباب الانتفاضة وأبعادها .. وأن الضعف الاستخباري برز في عمل أجهزة الأمن الإسرائيلية"(٢٢)، وأنهم في تلك الأجهزة يعتبرون " أن حربا محدودة تدور رحاها في المناطق، وأنها ليست اضطرابات عنيفة أو إطلاق نار عشوائي، وأن تلك الحرب قد يتسع نطاقها لتصبح حربا شاملة في المنطقة"(٢٣).

وفي إطار مؤتمر استراتيجي عقد في هرتسليا حول "ميزان القوة والأمن الوطني الإسرائيلي"، "عرض أقطاب المؤسسة العسكرية والاستخبارات الإسرائيلية رؤى وتوقعات قائمة على المدى الراهن والمتوسط، وبرزت منها أقوال رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس مالكا الذي حذر من تزايد احتمالات اشتعال حرب على الجبهة الشمالية ومن التقارب السوري – العراقي والتهديد الإيراني، وكذلك برزت أقوال الجنرال شاؤول موفاز الذي تكهن باستمرار النزاع مع الفلسطينيين لفترة طويلة أخرى .. إلى جانب رؤية رئبس الموساد أفرايم هليفي الذي اعتبر أن الصراع الذي تخوضه إسرائيل وما زال مستمرا رغم مرور ٥٢ عاما على قيامها، يدور حول وجودها وليس حول حدودها وحسب.."(٢٤).

وتعزيزا لما وردت الإشارة إليه حول تقديرات أجهزة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، قال الجنرال موشي يعلون، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، "أن إسرائيل لم تخض معركة أهم من هذه المعركة التي تخوضها ضد الفلسطينيين ومن ضمنهم عرب إسرائيل منذ حرب الاستقلال ١٩٤٨، وأنها النصف الثاني لتلك الحرب"(٢٥).

وفي السياق الحربي ذاته، كان من أبرز تداعيات الانتفاضة والمواجهات على المجتمع الإسرائيلي أيضا "أن توحد ذلك المجتمع من

أقصى يمينه إلى أقصى يساره وراء الحرب التي تشنها حكومة باراك ضد الفلسطينيين"[٢٦].

غير أن معظم الإسرائيليين خشوا في الوقت ذاته من احتمالات تدهور الأوضاع إلى حرب إقليمية شاملة، إذ تبين من استطلاع الرأي العام الإسرائيلي على سبيل المثال "أن ٧٥,٨% من المستفتين أعربوا عن خوفهم الحقيقي من نشوب حرب مع إحدى الدول العربية، بينما أعرب ٨٧,٧% منهم عن خشيتهم من حرب استنزاف ضد إسرائيل في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أعرب ٨٦,٧% منهم عن خوفهم أيضا من الهجمات المسلحة والتفجيرية، وقال ٨٧,١% منهم انهم يثقون بقدرة الجيش الإسرائيلي القتالية، وقدرته على حسم الأمور ضد الفلسطينيين"[٢٧].

وبينما أكدت مصادر إعلامية عديدة "أن انتفاضة القدس كشفت حقيقة إسرائيل أمام المجتمع الدولي"[٢٨]، و"أن إسرائيل فشلت إعلاميا، مما ساهم في انحياز الرأي العام العالمي إلى الفلسطينيين"[٢٩]، و"أن باراك وبن عامي هما المسؤولان عما يجري في دولة الأقــزام"[٣٠]، و"أن اليهود مسؤولون عن لبننة الأوضاع"[٣١]، و"أن الفلسطينيين يحصدون إنجازات سياسية كبيرة"[٣٢]، و"أنهم – أي الفلسطينيين- أرادوا بانتفاضتهم استعادة حقوقهم بعد أن استنفذت العملية السياسية نفسها دون نتائج"[٣٣]، و"أن الانتفاضة عبارة عن محاولة أيضا لوضع الإسرائيليين أمام المرآة لرؤية عنصريتهم ووحشية احتلالهم"[٣٤]، عادت مصادر أمنية إسرائيلية لتتحدث عن "أن معنويات الفلسطينيين عالية جدا وأن الانتفاضة ستستمر لفترة طويلة من الزمن"[٣٥]، في حين أشارت مصادر عربية فلسطينية من داخل

هوامش الفصل السابع

١- هـاني حبيب/ الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية - معادلات جديدة، صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٤.

٢- تقريـر أحـداث الأقصى تجسد روح التضامن بين الفلسطبنيين/ القدس المقدسية، ٢٠٠٠/١٠/٦.

٣- صـحيفة كريستيان ساينس مونيتور / عن العرب اليوم الأردنية، ٢٠٠٠/١٠/٨.

٤- مـن شـعارات الملصقات الجدرانية في القدس القديمة، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٠/١٢/٢.

٥- عمـرو موسى/ الصحف العربية ووكالات الأنباء يوم ٢٥/١٠/ ٢٠٠٠.

٦- حـول هـذه النقطة، يمكن مراجعة المواقف والوثائق الإسرائيلية وهـي غزيـرة في أرشيف الصحف ووكالات الأنباء والمراكز المختلفة.

٧- حول هذه النقطة أيضا ... أنظر المراجع السابقة.

٨- حول هذه النقطة أيضا ... أنظر المراجع السابقة.

٩- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/٧/٢٨.

١٠- حسن نصر الله/ صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٠/١٢/٢٣.

١١- مفكـرون وأكـاديميون فلسطينيون في ندوة عقدت في بير زيت، صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.

١٢- د٠ إبراهيم أبو لغد/ المصدر السابق نفسه.

١٣- د٠ روجر هيكوك، عضو معهد الدراسات الدولية في جامعة بير زيت – المصدر السابق نفسه.

١٤- انتفاضة الأقصى، مقدمات ونتائج/ صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١١/٤.

١٥- المصدر السابق نفسه.

١٦- المصدر السابق نفسه.

١٧- د٠ هشام أحمد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت/ صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.

١٨- صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٨.

١٩- سمدرا بري/ صحيفة يديعوت احرونوت العبرية، ٢٠٠١/١/٥

٢٠- د٠ علي الجرباوي/ جامعة بير زيت/ صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.

٢١- د٠ هيكوك، مصدر سبق ذكره.

٢٢- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١٦.

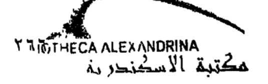
٢٣- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٢٠.

٢٤- الصحف العبرية الصادرة يوم ٢٠٠٠/١٢/٢٢.

٢٥- صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١٧.

٢٦- أنظر هنا تفاصيل الاستعدادات والمنطلقات الحربية الإسرائيلية كما وردت في الفصلين الثاني والثالث.

٢٧- صحيفة معاريف ٢٠٠٠/١٢/٢١.



٢٨- كريســـتيان ساينس مونيتور عن صحيفة العرب اليوم الأردنية، ٢٠٠٠/١٠/١٢.

٢٩- صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/١٠/١٠.

٣٠- البروفيســور تانيا رينهارت من جامعة تل أبيب/ صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٠/١١.

٣١- زئيف شيف/ صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٠.

٣٢- آلوف بن/ صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١٠/١٠.

٣٣- داني رابينوفتش/ صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١.

٣٤- عميرة هس، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/١١/١.

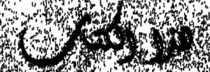
٣٥- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١١/٣.

٣٦- د. عزمي بشارة، صحيفة القدس، ٢٠٠٠/١٢/٨.

٣٧- صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٢٣.

٣٨- صــحــيفة نيـــوزويك/ نقــلا عن العــرب اليــوم الأردنــية، ٢٠٠٠/١٠/٢٦

٣٩- أوري أفنيري/ صحيفة معاريف، ٢٠٠٠/١٠/٣١.



هذه فصول متصلة في سلسلة " دراسة حمراء " جديدة ما برح أبناء الشعب العربي الفلسطيني يسطرونها بدفق مستمر من الدماء البشرية والاقتصادية ذات الكلفة العالية. وهم إذ يودعون دراسهم، بل درسهم، الانتفاضى هذا فى مجلد التاريخ الملحمي لذلك الشعب الذي طالما اختزنته طبقات أرض فلسطين العربية، فإن كل ما فعلناه أننا قمنا باستعادة بعض فصول تلك " الدراسة الحمراء " وقدمناها بعنوان :

" الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية ـ ٢٠٠٠ "

تلك " الانتفاضة الجديدة " التى جاءت للكثيرين ـ بعبارات الشاعر محمود درويش ـ بمثابة " درس البدهيات العسير لتعليمنا، فليست فلسطين جغرافيا فحسب، بقدر ما هي أيضا تراجيديا وبطولة. ولا هي فلسطينية فقط، بقدر ما هى اخصاب لفكرة العربي عن نفسه. ومعنى إضافى لمعنى وجوده فى صراعه مع خارجه ومع داخله، ليكون جزءً من تاريخه الخاص ومن التاريخ العام . انتفاضة جديدة لتعليمنا درس البديهيات العسير. فلم يكف الإسرائيليون عن شرح مفهومهم لسلام يريدونه مفروضا بالقوة، خاليا من الأرض ومن العدالة، وهو سلام السادة والعبيد، الذي لا يعدنا بأكثر من حق الإقامة في ضواحى المستوطنات وعلى أطراف الخرافة ".

أ. د. أسعد عبد الرحمن   أ. نواف الزرو